Distribution: General GC 28 June 2005
Original: English Arabic

# الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

# مجلس المحافظين
# تقرير الدورة الثامنة والعشرين

**روما، 16-17 فبراير/شباط 2005**

# جدول المحتويات


| الفصل | | الفقرات | الصفحات |
|---|---|---|---|
| **الأول –** | **افتتاح الدورة وسير أعمالها** | 12-1 | 2-1 |
| | **ألف-** افتتاح الدورة | 3 | 1 |
| | **باء-** جدول الأعمال والوثائق | 4 | 1 |
| | **جيم-** الجلسة الافتتاحية للدورة | 9-5 | 1 |
| | **دال-** بيان رئيس الصندوق | 10 | 2 |
| | **هاء-** البيانات العامة | 11 | 2 |
| | **واو-** اختتام أعمال الدورة | 12 | 2 |
| **الثاني –** | **قرارات مجلس المحافظين** | 29-13 | 5-3 |
| | **ألف-** طلب عضوية غير أصلية | 15-13 | 3 |
| | **باء-** تعيين رئيس الصندوق | 17-16 | 3 |
| | **جيم-** التقرير الخاص بالتجديد السادس لموارد الصندوق | 19-18 | 3 |
| | **دال-** التجديد السابع لموارد الصندوق | 21-20 | 4 |
| | **هاء-** القوائم المالية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2003 | 22 | 4 |
| | **واو-** الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2005 | 23 | 4 |
| | **زاي-** المصروفات الخاصة بالمقر الجديد للصندوق | 24 | 4 |
| | **حاء-** تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء | 25 | 5 |
| | **طاء-** تقرير مرحلي عن سير العمل في برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي) | 26 | 5 |
| | **ياء-** تقرير عن الدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي | 27 | 5 |
| | **كاف-** تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر | 28 | 5 |
| | **لام-** إقرار نشر الوثائق | 29 | 5 |
| **الثالث –** | **ألف – المحاضر الموجزة** (بما فيها البيانات العامة التي أدلى بها المحافظون) | 245-30 | 53-7 |
| | (i) الجلسة الأولى – 16 فبراير/شباط 2005 | 58-30 | 10-7 |
| | (ii) الجلسة الثانية – 16 فبراير/شباط 2005 | 110-59 | 19-12 |
| | (iii) الجلسة الثالثة – 17 فبراير/شباط 2005 | 188-111 | 41-23 |
| | (iv) الجلسة الرابعة – 17 فبراير/شباط 2005 | 245-189 | 53-43 |

| | | الفقرات | الصفحات |
|---|---|---|---|
| **الثالث –** | **باء – مناقشات الموائد المستديرة** | 248-246 | 55-54 |
| **الثالث –** | **جيم – بيانات عامة أخرى** | | 68-56 |
| | ألبانيا | | 57-56 |
| | الهند | | 60-58 |
| | مدغشقر | | 63-61 |
| | موريشيوس | | 64 |
| | المغرب | | 66-65 |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | | 68-67 |
| **الرابع –** | **البيانات والخطابات الخاصة** | | 98-70 |
| | البيان الترحيبي الذي ألقاه رئيس الصندوق السيد لينارت بوغه بمناسبة زيارة فخامة الرئيس يوري غاغوتا موسافيني رئيس جمهورية أوغندا | | 70 |
| | الكلمة الافتتاحية لفخامة الرئيس يوري غاغوتا موسافيني، رئيس جمهورية أوغندا | | 74-71 |
| | البيان الترحيبي الذي ألقاه رئيس الصندوق السيد لينارت بوغه بمناسبة زيارة معالي السيد غي فيرهوفشتاد رئيس وزراء مملكة بلجيكا | | 75 |
| | خطاب معالي السيد غي فيرهوفشتاد، رئيس وزراء مملكة بلجيكا | | 78-76 |
| | رسالة السيد كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة التي ألقاها نيابة عنه معالي السيد نيلسون ماشادو رئيس مجلس المحافظين | | 79 |
| | بيان السيد لينارت بوغه رئيس الصندوق أمام الدورة الثامنة والعشرين لمجلس المحافظين | | 85-80 |
| | رسالة صاحب المعالي جان فرانكو فيني، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في الجمهورية الإيطالية، يلقيها بالنيابة السيد جان لويجي ماغري المحافظ الممثل لإيطاليا لدى الصندوق | | 88-86 |
| | رسالة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، السيد جاك ضيوف، التي ألقاها نيابة عنه السيد ديفيد هارشاريك، نائب المدير العام | | 91-89 |
| | رسالة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد جيمس ت. موريس، التي ألقاها نيابة عنه السيد جان-جاك غريس، نائب المدير التنفيذي | | 93-92 |
| | الغايات الإنمائية للألفية: الاستثمارات الريفية والسياسات التمكينية – موجز للمناقشات ألقته نائبة رئيس المجلس معالي السيدة نوبوكو ماتسوبارا | | 94 |
| | بيان نائبة رئيس مجلس المحافظين معالي السيدة نوبوكو ماتسوبارا في ختام الدورة الثامنة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق | | 98-95 |

## الملاحق


**الأول** – قائمة بالمشاركين في الدورة الثامنة والعشرين لمجلس المحافظين 172-99

**الثاني** – جدول الأعمال وبرنامج الأحداث 175-173

**الثالث** – قائمة بالوثائق التي عرضت على الدورة الثامنة والعشرين لمجلس المحافظين 177-176

**الرابع** – القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته الثامنة والعشرين 183-178

## حفل الافتتاح

معالي غي فيرهوفشتاد، رئيس وزراء مملكة بلجيكا

فخامة الرئيس يوري غاغوتا موسافيني، رئيس جمهورية أوغندا

لينارت بوغه، رئيس الصندوق

نائبة رئيس مجلس المحافظين معالي السيدة نوبوكو ماتسوبارا

رئيس مجلس المحافظين، معالي السيد نيلسون ماشادو

# الفصل الأول

# افتتاح الدورة وسير أعمالها

1 - عقدت الدورة الثامنة والعشرون لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مدينة روما في الفترة 16–17 فبراير/شباط 2005. وترد قائمة المشاركين في الملحق الأول.

2 - عقد المجلس أربع جلسات ترد محاضرها الموجزة في الفصل الثالث، الجزء ألف.

## ألف- افتتاح الدورة

3 - افتتح الدورة صاحب المعالي نيلسون ماشادو وزير الدولة للتخطيط والميزانية والإدارة لجمهورية البرازيل الاتحادية ورئيس مجلس المحافظين.

## باء- جدول الأعمال والوثائق

4 - اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال الذي يرد مع برنامج الأحداث في الملحق الثاني. وترد الوثائق المعروضة على المجلس في الملحق الثالث. وترد القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في الملحق الرابع.

## جيم- الجلسة الافتتاحية للدورة

5 - ألقى صاحب الفخامة يوري غاغوتا موسافيني رئيس جمهورية أوغندا خطابا في مجلس المحافظين. ويرد النص الكامل للخطاب الافتتاحي للرئيس موسافيني في الفصل الرابع.

6 - ألقى معالي السيد غي فيرهوفشتاد رئيس وزراء مملكة بلجيكا، خطابا رئيسيا يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

7 - وردت من السيد كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، رسالة ألقاها نيابة عنه رئيس مجلس المحافظين، ويرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

8 - وردت من معالي جان فرانكو فيني، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية إيطاليا، رسالة نقلها إلى مجلس المحافظين سعادة جان لويجي ماغري وكيل وزارة الاقتصاد والمالية والمحافظ الممثل لإيطاليا لدى الصندوق. ويرد نص هذه الرسالة في الفصل الرابع.

9 - ألقى السيد دافيد هارشاريك، نائب المدير العام، رسالة من السيد جاك ضيوف، مدير عام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ووردت من السيد جيمس ت. موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، رسالة ألقاها نيابة عنه السيد جان جاك غريس النائب الأول للمدير التنفيذي. وترد نصوص هذه البيانات كاملة في الفصل الرابع.

**دال- بيان رئيس الصندوق**

10 - يرد النص الكامل لبيان الرئيس بوغه في مجلس المحافظين في الفصل الرابع.

**هاء- البيانات العامة**

11 - يرد ملخص للبيانات العامة التي ألقاها المحافظون في الجلسة العامة في المحاضر الموجزة المدرجة في الفصل الثالث، الجزء ألف. ويتضمن الفصل الثالث، الجزء باء، معلومات فيما يتعلق بمناقشات المائدة المستديرة. وترد في الفصل الثالث، الجزء جيم النصوص الكاملة للبيانات العامة المقدمة كتابة من ممثلي الدول الأعضاء الذين لم يقدموا بيانات شفهية.

**واو- اختتام أعمال الدورة**

12 - لخصت نائبة رئيس المجلس صاحبة السعادة نوبوكو ماتسوبارا سفيرة اليابان إلى إيطاليا، مناقشات الجلسات العامة ونتائج مداولات المجلس الرئيسية، ثم أعلنت اختتام الدورة الثامنة والعشرين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل لبيانها في الفصل الرابع.

حفل الافتتاح في قاعة الجلسات العامة

## الفصل الثاني

## القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين

### ألف- طلب عضوية غير أصلية

13 - نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 28/L.2، واعتمد في 16 فبراير/شباط 2005، القرار 135/د-28 الذي تمت الموافقة فيه على عضوية جمهورية كيريباتي.

14 - لاحظ المجلس أن كيريباتي ستقبل كعضو غير أصلي في القائمة جيم (القائمة الفرعية جيم-2) للدول الأعضاء في الصندوق طبقا لما تم الاتفاق عليه مع أعضاء تلك القائمة.

15 - كما لاحظ المجلس أن جمهورية الصين الشعبية عارضت عضوية جمهورية كيريباتي.

### باء- تعيين رئيس الصندوق

16 - نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 28/L.3 التي تبين أن الصندوق قد تلقى ترشيحين لرئاسة الصندوق، وهما: السيد جان هوتاغالونغ، الذي رشحته جمهورية إندونيسيا؛ والسيد لينارت بوغه، الذي رشحته مملكة السويد. وطبقا للمادة 41-1 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين تم الاقتراع على تعيين رئيس الصندوق في جلسة سرية أثناء انعقاد الاجتماع الأول للمجلس.

17 - أعاد مجلس المحافظين في جلسته الثانية، بعد التشاور بين أعضاء القوائم بشأن نتائج الاقتراع، تعيين السيد لينارت بوغه من مملكة السويد رئيسا للصندوق لمدة أربع سنوات بدءاً من 1 أبريل/نيسان 2005، وذلك بالترحيب العام؛ واعتمد القرار 136/د-28 المتعلق بذلك في 16 فبراير/شباط 2005.

### جيم- التقرير الخاص بالتجديد السادس لموارد الصندوق

18 - استعرض مجلس المحافظين التقرير المرحلي عن التجديد السادس لموارد الصندوق الوارد في الوثيقتين GC 28/L.4 و GC 28/L.4/Add.1، ولاحظ أن مجموع التعهدات بما في ذلك المساهمات التكميلية، بلغت 505.6 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 90.3% من هدف التعهدات البالغ 560 مليون دولار أمريكي. وقد بلغ إجمالي وثائق المساهمة المودعة والمدفوعات غير المدعمة بوثائق مساهمة ما يعادل 442.8 مليون دولار أمريكي أو 87.6% من التعهدات. وبلغت المدفوعات النقدية والسندات الإذنية ما يعادل 268 مليون دولار أمريكي أو 53% من التعهدات.

19 - كما لاحظ المجلس أن مدفوعات إضافية للتجديد السادس قد وردت من جمهورية فنلندا وجمهورية أوغندا عقب إصدار الوثيقة GC 28/L.4/Add.1، وكان مجموعها ما يعادل 1.5 مليون دولار أمريكي، وأن التعهدات بمساهمات إضافية من بين مجموع التعهدات الواردة من أجل التجديد السادس، قد بلغت ما يعادل 28.7 مليون دولار أمريكي دفع منها ما يعادل 11.5 مليون دولار أمريكي أو 40.2 في المائة.

**دال- التجديد السابع لموارد الصندوق**

20 - نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 28/L.5 واعتمد في 17 فبراير/شباط 2005، القرار 137/د-28 الذي أنشئت بموجبه هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق. وطبقا للفقرة 2 من القرار، تتألف هيئة المشاورات من جميع الدول الأعضاء من القائمتين ألف وباء و15 دولة عضوا من القائمة جيم، وفقا لما أخطر به أعضاء تلك القائمة رئيس الصندوق. وأحاط المجلس علما في هذا الصدد بتكوين الدول الأعضاء في القائمة جيم المشاركين في هيئة المشاورات:

القائمة الفرعية جيم-1: الكاميرون ومصر وغانا وموزمبيق والسودان

القائمة الفرعية جيم-2: أفغانستان والصين والهند وباكستان وجمهورية كوريا

القائمة الفرعية جيم-3: الأرجنتين والبرازيل وغواتيمالا والمكسيك وبنما

21 - كما لاحظ المجلس، وذلك أيضا طبقا للفقرة 2 من القرار، أن أعضاء القائمة جيم يرغبون في دعوة الدول الأعضاء التالية أسماؤها كمراقبين في مداولات هيئة المشاورات: مالي وبيرو وسري لانكا وتركيا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

**هاء- القوائم المالية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2003**

22 - نظر مجلس المحافظين في القوائم المالية التي تبين الوضع المالي للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2003 ونتائج عملياته في السنة المنتهية في ذلك التاريخ كما وردت في التذييلات من ألف إلى حاء للوثيقة GC 28/L.6 وتقرير المراجع الخارجي عليها وأقرها.

**واو- الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2005**

23 - بعد النظر في الميزانية الإدارية المقترحة للصندوق ومكتب التقييم فيه لسنة 2005، كما عرضت في الوثيقة GC 28/L.7، اعتمد مجلس المحافظين القرار 138/د-28 فيما يتعلق بالموضوع في 17 فبراير/شباط 2005.

**زاي- المصروفات الخاصة بالمقر الجديد للصندوق**

24 - نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 28/L.8/Rev.1، واعتمد القرار 139/د-28 في 17 فبراير/شباط 2005، والذي أقر بموجبه المصروفات الخاصة بالمقر الجديد البالغة 3.4 مليون يورو لتمويل المناطق والمرافق المشتركة في المقر وعنوانه، Via Paolo di Dono, 44، روما، لمدة ثلاث سنوات خلال السنوات المالية من 2005 إلى 2007. وأذن لرئيس الصندوق بالتماس وتلقي مساهمات طوعية لتمويل تلك المناطق المشتركة، وطلب إليه أن يخطر المجلس التنفيذي سنويا بشأن جميع تلك المساهمات. كما طلب مجلس المحافظين إلى رئيس الصندوق أن يقدم إليه في فبراير/شباط 2008 تقريرا نهائيا عن المصروفات المتحملة في إعداد المقر الجديد.

**حاء- تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء**

25 - أحاط مجلس المحافظين علما بالوثيقة GC 28/L.9 التي تتضمن تقريرا عن التقدم المحرز في سنة 2004 في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

**طاء- تقرير مرحلي عن سير العمل في برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي)**

26 - أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير المرحلي السنوي الخامس الوارد في الوثيقة GC 28/L.10 عن سير العمل في برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي).

**ياء- تقرير عن الدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي**

27 - أخذ مجلس المحافظين علما بالتقرير الوارد في الوثيقة GC 28/L.11، والذي فحصت فيه الدروس المستفادة من شراكات البلدان الستة والثلاثين الأعضاء في الائتلاف فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها للأطراف سواء أكانت دولا أو غير دول أن تعمل معا لتحسين فرص الأسر المعدمة في الحصول على الأصول الإنتاجية وما يتصل بذلك من الوسائل اللازمة لجعل أراضيها منتجة.

**كاف- تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر**

28 - رحب مجلس المحافظين بالسيد كريستيان مرسمان المدير الإداري الجديد للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والذي تولى منصبه في 15 فبراير/شباط 2005. وأحاط المجلس علما بالتقرير الوارد في الوثيقة GC 28/L.12 فيما يتعلق بالتطور التشغيلي للآلية العالمية وبأنشطتها خلال سنة 2004.

**لام- إقرار نشر الوثائق**

29 - أقر مجلس المحافظين نشر جميع الوثائق المقدمة إلى الدورة ولاحظ أنها ستوضع في وقت لاحق على الموقع العام للصندوق على شبكة الإنترنت.

# الفصل الثالث

## ألف – المحاضر الموجزة

(بما فيها موجز البيانات العامة التي أدلى بها المحافظون)

(i) المحضر الموجز للجلسة الأولى للدورة الثامنة والعشرين المنعقدة في الساعة 10.00 صباح يوم الأربعاء، 16 فبراير/شباط 2005

**رئيس الجلسة: نيلسون ماشادو (البرازيل)**


| | الفقرات |
|---|---|
| افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال) | 31 |
| اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) | 32 |
| طلب عضوية غير أصلية (البند 3 من جدول الأعمال) | 33 – 37 |
| البيان الافتتاحي لصاحب الفخامة رئيس جمهورية أوغندا | 38 – 42 |
| الخطاب الرئيسي لصاحب المعالي رئيس وزراء مملكة بلجيكا | 43 – 47 |
| رسالة الأمين العام للأمم المتحدة | 48 |
| بيان رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال) | 49 – 50 |
| رسالة صاحب المعالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في الجمهورية الإيطالية | 51 – 52 |
| رسالة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 53 – 54 |
| رسالة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي | 55 – 56 |
| تعيين رئيس الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال) | 57 |

30 - دُعيت الجلسة للانعقاد في الساعة 10 10.

**افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)**

31 - **رئيس الجلسة** أعلن افتتاح الدورة الثامنة والعشرين لمجلس المحافظين ورحب بالمشاركين في الدورة. وشدد رئيس الجلسة على ما ينطوي عليه الدعم المالي الكافي للصندوق من أهمية خاصة في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإشارة إلى سياسات البرازيل وإجراءاتها للتصدي لتحديات القضاء على الفقر وكفالة العدالة الاجتماعية للجميع، وهي أمور ضرورية للممارسة الكاملة لحقوق المواطنين، أثنى رئيس الجلسة على شراكة الصندوق في تلك المساعي. وقال إن التزام الصندوق بالتغلب على الفقر الريفي لابد أن يظل جوهر استراتيجيته الرامية إلى تعزيز المنظمات الاجتماعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، وتحسين فرص وصولهم إلى التكنولوجيا، والائتمانات، والأسواق. ويعد النهج الرائد الذي يطبقه الصندوق في التعامل مع القضايا الزراعية أحد أعظم المزايا النسبية، وينبغي العمل على زيادة تعزيز دوره الفريد في أسرة الأمم المتحدة.

**اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 28/L.1)**

32 - **تم اعتماد جدول الأعمال (الوثيقة GC 28/L.1).**

**طلب عضوية غير أصلية (البند 3 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 28/L.2)**

33 - **رئيس الجلسة** دعا مجلس المحافظين إلى اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC 28/L.2، الذي يصادق على قبول طلب العضوية غير الأصلية الذي قدمته جمهورية كيريباتي.

34 - **السيد لي** (الصين) قال، إن الصين تعترض على عضوية جمهورية كيريباتي في الصندوق.

35 - **رئيس الجلسة** قال، إن المجلس أخذ علما باعتراض الصين.

36 - **تم اعتماد القرار 135/د-28.**

37 - **رئيس الجلسة** طلب من مجلس المحافظين ملاحظة أن كيريباتي سيسمح لها بالانضمام كعضو غير أصلي في الدول الأعضاء في القائمة جيم بالصندوق، كما هو متفق عليه مع أعضاء القائمة.

**الخطاب الافتتاحي لصاحب الفخامة رئيس جمهورية أوغندا**

38 - **صاحب الفخامة يوري غاغوتا موسافيني، رئيس جمهورية أوغندا، يتخذ مقعده داخل القاعة.**

39 - **السيد بوغه** (رئيس الصندوق) قال، إنه لمن دواعي السرور العظيم أن يرحب بصاحب الفخامة الرئيس موسافيني في الدورة الثامنة والعشرين لمجلس المحافظين. وقال إن أوغندا عضو أصلي في الصندوق وأن الشراكة بين الاثنين توطدت أكثر وأكثر خلال ما يربو على عشرين عاما، لمواكبة إمكانية تحقيق مستقبل حيوي لأفريقيا، وخير

دليل على ذلك هو نهوض أوغندا من النزاع والفوضى الاقتصادية وتفشي انعدام الأمن الغذائي لتغدو بلدا يتمتع باقتصاد سريع النمو. ولقد شهدت فترة رئاسة فخامة الرئيس موسافيني قصة نجاح أوغندا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتمكين النساء، والالتزام بتحسين سُبل معيشة الفقراء.

40 - وقامت بين الصندوق وأوغندا علاقة تعاون طويلة الأمد، إذ يعتمد أكثر من 80% من سكان البلد اعتمادا رئيسيا على الزراعة، وسوف يواصلون معا السعي إلى تحقيق هدف استئصال الفقر الريفي. وإن حضور الرئيس موسافيني شاهدٌ على مساندته للصندوق.

41 - **السيد موسافيني** (رئيس جمهورية أوغندا) ألقى خطابا افتتاحيا يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

42 - **رئيس الجلسة** وجه الشكر لفخامة الرئيس موسافيني على الخطاب الذي ألقاه والذي أكد فيه التزام أوغندا بالأهداف المشتركة المتمثلة في تعزيز التنمية ومساعدة الأشد فقرا.

**الخطاب الرئيسي لصاحب المعالي رئيس وزراء مملكة بلجيكا**

43 - **صاحب المعالي غي فيرهوفشتاد، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، يتخذ مقعده داخل القاعة.**

44 - **السيد بوغه** (رئيس الصندوق) قال، إن من دواعي السرور أيضا أن يرحب بصاحب المعالي رئيس الوزراء فيرهوفشتاد في مجلس المحافظين. وبلجيكا، شأنها شأن أوغندا، عضو أصلي في الصندوق، وقد قدمت إليه الدعم والتوجيه الثابت. وعززت بلجيكا من دورها من خلال إنشاء البرنامج المشترك مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة. ومن المستصوب أن يحضر رئيس وزراء بلجيكا دورة مجلس المحافظين في سنة الذكرى العشرين للبرنامج.

45 - وقد عالجت الشراكة بين بلجيكا والصندوق الكثير من مشكلات فقراء الريف في أفريقيا. وساند الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة بوجه خاص المشروعات المبتكرة في أوغندا، بما في ذلك، على سبيل المثال، منظمة "جهود نساء أوغندا لإنقاذ اليتامى"، وهي منظمة غير حكومية شعبية تحظى برعاية سيدة أوغندا الأولى. ويقدر العالم أجمع اتساق الالتزام المتعدد الأطراف من بلجيكا وتركيزها على التنمية المستدامة. ولقد تقلد فخامة رئيس الوزراء الصدارة في جهود التنمية العالمية بفضل التزامه الشخصي الوطيد بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلجيكا إلى مستوى 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك بفضل جهوده الرامية إلى تعزيز عملية شاملة للعولمة.

46 - **السيد فيرهوفشتاد** (رئيس وزراء مملكة بلجيكا) ألقى بيانا يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

47 - **رئيس الجلسة** أعرب عن شكره لصاحب المعالي رئيس الوزراء فيرهوفشتاد على بيانه الذي أكد فيه اهتمام بلجيكا المستمر بعمل الصندوق وأنه سيشجع الجهود الوطنية والدولية على الحد من الفقر والجوع.

**رسالة الأمين العام للأمم المتحدة**

48 - **رئيس الجلسة** قرأ رسالة بالنيابة عن السيد كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

**بيان رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)**

49 - **السيد بوغه** (رئيس الصندوق) ألقى بيانا، يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

50 - **رئيس الجلسة** قال، إنه يعرب عن تقدير مجلس المحافظين للتقرير الشامل الذي قدمه السيد بوغه عن عمل الصندوق والذي يؤكد مجددا قيادته الملهمة وتفاني موظفيه في تحقيق المهمة الموكلة إلى الصندوق والمتمثلة في التغلب على الفقر الريفي. وتلك رؤية يتقاسمها المجلس بأكمله، خاصة في وقت يسعى فيه المجتمع الدولي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

**رسالة صاحب المعالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في الجمهورية الإيطالية**

51 - **السيد ماغري** (إيطاليا) قرأ رسالة بالنيابة عن صاحب السعادة السيد جان فرانكو فيني، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في الجمهورية الإيطالية، يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

52 - **رئيس الجلسة** أعرب عن شكره لممثل إيطاليا بالنيابة عن مجلس المحافظين، وطلب من سيادته أن ينقل تقدير المجلس إلى السيد فيني على تأكيده الواضح بدعم إيطاليا الثابت للصندوق.

**رسالة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**

53 - **السيد هارشاريك** (نائب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) قرأ رسالة بالنيابة عن السيد جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

54 - **رئيس الجلسة** أعرب عن شكره للسيد هارشاريك وطلب منه أن ينقل امتنان مجلس المحافظين إلى السيد ضيوف على رسالته الملهمة. وقال إن المجلس يعرب عن تقديره البالغ للعلاقات المتميزة والتعاون المتزايد بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق.

**رسالة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي**

55 - **السيد غريس** (النائب الأول للمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي) ألقى بيانا بالنيابة عن السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ويرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

56 - **رئيس الجلسة** أعرب عن شكره للسيد غريس وطلب منه أن ينقل تقدير المجلس إلى السيد موريس على رسالته القوية التي سلطت الضوء على أهمية العمل معا من أجل عالم يغدو فيه انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع ذكرى من الماضي.

**تعيين رئيس الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال) (الوثائق GC 28/L.3 وGC 28/INF.3 وGC 28/INF.7)**

57 - **رئيس الجلسة** لفت انتباه المجلس إلى الوثيقة GC 28/L.3 التي تشير إلى تلقي ترشيحين لرئاسة الصندوق، إذ رشحت جمهورية إندونيسيا السيد جانس هوتاغالونغ، في حين رشحت مملكة السويد السيد لينارت بوغه. ووفقاً للمادة 41.1 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين يبحث مجلس المحافظين مسألة تعيين الرئيس في جلسة خاصة.

58 - **عقد المجلس جلسة خاصة في الساعة 12.15 ورفعت الجلسة في الساعة 13.45.**

(ii) المحضر الموجز للجلسة الثانية للدورة الثامنة والعشرين المنعقدة في الساعة 15.00 من يوم الأربعاء، 16 فبراير/شباط 2005

**رئيس الجلسة: نيلسون ماشادو (البرازيل)**


| | **الفقرات** |
|---|---|
| تعيين رئيس الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال، تابع) | 78 - 60 |
| البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) | |
| - فرنسا | 81 - 79 |
| - الجزائر | 84 - 82 |
| - باراغواي (بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) | 86 - 85 |
| - جمهورية كوريا | 87 |
| - السويد (بالنيابة عن بلدان الشمال) | 90 - 88 |
| - الكاميرون | 93 - 91 |
| - الصين | 96 - 94 |
| - السودان | 98 - 97 |
| - اليابان | 100 - 99 |
| - كينيا | 102 -101 |
| - الجمهورية العربية السورية | 104 - 103 |
| - باكستان | 107 - 105 |
| - موريتانيا | 109 - 108 |

59 - **دعيت الجلسة للانعقاد في الساعة 15.45.**

**تعيين رئيس الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال، تكملة) (الوثائق GC 28/L.3 وGC 28/INF.3 وGC 28/INF.7)**

60 - **رئيس الجلسة** أعلن الانتهاء من الاقتراع على انتخاب رئيس الصندوق.

61 - **أسفر الاقتراع عن النتائج التالية:**

| | **عدد الأصوات** |
|---|---|
| السيد لينارت بوغه (مملكة السويد) | 1 732.940 |
| السيد جانس هوتاغالونغ (جمهورية إندونيسيا) | 617.705 |
| الممتنعون عن التصويت | 0.106 |

62 - **لم يحصل أي مرشح على أغلبية الثلثين المطلوبة من 1 756 صوتاً.**

63 - **رئيس الجلسة** أشار إلى أنه طبقاً للبند 2 من المادة 41 من النظام الداخلي، وبسبب عدم وجود إلا مرشح واحد، فإن مجلس المحافظين قد يرغب في تعيين السيد بوغه بالتزكية.

64 - **السيد نازيير** (إندونيسيا) قال، إن وفد بلاده اعترض على استخدام صيغة التزكية. وطبقا للفقرتين 10 و11 من مذكرة المعلومات الرئيسية (الوثيقة GC 28/INF.7)، لابد حينئذ من إجراء اقتراع ثان لا يشارك فيه المرشح الذي نال أقل عدد من الأصوات. وينبغي بعد ذلك تكرار هذا الإجراء إلى أن ينال أحد المرشحين ثلثي مجموع عدد الأصوات على الأقل أو يقرر المجلس وقف الاقتراع.

65 - **السيد كودراي** (المستشار القانوني العام للصندوق) قال، إن الفقرة 1 من المادة 35 من النظام الداخلي تقتضي أن يعمل رئيس الجلسة أولا على ضمان إيجاد اتفاق جماعي حول أي مسألة. وينص البند 1 من المادة 41 على أنه ينبغي إجراء التصويت طبقا للبند 1 من المادة 38، التي تجيز للمجلس، إذا لم يتبق إلا مرشح واحد، أن يعين ذلك المرشح بدون تصويت.

66 - **السيد العقيل** (المملكة العربية السعودية) قال، متحدثا بالنيابة عن القائمة باء، إنه يطلب تعليق الجلسة لفترة وجيزة لإجراء مشاورات.

67 - **السيد أبو بكاري** (الكاميرون) قال، متحدثا باسم القائمة جيم، إنه يطلب بعض الوقت لإجراء مشاورات.

68 - **تم تعليق الجلسة في الساعة 15.55 وتم استئنافها في الساعة 17.25.**

69 - **رئيس الجلسة** قال، إن ثلاث قوائم باتت جاهزة للمضي قدما في إعادة تعيين السيد بوغه رئيسا للصندوق، ودعا مجلس المحافظين إلى اعتماد مشروع القرار بشأن تعيين رئيس الصندوق.

70 - **تم اعتماد مشروع القرار 136/د– 28 بشأن تعيين رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.**

71 - **السيد بوغه** (الرئيس المنتخب للصندوق) أعرب عن امتنانه لمجلس المحافظين ولجميع الدول الأعضاء من جميع القوائم على ما قدموه من تأييد. وقال إن من دواعي شرفه البالغ أن يعاد تعيينه رئيسا للصندوق وإنه يدرك ما ينطوي عليه هذا التعيين من مسؤوليات. وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة العمل مع السيد هوتاغالونغ والاستفادة من مشورته الحصيفة، وأكد من جديد عزمه على إقامة أواصر عمل متينة ومثمرة مع إندونيسيا التي هي أحد الأعضاء المؤسسين للصندوق مثلما في الواقع مع البلدان الأخرى المتضررة من كارثة المد الزلزالي.

72 - ومن المهم لجميع الدول الأعضاء أن تلتف حول الصندوق، لاسيما من أجل الزيادة المستهدفة في تجديد الموارد. وجميع الدول الأعضاء مهمة للصندوق، وإنه ليتطلع إلى العمل معها خلال الأعوام الأربعة المقبلة من أجل تحقيق مهمة الصندوق بكل ما تنطوي عليه من تحديات. إن الحاجات عظيمة، ولكننا نستطيع بفضل جهودنا المشتركة حقا أن نحقق نتائج رائعة لصالح فقراء الريف.

73 - **السيد هوتاغالونغ** (إندونيسيا) أعرب عن تهنئته للسيد بوغه على إعادة تعيينه، وأكد تأييده التام لسيادته خلال السنوات الأربع المقبلة، وأعرب عن ثقته بأن الرئيس سيحظى بمثل ذلك التأييد من جميع الأعضاء.

74 - وقال إنه قد ترعرع في ريف إندونيسيا، ولذلك فإنه يعتقد مخلصا أن الخدمات التعليمية والصحية، مثل شبكات الطرق، تعد جوهرية للتنمية الريفية ومكافحة الفقر. وقال إن الصندوق قد أنشئ خصيصا لتحقيق تلك الأغراض، وإن عليه الآن أن يعمل أكثر من أجل تحسين نظام تقديم خدماته وأن يغدو أداة أكثر فعالية.

75 - ولا مراء أن أحد أسباب عدم فوزه هو عدم كفاية منطلقه وحملته، ولكن صحيح أيضا أن هيكل التصويت في الصندوق يجعل من الصعوبة البالغة على مرشح من بلد مثل إندونيسيا أن يفوز في انتخابات الرئاسة. وثمة نقطة أخرى تستدعي التأمل من مجلس المحافظين وهو أن شغل مقعد رئاسة الصندوق لفترتين يبدو كأنما بات هو المعيار السائد. وإذا كان الأمر كذلك فعلا، ربما يلزم إجراء تعديل للأحكام القانونية ذات الصلة. وقال إنه مهما كان الأمر فإنه على ثقة من أن الصندوق سيكتسب مزيدا من القوة أثناء المدة الثانية التي سيشغل فيها السيد بوغه مقعد الرئاسة وأنه سينعم بمزيد من الموارد. وقال إن بوسع الصندوق أن يصبح أداة حقيقة لمساعدة الفقراء في أفقر البلدان.

76 - **السيدة غلاد** (النرويج) قالت، متحدثة باسم القائمة ألف، إنها تهنئ السيد بوغه على إعادة تعيينه. وقالت إن السيد بوغه قد نهض أثناء فترة رئاسته الأولى ببرنامج طموح لتعزيز كفاءة الصندوق وشفافيته وأثره، وإن ما يرمي إلى تحقيقه من أهداف في فترة رئاسته الثانية لا تقل طموحا، لأنها تشمل زيادة موارد الصندوق من خلال التجديد السابع من أجل الوصول إلى مزيد من فقراء الريف وتحقيق أثر أكبر في مجال الحد من الفقر. وقالت إن أعضاء القائمة ألف يتطلعون إلى العمل مع الرئيس وموظفيه من أجل بلوغ أهداف المهمة التي ينفرد بها الصندوق.

77 - **السيد توفاري دي تيريزا** (المكسيك) أعرب عن قناعة أعضاء القائمة جيم بنتيجة الانتخابات. وقال إن أعضاء القائمة جيم يدركون أن السيد بوغه سيسعى إلى كفالة حصول أفقر سكان الريف على فوائد أكبر من موارد الصندوق لمساعدتهم على التغلب على ما يعانونه من تهميش وما يكابدونه من فقر. وقال إن أعضاء القائمة يعربون عن تقديرهم لإنجازات الرئيس خلال فترة رئاسته الأولى ويأملون أن تكون فترة رئاسته الثانية أكثر فعالية. وقال إنهم يعربون عن امتنانهم للمرشح الآخر ولحكومة إندونيسيا على الالتزام برسالتهم في الصندوق. وسوف تظل موهبة السيد هوتاغالونغ وحنكته بالغة الأهمية للصندوق وسوف تناهز رؤيته للتنمية حيز التنفيذ أثناء التجديد السابع.

78 - **السيد العقيل** (المملكة العربية السعودية) قال، متحدثا بالنيابة عن القائمة باء، إنه يهنئ السيد بوغه على الثقة التي تشهد عليها إعادة تعيينه. وقال إن إندونيسا تستحق الثناء على ما أبداه مرشحها من شجاعة ونبل. وقد شاركت دول منظمة البلدان المصدرة للنفط في الانتخابات إدراكا منها أنها لا تحظى سوى بنسبة 17% من حقوق التصويت حتى تفسح المجال أمام البلدان النامية لاختيار الرئيس المقبل، لأن بلدان القائمة جيم تحوز 37% من الأصوات ويستفيد معظمها من أنشطة الصندوق. وقال إن القائمة باء تعرب عن ترحيبها بنتيجة الانتخابات. وينبغي أن يكون في وسع الصندوق مواصلة العمل بدون الحاجة إلى الدور التاريخي الذي تضطلع به دول منظمة البلدان المصدرة للنفط. وسوف تطرح بلدان القائمة باء بعض النقاط ذات الصلة بالتجديد السابع.

**البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال)**

79 - **السيدة رينو-باسو** (فرنسا) قالت، إن عام 2005 كان فترة محورية للمساعدات الإنمائية. وقالت إن الاستعراض المقبل الذي سيجرى في مقر الأمم المتحدة للتقدم المُحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يحث على تنفيذ أنشطة مكثفة لزيادة حجم وجودة المساعدة الإنمائية في ظل الاقتراحات الجديدة المقدمة من كثير من الجهات الرسمية في المجتمع الدولي. وفي ظل تلك الخلفية، ومع وجود الحافز الجديد لمكافحة الفقر، فإن مهمة الصندوق هي العمل بفعالية وبتفهم كامل للاحتياجات الزراعية والريفية الأخرى. وتخصص الآن موارد أكثر للتنمية في ذلك المجال. والواقع أن مشروع الألفية يستند إليها. وفي مابوتا في عام 2004، أخذت دول أفريقيا على نفسها أيضا تخصيص 10% من ميزانياتها للتنمية الزراعية والريفية.

80 - وتحولت السيدة رينو- باسو إلى الحديث عن إدارة الصندوق وعملياته ولفتت الانتباه بوجه خاص إلى إصلاح سياسة الاستثمار، بما في ذلك توفير الحماية ضد المخاطر غير المقبولة الناجمة عن تقلبات السوق وخسائره، وتحسين إجراءات وضع الميزانيات، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وكشفت النتائج التي توصلت إليها لجنة مراجعة الحسابات عن حدوث تحسن كبير في تلك المجالات. وإن من السابق لأوانه تقدير نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ولكن المبدأ أساسي، لأن الصندوق، بالنظر إلى مهمته القطاعية المحددة، يجب أن يقيّم الدول الأعضاء على أساس التزامها بتحسين ظروف معيشة فقراء الريف. وكشف التقييم الخارجي المستقل الذي أجرى مؤخرا عن مواطن القوة والضعف في الصندوق، وأشار إلى طرق الارتقاء بفعاليته. وإن الأمل يراودنا في أن يقدم الصندوق قريبا تقريرا عن الطريقة التي يتعامل بها مع العيوب المرصودة بهدف مناقشة الموضوع كجزء من عملية تجديد الموارد.

81 - وينبغي أن يكون الصندوق بمثابة مؤسسة فكرية لتوليد الأفكار الجديدة، وينبغي أن يروج نهجا عالميا لمساعدة فقراء الريف، فضلا عن ريادة المجالات التي تغفل عنها المنظمات الأخرى حيث قد تختلف الأهداف اختلافا كبيرا. ولقد كان الصندوق على حق في تطلعه إلى التضافر بين التنمية والسياسات العامة. وكانت فعالية عمل الصندوق إحدى تحدياته الكبرى. وإن فرنسا لتعيد تأكيد ثقتها بأن الصندوق وموظفيه سيبلغون أهدافهم الطموحة.

82 - **السيد بركات** (الجزائر) شدد على الأهمية التي توليها الجزائر للإجراء الرائد الذي اتخذه الصندوق لتحقيق مهمته. وبالنظر إلى أن جهود المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد أخفقت في تحقيق تغيير ملموس، بات من اللازم اتخاذ إجراءات عاجلة، لاسيما لتضييق الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان الأفقر والبلدان الأغنى. ويمكن للصندوق أن يهيئ فرصا جديدة للمحرومين باستخدام موارده الخاصة لكي يتقلد في أول الأمر دور الريادة ثم يضطلع بعد ذلك بدور تحفيزي في الجمع بين موارد مختلف الجهات المانحة بما يكفل تحقيق دخل مستدام لأفقر مناطق العالم، خاصة في أفريقيا، ولكي يحقق أثرا مباشرا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

83 - وسوف يحسن تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الظروف على الصعيد الوطني للحد من الفقر بشكل مستدام، ودفع عجلة التنمية الريفية وأداء الحافظة. على أن معايير نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ينبغي تطبيقها بحكمة وألا تكون سببا في عرقلة وصول أفقر البلدان إلى موارد الصندوق. وقد قدم الصندوق دعما يستحق الثناء للعناصر الريفية والزراعية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

84 - وابتليت بالجراد المناطق الريفية في أفريقيا جنوب الصحراء وشمال أفريقيا، وهي مناطق تعاني بالفعل من موجات جفاف خطيرة. وقال إن وفد بلاده يعرب عن تقديره لجهود الصندوق، بالإضافة إلى المنظمات الدولية الأخرى، مثل منظمة الأغذية والزراعة، بغرض ضمان التضافر وتعبئة الموارد لمساعدة البلدان المتضررة، لاسيما في منطقة الساحل، وإن كان من المرجح أن تتفاقم المحنة ويزداد انعدام الأمن الغذائي في تلك المنطقة على الأجل القصير. وقد وجهت الجزائر نداءً عاجلا إلى المجتمع الدولي والبلدان المانحة لمساعدة البلدان المتضررة. وينبغي على الصندوق والمؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى أن تؤدي أيضا دورا نشطا عن طريق تقديم المنح والقروض في مشروعات تعود بالفائدة على المجتمعات المحلية التي يتهددها الخطر.

85 - **السيد فيغيريدو فراتا** (باراغواي) قال، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، إن الدورة الحالية تتسم بأهمية خاصة للمشاورات حول التجديد السابع حيث تتاح الفرصة للدول الأعضاء للبرهنة على التزاماتها إزاء الصندوق وأهدافه. وينبغي إجراء المفاوضات على أساس المشاركة بغرض اتخاذ إجراءات عملية لضمان زيادة الموارد اللازمة لتمويل المشروعات الإنتاجية. وعقب أربع سنوات من الإصلاح المكثف، حان الوقت لتوجيه الطاقات والموارد للأهداف التي أنشئ من أجلها الصندوق. ولم يتم الوفاء إلا بنسبة 40% من التعهدات المعقودة في التجديد السادس، وذلك أساساً بسبب متأخرات بعض الجهات المساهمة الكبرى. وناشد السيد فيغيريدو فراتا تلك البلدان التي لم تثبت بعد صدق تعهداتها أن تبادر بالوفاء بها دون إبطاء. ولقد كان الصندوق أداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولابد من الاهتمام بما يقدمه من مساهمة في الاستعراض المرحلي المقبل. ومن المؤكد أن مناقشات فريق الخبراء ومناقشات المائدة المستديرة في الجلسة الراهنة ستوفر مدخلات مفيدة في هذا الصدد.

86 - ويعد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أحد أكثر وسائل الصندوق فعالية، وإننا نرحب بإجراء دراسة عن أثره على البلدان والمناطق. وقد كانت الفترة المفضية إلى التجديد السابع وقتا طيبا للتأمل في مستقبل الصندوق ونطاق مشروعاته وأثرها على الحد من الفقر الريفي. وينبغي توجيه العمل في السنوات الأربع المقبلة، وما سينشأ من توصيات عن المشاورات، والإطار الاستراتيجي الجديد، مباشرة نحو زيادة المشروعات الإنتاجية الممولة من الصندوق.

87 - **السيد كيم** (جمهورية كوريا) قال، إن حكومة بلاده تعرب عن تعزيتها لضحايا كارثة المد الزلزالي التي دمرت، بالإضافة إلى ما ألحقته من خسائر في الأرواح، سُبل معيشة ملايين الصيادين والمزارعين. وقال إن حكومته تعهدت بمنحة قيمتها 50 مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات، فضلا عن تقديم مساعدة عملية في أعمال الإعمار وتكنولوجيا المعلومات من أجل إنشاء نظام للإنذار المبكر. وبالنظر إلى الوعي الجديد بالحاجة إلى تنسيق العمل في أعقاب أي كارثة طبيعية، ينبغي على الصندوق أن يسعى إلى تنسيق جهود الإعمار مع الهيئات الدولية الأخرى. وينبغي أيضا تركيز المساعدات الدولية على زيادة إنتاجية الزراعة ومصايد الأسماك، والتخفيف من وطأة الفقر عموما على الأجلين المتوسط والطويل. وقال إن حكومة كوريا مستعدة لتقاسم خبرتها في مجال التغلب على الفقر الناجم عن الدمار الذي تخلفه الحروب.

88 - **السيدة جاكوبى** (السويد) قالت، متحدثة بالنيابة عن بلدان الشمال (الدانمرك، وفنلندا، وأيسلندا، والنرويج، والسويد)، إنهم يعربون عن امتنانهم لموافقة جميع القوائم على تعيين رئيس الصندوق وإنهم على ثقة أن السنوات الأربع المقبلة ستشهد زيادة في كفاءة جهود الصندوق الرامية إلى تلبية احتياجات فقراء الريف. ولقد كانت الاستجابة لكارثة المد الزلزالي مشجعة، وإن كان يلزم تعبئة موارد إضافية للتعمير في المدى البعيد. ومن الأهمية الحاسمة كذلك الالتزام بالعمل لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حيث يؤكد تقرير مشروع الألفية الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود من المجتمع الدولي بأسره لمكافحة الفقر في العالم، خاصة في المناطق الريفية، وأن السنوات الأربع المقبلة ستكون حاسمة.

89 - وقد قدم الصندوق دعما كبيرا لتمكين فقراء الريف عن طريق مساعدتهم على اكتساب المعرفة والمهارات والقدرات التنظيمية حتى يتسنى لهم الوصول إلى الموارد والخدمات، ومن خلال شراكاته ونُهجه القطرية. وإن بلدان الشمال على ثقة من فعالية التصدي للحاجة إلى التحسينات التي كشف عنها التقييم الخارجي المستقل للصندوق.

90 - وشهد الصندوق كذلك عددا من الإنجازات الرائعة. ويسير الصندوق في الاتجاه الصحيح ولكن لابد له من توحيد المبادرات التي اتخذت في السنوات الأربع السابقة حتى تغدو المنظمة أكثر كفاءة وتكتسب مزيدا من القوة المالية، وتساهم في تحسين حياة فقراء الريف، وتحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشكل إنجازات الصندوق منطلقا سليما للتجديد السابع وتحديد الخطوات الاستراتيجية المقبلة. وسوف تواصل بلدان الشمال التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى، لأن تضافر الجهود في الصندوق يساعد على ضمان، بل وتحسين، مستقبل فقراء الريف.

91 - **السيد أبو بكاري** (الكاميرون) قال، إن موضوع الدورة الثامنة والعشرين جاء في حينه على ضوء تقرير مشروع الألفية والاستعراض المقبل للتقدم المُحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويحمل تحقيق الأهداف في

طياته بلوغ أهداف زيادة معدلات الناتج المحلى الإجمالي التي يرجح ألا يتمكن من تحقيقها إلا القليل من البلدان النامية. وإن الصندوق لجدير بالثناء في ذلك الصدد على مشاركته في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتم حث المجتمع المالي الدولي على العمل مع البلدان على تحقيق نقاط الإنجاز الخاصة بها. ولكن ينبغي على الصندوق أن يزيد منحه وقروضه المقدمة بشروط تيسيرية للغاية في مقابل القروض العادية. ولقد كانت خطوة إيجابية تلك التي اتخذها المجلس التنفيذي مؤخرا لزيادة السلطة المفوضة للرئيس لاعتماد المنح القطرية والمنح بمبالغ أكبر.

92 - وتعد التجارة المنصفة، خاصة في المنتجات الزراعية، وسيلة أساسية لمساعدة البلدان النامية على تنويع مصادر إيراداتها ودفع عجلة اقتصاداتها. ولذلك لابد من إنجاح المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية. ومما يؤسف له، رغم وجود بعض الحالات الاستثنائية الجديرة بالثناء، أن البلدان المتقدمة قد أخفقت في تحقيق هدف تخصيص 0.7% من الناتج المحلى الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومن المستصوب تعزيز الحكم السليم وحقوق الإنسان في البلدان النامية، ولكن ذلك يستغرق وقتا كثيرا ويتطلب مساندة دولية متواصلة. ومن التناقض البيّن زيادة الإنفاق على الأسلحة على حساب التنمية. وثمة خطر في أن يفضي رد الفعل السخي لاحتياجات ضحايا كارثة المد الزلزالي إلى تحويل الموارد عن أفقر البلدان، خاصة البلدان الأفريقية، التي تعاني كوارث خاصة بها. وما لم يبادر زعماء العالم إلى مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف الديون، وإصلاح قواعد التجارة غير المنصفة، فلا أمل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

93 - ولم يتم الوفاء تماما بالالتزام بزيادة الموارد في إطار التجديد السادس، ولذلك فإن الحجم الحالي لموارد الصندوق لا يسمح بمستوى مرض لتمويل البرامج والمشروعات أو الاستخدام السليم للأدوات السياساتية الأساسية. والكاميرون من جانبها زادت مساهمتها بنسبة 25 في المائة. وقال السيد أبو بكرى إن وفد بلاده سبق أن حذر من الآثار السلبية الممكنة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وهو ما قد يضر في الواقع بالصندوق في المدى الأبعد؛ وإنه مازال متشككا في التصميم الفعلي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وينبغي أن يستفيد الصندوق بالفعل من الدروس التي تمخض عنها التقييم الخارجي المستقل إلى أن ينتهي المجلس التنفيذي من دراسة تقرير التقييم. وينبغي كذلك استطلاع طرق تنفيذ الاتفاق المبرم مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

94 - **السيد لي** (الصين) قال، إنه يثني على جهود الصندوق الرامية إلى الحد من الفقر العالمي وعلى مساندته لبرامج التنمية الريفية في الصين. وفي سياق العولمة الاقتصادية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وزيادة الاستقلال الاقتصادي العالمي، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل جهود الحد من الفقر على الأجل الأطول من خلال تنسيق الاستراتيجيات والشراكات؛ وأما على الأجلين المتوسط والقصير فإن مفاوضات جولة الدوحة هي من أكثر المهام إلحاحا. وينبغي على البلدان المتقدمة أن تعمل على تهيئة مناخ ملائم لنمو البلدان النامية التي ينبغي بدورها أن تشارك في عملية العولمة. وينبغي على وكالات التنمية الدولية أن تقوم بدور القُوى المحركة لجهود الحد من الفقر. وينبغي على الصندوق، كيما يزيد من فعالية دوره، أن يوجه مزيدا من الاهتمام إلى اعتبارات أربعة: ينبغي تصميم استراتيجياته بما يتلاءم مع احتياجات دوله الأعضاء على الأجل البعيد؛ وينبغي أن يدمج مزيدا من الخبرة الدولية في عملياته من أجل الحصول على أقصى فائدة من موارده المحدودة؛ وينبغي عليه أن يبني قدراته؛ ولابد أن يحسن تقييم

أدائه وأن يكيف عملياته بما يتلاءم مع التغيرات السريعة التي يشهدها العالم. وتَلقى اقتراحات الرئيس بشأن المضي قدما على ثلاث جبهات ترحيبا في هذا الصدد.

95 - وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين السابقة، استفاد ملايين من فقراء الريف في الصين من التعاون مع الصندوق، خاصة في إطار عملية الإصلاح المالي الريفي في الصين. وترتبط جهود مكافحة الفقر التي تقودها الحكومة الصينية، خاصة الحملات الموجهة إلى فقراء الريف منذ مطلع الثمانينات، وإقامة الشراكات الاجتماعية لمكافحة الفقر، ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي السريع في البلاد، وهو ما أرسى الأساس للتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية الريفية. ولكن التخفيف من وطأة الفقر مازال تحديا كبيرا يتطلب التزاما ومساعدات دولية على الأجل البعيد. ووضعت الحكومة هدفا يتمثل في تحقيق التنمية المستدامة المتوازنة الشاملة بما يتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية.

96 - وقد كانت جهود الصين والبلدان الأخرى في مجال التخفيف من وطأة الفقر مثمرة على نحو متبادل، وسوف تواصل الصين استطلاع السُبل الجديدة للتعاون بين الجنوب والجنوب، والتعاون مع سائر المجتمع الدولي لأن مكافحة الفقر مسعى مشترك. وقد سلط مؤتمر الحد من الفقر الذي نظمته الحكومة الصينية والبنك الدولي في شنغهاي في عام 2004 الضوء على النتائج الملهمة التي تمخضت عنها تلك المساعي.

97 - **السيد جبارة محمد** (السودان) قال، مسلطا الضوء على التوقيع مؤخرا على اتفاق السلام الشامل في السودان، إنه لابد من تضافر الجهود الدولية لمساعدة بلاده على التغلب على الدمار الذي حل بها بعد عقدين من الحرب. والزراعة هي عماد سكان السودان الفقراء. ولذلك فإن ثمة حاجة ماسة إلى دعم الجهات المانحة من أجل تنفيذ البرامج والمشروعات العديدة الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والحد من وطأة الفقر. ومما عرقل أيضا من جهود التنمية في السودان أعباء ديونه الخارجية. ولذلك فإنه يتطلع إلى الاستفادة من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، خاصة على ضوء التدابير القوية التي يطبقها كيما يفي بشروط الاستحقاق.

98 - وعلى صعيد التعاون الإقليمي، واصل السودان المشاركة في مختلف المبادرات، بما في ذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي ظل مناخ السلام السائد حاليا، يتطلع السودان إلى الحصول على مساندة الصندوق وموافقته السريعة على مشروعات التنمية الزراعية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تفتح البلدان المتقدمة أسواقها وتزيل جميع الحواجز من أجل تسهيل فرص التجارة. وعلى صعيد التعاون الثنائي، اشترك السودان في جهود مع البلدان المجاورة بغرض تحسين الأمن الغذائي ومكافحة الأمراض المنقولة عبر الحدود، وأعرب، في ذلك الصدد، عن شكره لحكومة المملكة العربية السعودية على مساعدتها في مكافحة وباء الجراد الذي اجتاح المنطقة مؤخرا. وعلى المستوى المحلي، يعمل السودان حاليا على بناء قدراته بغرض النهوض بجميع القطاعات، خاصة قطاع الزراعة. واختتم السيد جبارة محمد كلمته بتوجيه الشكر إلى جميع من ساندوا عملية السلام ومشروعات التنمية الرئيسية في بلاده، وخص بالشكر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وشركائها، لاسيما حكومة كينيا.

99 - **السيدة ماتسوبارا** (اليابان) قالت، إن اليابان تنظر دائما إلى الزراعة باعتبارها أحد أهم قطاعات الحد من الفقر في أقل البلدان نموا. وفي عام 2002 وحده، بلغت المساعدات الزراعية المقدمة من اليابان ما مجموعه 640 مليون دولار أمريكي، بنسبة 40% وهو ما يمثل إلى حد بعيد أكبر مساهمة في المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية في ذلك

القطاع. وتقدر اليابان كثيرا جهود الصندوق في التركيز على المشروعات الصغيرة النطاق في أفقر المناطق، وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج، والإدارة المالية. وينبغي على جميع الجهات المانحة ووكالات المعونة أن توجه مزيدا من الاهتمام إلى الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك فقراء الريف. ويرمي مشروع اليابان "الأرز الجديد لأفريقيا" إلى الحد من الفقر، وهو يتماشى تماما مع استراتيجية الصندوق بشأن الزراعة. ودعت الصندوق إلى تقديم مزيد من الدعم للمشروع.

100 - وقالت، إن الفقراء هم أكثر من يعانون من الكوارث الطبيعية، من قبيل كارثة المد الزلزالي. ويجب على الجهات المانحة أن تجمع بين خبرتها ومهارتها للتخفيف من آثار الكارثة. وقد أنفقت اليابان 50 مليون دولار أمريكي في منح المعونة، فضلا عن المشاركة في استضافة المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الذي عقد مؤخرا، واقتراح مبادرة للحد من الكوارث من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية. وسوف تعزز اليابان أيضا المشروعات متعددة الأطراف، وترحب في ذلك السياق بالتزام الصندوق بتقديم قرض قيمته 10 ملايين دولار أمريكي لإعمار المناطق المتضررة بالمد الزلزالي.

101 - **السيد أراب كيروا** (كينيا) قال، إن أهمية الصندوق لكينيا، بل وللبلدان النامية الأخرى، تكمن في تركيزه على المجتمعات المحلية الفقيرة. ففي كينيا يستمد 70% من السكان سُبل معيشتهم من الزراعة، وسوف تحظى تنمية قطاع الزراعة باهتمام أكبر كثيرا في إطار الاستراتيجية الوطنية للإنعاش الاقتصادي. وتساهم برامج الصندوق بدور محوري في ذلك القطاع، خاصة المشروعين المدرجين في برنامج عمل 2005 واللذين ينطويان على أهمية بالغة للاستراتيجية الكينية. والزراعة هي السبيل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تحتل أعلى مكانة في جدول أعمال كينيا لعام 2005، الذي يشمل مؤتمرا حول استراتيجية إحياء الزراعة وعقد اجتماع للفريق الاستشاري للمانحين.

102 - وقد جرت الاستفادة كثيرا من ارتباط كينيا لفترة طويلة بالصندوق. والواقع أن العلاقة بينهما تكشف عن الطريقة التي ينبغي أن تسير عليها الشراكات. وتعتمد الزيادة المتوقعة في حافظة قروض الصندوق إلى كينيا على مسألتين. أولا، نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: ينبغي أن يتوخى الصندوق الحذر في تطبيق ذلك النظام لأنه قد يعرقل إمكانية الحصول على التمويل أكثر من أن يحسنها. وإن كينيا لا تألو جهدا لترشيد نظمها المالية، ولكنها تحتاج إلى الوقت لبناء القدرات اللازمة في المناطق الريفية. وثانيا، الموظفون: فبالنظر إلى تزايد حوافظ القروض، سيتعين على الصندوق أن يوفر حضورا مستمرا على المستوى القطري. وقال إن وفد بلاده يعرب في ذلك الصدد عن تأييده للبرنامج التجريبي للحضور الميداني الذي بادر إليه البرنامج في عام 2004.

103 - **السيد سفر** (الجمهورية العربية السورية) قال، إن الصندوق بذل جهودا سخية للقضاء على الفقر وسوء التغذية التي يعانيها ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم، لاسيما عن طريق دفع عجلة التنمية في المناطق الزراعية الفقيرة. ويمثل قطاع الزراعة في سوريا عنصرا مهما في استراتيجيات التنمية، وهو الهدف الذي ترمي إلى تحقيقه الخطوات المتخذة لضمان زيادة واستدامة الإنتاج. وقد تحققت نتائج هائلة من خلال تطبيق التكنولوجيا. ولاحظ رئيس الصندوق أثناء زيارته لسوريا اهتمام الحكومة بالمشروعات الممولة من الصندوق وأثرها على حياة سكان الريف. ومازال يتعين على سوريا أن تفعل الكثير لزيادة الإنتاج الزراعي. وقال إن سوريا تعرب عن تقديرها للمساعدة المقدمة من الصندوق في ذلك الصدد وأنها تساند خططه وبرامجه لتخفيف وطأة الفقر الريفي في جميع أرجاء العالم.

104 - وتمثل التنمية الريفية بوجه خاص مسألة ملحة في منطقة الشرق الأوسط. وهي تعتمد على تعبئة جميع الموارد البشرية والطبيعية، وكذلك على الأمن والاستقرار، وقد أعاقها، من بين جملة أمور، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وتتوقف تنمية المنطقة على التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة على أساس الشرعية الدولية.

105 - **السيد خان بوسان** (باكستان) قال، إن من الضروري التفكير فيما إن كان قد أُحرز أي نجاح في تحقيق الأهداف المتواضعة نسبيا لمؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عُقد في عام 1996، ناهيك عن الأهداف الإنمائية للألفية الأكثر طموحا. وعلى الرغم من الزيادة في إنتاج الأغذية في العالم، مازالت فرص وصول ملايين البشر إلى إمدادات الأغذية الملائمة محدودة بسبب الارتفاع الشديد في مستويات الفقر. وتستند استراتيجية باكستان للحد من الفقر إلى المفهوم المجرب المتمثل في أن التنمية الاقتصادية تتسم بأهمية أساسية للحد من الفقر. وتعد الزراعة أداة للتنمية الاقتصادية لسكان الريف الذين يمثلون 67% من مجموع السكان. وفي ظل النمو الاقتصادي القوي الذي تتمتع به باكستان وارتفاع مستوى الإنفاق الاجتماعي خلال السنوات الخمس السابقة، بدأت مستويات الفقر في الهبوط. وتدرك الحكومة الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود، وتتطلع إلى التعاون مع شركائها الدوليين للتخفيف من وطأة الفقر والجوع.

106 - ولقد كانت مجموعة اتفاقات يوليو/تموز التي تم الاتفاق عليها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية باعثا على الأمل في نظام منصف للتجارة الدولية يقوم على أساس رحابة الصدر نحو البلدان الأقل قوة، وهو ما سيساعد على تحقيق أهداف التخفيف من وطأة الفقر والجوع. كما أن توفير المساعدات وشروط تقديمها يحتاج كذلك إلى نهج يقوم على تفتح الذهن، وهو نهج يظهر، فيما يبدو، أنه آخذ في التبلور في المجتمع الدولي. وتؤكد جهود المساعدة العالمية في أعقاب كارثة المد الزلزالي ذلك الانطباع. وقد كان للمعونة الغذائية، مثل المعونة التي قدمها برنامج الأغذية العالمي، دور حاسم، ولكن لابد من إيجاد سُبل للتخلص من الحاجة إلى تلك المعونة. وقد تمكن الصندوق بفضل المهمة الموكولة إليه من الوصول إلى أفقر الفقراء، وإن كانت موارده السنوية في إطار التجديد السادس أقل من 190 مليون دولار أمريكي. وبرنامج الإقراض المقترح من الصندوق بقيمة 450 مليون دولار أمريكي لعام 2005 ليس سوى قطرة في المحيط. وقال إن وفد بلاده يدعو الدول الأعضاء، لاسيما الدول الأغنى، إلى مساندة التجديد السادس الذي يزيد عدة أضعاف على المستوى الحالي للموارد.

107 - ويبدو أن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء نهج ملائم ولكن البلدان التي في أمس الحاجة إلى مساعدات الصندوق قد تعاني بسبب عدم قدرتها على الاستجابة لذلك النظام. وقد طلبت باكستان في الواقع تكرار عملية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وأشارت إلى عدة عوامل أساسية لنجاح النظام. ويلزم استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وتعديله. وقال إن وفد بلاده يعرب عن موافقته على الميزانية الإدارية المقترحة لعام 2005 والمصروفات الخاصة بالمقر الجديد للصندوق.

108 - **السيد نجم** (موريتانيا) قال، إن موريتانيا والصندوق يعملان معا بطريقة مثالية لضمان تحقيق التنمية الريفية ومكافحة الفقر الريفي وأن من المأمول فيه أن يزداد عدد المشروعات الممولة من الصندوق. وقال إن حكومة بلاده قد تبنت استراتيجية وطنية للحد من الفقر للفترة 2001-2015، تتماشى أهدافها مع الأهداف الإنمائية للألفية. وباتت تلك الاستراتيجية حاليا أهم وسيلة للتنمية في بلاده، وتحظى بمساندة الصندوق. وكشفت المسوح التي أجريت مؤخرا عن أن الفقر قد هبط بنسبة 10 في المائة. وعلى ضوء تلك المسوح، ستقوم الحكومة بوضع استراتيجية ثانية للحد من الفقر

للفترة 2006–2009. وتقف موريتانيا عند مفترق التنمية: ففي ظل التحسينات الاجتماعية وزيادة الموارد المالية، تتوقع موريتانيا تكثيف جهودها الرامية إلى مكافحة الفقر في السنوات العشر حتى عام 2015. ومازالت موريتانيا تتطلع إلى دعم الصندوق في تلك الجهود.

109 - وينبغي أن يمثل حشد الأموال للتجديد السابع أولوية لجميع البلدان عن طريق تزويد الصندوق بمزيد من الموارد لمواصلة كفاحه ضد الفقر والجوع. وموريتانيا، كسابق عهدها، ستسعى إلى الوفاء بالتزاماتها في إطار التجديد خلال المواعيد النهائية المحددة. وأعرب عن تخوفه من تخصيص الموارد استنادا إلى معيار السكان لأن ذلك لن يساعد على الحد من الفقر في البلدان ذات الكثافة السكانية المنخفضة، وأعرب عن أمله في أن تؤخذ في الاعتبار المعايير الأخرى ذات الصلة، مثل معدلات الفقر ذاتها والعوامل ذات الصلة، مثل أثر الفقر على الإنتاج الريفي ومعدلات الأمية في المناطق الريفية.

110 - **رُفعت الجلسة في الساعة 55 19.**

(iii) المحضر الموجز للجلسة الثالثة للدورة الثامنة والعشرين المنعقدة في الساعة 9.30 صباح يوم الخميس، 17 فبراير/شباط 2005

**رئيسة الجلسة: نوبوكو ماتسوبارا (اليابان)**


| | **الفقرات** |
|---|---|
| تقرير عن التجديد السادس لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال) | 112 – 113 |
| التجديد السابع لموارد الصندوق (البند 8 من جدول الأعمال) | 114 – 115 |
| القوائم المالية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2003 (البند 9 من جدول الأعمال) | 116 – 121 |
| الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2005 (البند 10 من جدول الأعمال) | 122 – 130 |
| المصروفات الخاصة بالمقر الجديد للصندوق (البند 11 من جدول الأعمال) | 131 – 133 |
| البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال، تابع) | |
| – زمبابوي | 134 – 136 |
| – بوتان | 137 – 138 |
| – تونس | 139 – 141 |
| – نيجيريا | 142 – 144 |
| – إندونيسيا | 145 – 147 |
| – مالي | 148 – 150 |
| – أسبانيا | 151 – 152 |
| مناقشة عامة عن: "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: الاستثمارات الريفية والسياسات التمكينية" | 153 – 187 |

111 - **عقدت الجلسة في الساعة 9.55.**

تقرير عن التجديد السادس لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال) (الوثائق GC 28/L.4 and Add.1)

112 - **السيد إنويزي** (نائب رئيس الصندوق) قال، إن مجموع تعهدات التجديد السادس للموارد، بما في ذلك المساهمات التكميلية، بلغ في 11 فبراير/شباط 2005، ما يعادل 505.6 مليون دولار أمريكي، أي 90.3% من التعهدات المستهدفة وقدرها 560 مليون دولار أمريكي. وفي نفس التاريخ بلغ إجمالي قيمة وثائق المساهمات المودعة والمدفوعات غير المؤيدة بوثائق مساهمات ما يعادل 442.8 مليون دولار أمريكي، أي 87.6% من مجموع قيمة التعهدات، بينما بلغت قيمة المدفوعات نقدا وبسندات إذنية ما يعادل 268 مليون دولار أمريكي، أي 53% من مجموع قيمة التعهدات. وتم تسلم مدفوعات إضافية منذ 11 فبراير/شباط 2005 من فنلندا وأوغندا بما يعادل مجموعه 1.5 مليون دولار أمريكي. ومن مجموع التعهدات البالغ قدره ما يعادل 505.6 مليون دولار أمريكي بلغت قيمة المساهمات التكميلية ما يعادل 28.7 مليون دولار أمريكي، دفع منه ما يعادل 11.5 مليون دولار أمريكي، أي 40.2 في المائة. وقد طلب إلى الدول الأعضاء التي لم تودع وثائق مساهماتها أو لم تدفع مساهماتها في التجديد السادس للموارد أن تتخذ التدابير اللازمة للوفاء بها في أقرب وقت ممكن. ووجه الشكر باسم الصندوق إلى الدول الأعضاء على ما أبدته من مساندة للصندوق، ولكن يجب على الصندوق والدول الأعضاء ألا يتوانوا عن بذل كل الجهود لضمان التزام البلدان التي لم تتعهد بعد بالمساهمة.

113 - **أخذ مجلس المحافظين علما بالتقرير الخاص بالتجديد السادس لموارد الصندوق.**

**التجديد السابع لموارد الصندوق (البند 8 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 28/L.5)**

114 - **رئيسة الجلسة**، قالت، أنه مع اقتراب نهاية فترة التجديد السادس للموارد في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006، يجب على مجلس المحافظين أن يركز الآن على احتياجات الصندوق من الموارد اعتبارا من عام 2007 وما بعده ضمانا لاستمراريته. وقالت إن الوثيقة GC 28/L.5 تتضمن مشروع قرار بإنشاء هيئة مشاورات التجديد السابع لموارد الصندوق. وسوف تتألف هذه الهيئة من جميع الدول الأعضاء من القائمة ألف والقائمة باء وخمسة عشر عضوا من الدول الأعضاء من القائمة جيم تختارها بلدان القائمة جيم. وقد أحيطت أمانة الصندوق علما أنه بعد الرجوع إلى القوائم الفرعية من القائمة الفرعية جيم اقترح ضم الدول الأعضاء التالية من القائمة جيم لعضوية هيئة المشاورات: القائمة الفرعية جيم – 1، الكاميرون ومصر وغانا وموزامبيق والسودان ومن القائمة الفرعية جيم – 2 أفغانستان والصين والهند وباكستان وجمهورية كوريا، ومن القائمة الفرعية جيم – 3 الأرجنتين والبرازيل وغواتيمالا والمكسيك وبنما. ونص مشروع القرار أيضا على أن توجه هيئة المشاورات الدعوة إلى الدول الأعضاء للمشاركة في مداولات الهيئة إذا كان ذلك سييسر هذه المداولات، وفي هذا الصدد أحيطت أمانة الصندوق علما بأن بلدان القائمة جيم ترغب في دعوة مالي وبيرو وسري لانكا وتركيا وجمهورية تنزانيا المتحدة لحضور جلسات الهيئة بصفة مراقب.

115 - **اعتمد مجلس المحافظين القرار 137/د-28 ووافق على تشكيل القائمة جيم في هيئة المشاورات.**

**القوائم المالية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2003 (البند 9 من جدول الأعمال)**
**(الوثيقتان GC 28/INF.14 وGC 28/L.6 )**

116 - **رئيسة الجلسة،** قالت إن المجلس التنفيذي استعرض القوائم المالية المراجعة لعام 2003 في دورته الحادية والثمانين المعقودة في أبريل/نيسان 2004 وأوصى بعرضها على مجلس المحافظين لإقرارها.

117 - **السيدة كنويف** (مساعدة الرئيس، دائرة المالية والإدارة في الصندوق)، قالت إن أسس إعداد التقرير والمبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية اختلفت عن المتبع في السنة السابقة تعبيرا عن الأسلوب الذي يتبعه الصندوق في التوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات المستجدة لإعداد التقارير المالية. وتمثل التغير الرئيسي في شمول القوائم المالية لعام 2003 على بيانات موحدة عن الصندوق والهيئات التي لها صلة مباشرة بأنشطة الصندوق الرئيسية، بما في ذلك التمويل المتمم.

118 - ومضت قائلة إن عائد الفوائد ورسوم الخدمة على القروض بلغ 47.1 مليون دولار أمريكي في عام 2003 مقارنة بمبلغ 42.4 مليون دولار أمريكي في 2002. وبلغ إجمالي عائد النقدية والاستثمارات 113.5 مليون دولار أمريكي في عام 2003 مقارنة بمبلغ 34.1 مليون دولار أمريكي في عام 2002. وبلغت قيمة الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2003 ما يعادل 49.1 مليون دولار أمريكي، وقيمة اعتماد تمويل تجهيز البرامج 25 مليون دولار أمريكي، وبرنامج التغيير الاستراتيجي 6.2 مليون دولار أمريكي، والمصادر الأخرى، وعلى رأسها مدفوعات السداد للحكومة المضيفة، 6.7 مليون دولار أمريكي. وشملت الزيادة في التكاليف بالدولارات الأمريكية أثر التكاليف المتكبدة باليورو الذي ارتفعت قيمته بنسبة 24.4% مقابل الدولار الأمريكي تأسيسا على سعر الصرف في نهاية السنة. ويشترك الصندوق، منذ عام 1997، في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتكبد الصندوق 41 مليون دولار أمريكي لهذا الغرض في عام 2003 وهذا المبلغ يمثل العجز بين مجموع التكاليف التراكمية لمبادرة الديون، بما في ذلك الفوائد المتوقعة، والمجموع التراكمي للموارد المتاحة.

119 - ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة للقوائم المالية لعام 2004 وفحصها بواسطة المراجع الخارجي، وتتضمن الوثيقة GC 28/INF.14 معلومات عن أبرز الأرقام المتعلقة بعام 2004. وتشير النتائج الأولية إلى أن إجمالي عائد الاستثمارات قبل نفقات الاستثمار المباشرة في عام 2004 بلغ قرابة 115.2 مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 113.5 مليون دولار أمريكي في عام 2003، وهو ما يعبر عن الأثر الإيجابي المستمر لسياسة الاستثمار التي اعتمدت في عام 2001 ويمثل معدل عائد صافي على حافظة الاستثمار بنسبة 4.5 في المائة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2004 بلغت القيمة السوقية لحافظة الاستثمار 2.6 مليار دولار أمريكي مقارنة بملغ 2.4 مليار دولار أمريكي في السنة السابقة. وقد تحسن وضع المساهمات المتأخرة السداد مقارنة بالوضع الذي كانت عليه في نهاية عام 2003، بينما بلغت مدفوعات سداد أصول القروض 171.7 مليون دولار أمريكي في عام 2004 مقارنة بمبلغ 140.1 مليون دولار أمريكي في عام 2003، في حين بلغت مصروفات القروض والمنح 331.5 مليون دولار أمريكي في عام 2004 مقارنة

بمبلغ 304.3 مليون دولار أمريكي في عام 2003. وسوف تستعرض لجنة مراقبة الحسابات القوائم المالية لعام 2004 في مارس/آذار 2005 لعرضها على المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان 2005.

120 - **رئيسة الجلسة،** دعت مجلس المحافظين إلى إقرار القوائم المالية التي تبين المركز المالي للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2003 ونتائج عملياته في السنة المنتهية في ذلك التاريخ على النحو الوارد في الذيول من ألف إلى حاء بالوثيقة GC 28/L.6 وتقرير المراجع الخارجي بشأنها.

121 - **تقرر ذلك.**

**الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لسنة 2005 (البند 10 من جدول الأعمال)** (الوثيقة **GC 28/L.7**).

122 - **رئيسة الجلسة،** قالت إن المجلس التنفيذي استعرض في دورته الثالثة والثمانين الميزانيتين المقترحتين للصندوق ومكتب التقييم وأوصى بعرضهما على مجلس المحافظين لإقرارهما.

123 - **السيدة كنوبف** (مساعدة رئيس الصندوق، دائرة المالية والإدارة في الصندوق) قالت إن المجلس التنفيذي أقر في دورته الثالثة والثمانين برنامج العمل لعام 2005 بما قيمته 337.7 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل 500 مليون دولار أمريكي، ويشمل نحو 28 مشروعا مقررا. غير أنه سيعاد النظر في هذا المبلغ في كل دورة من دورات المجلس التنفيذي في ضوء الموارد المتاحة في عام 2005. ووافق المجلس التنفيذي أيضا على اعتماد تمويل تجهيز البرامج لعام 2005 بمبلغ 29.9 مليون دولار أمريكي وعلى استخدام مبلغ وصل إلى 1.2 مليون دولار أمريكي بجانب أي رصيد غير ملتزم به ومرحّل من عام 2004 من أجل البرنامج التجريبي للحضور الميداني. بالإضافة إلى ذلك وافق المجلس التنفيذي على الاستخدام المقترح للمساهمات التكميلية من المملكة المتحدة وكندا لتنفيذ المرحلة الرئيسية من مبادرة تعميم الابتكار ودعم تحقيق أهداف خطة عمل التجديد السادس للموارد فيما يتعلق بالنتائج والأثر.

124 - واستعرض المجلس التنفيذي الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2005 والتي اقترح أن يكون بمستوى 53.3 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى 3.6 مليون دولار أمريكي لتغطية التكاليف غير المتكررة، والميزانية الإدارية لمكتب التقييم بمستوى مقترح قدره 4.69 مليون دولار أمريكي. واستخدم سعر صرف اليورو – الدولار الأمريكي على أساس 0.819 يورو للدولار في احتساب هاتين الميزانيتين.

125 - ومضت قائلة إن مجلس المحافظين وافق في دورته السابعة والعشرين على تعديل اللوائح المالية للصندوق بما يسمح بترحيل الاعتمادات غير الملتزم بها حتى نسبة 3% من الميزانية الإدارية. وتم ترحيل نحو 1.5 مليون دولار أمريكي إلى عام 2004. وكان سعر صرف اليورو – الدولار الأمريكي وقت انعقاد الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين هو 0.78 أي ما يمثل زيادة نسبة 13% على سعر الصرف المستخدم في إعداد ميزانية 2004 وقدره 0.898. وبناء على ذلك دعي مجلس المحافظين إلى اعتماد الميزانية الإدارية لسنة 2004 بعد إعادة احتسابها وفقا لسعر الصرف السائد في فبراير/شباط 2004. وتم إعداد الميزانيتين الإداريتين لعام 2005 على أساس سعر صرف قدره 0.819 بينما كان السعر السائد في 9 فبراير/شباط 2005 هو 0.78 أي ما يمثل فرقا بنسبة 4.8 في المائة. ولم يتجسد هذا الفرق ماديا،

ومن ثم أوصى مجلس المحافظين باعتماد الميزانيتين الإدارتين للصندوق ومكتب التقييم بمستوى 53.3 مليون دولار أمريكي و4.69 مليون دولار أمريكي على التوالي، على النحو المبين في مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC 28/L.7.

126 - **السيد لافيتزاري** (مدير مكتب التقييم في الصندوق) قال، إنه بناء على أحكام سياسات الصندوق في مجال التقييم تم إعداد برنامج العمل والميزانية الإدارية لمكتب التقييم بشكل مستقل للعام الثاني على التوالي وتم عرضهما، بشكل منفصل مع برنامج عمل الصندوق وميزانيته، على المجلس التنفيذي قبل العرض على دورة مجلس المحافظين الحالية لإقرارهما. وقال، إن موافقة المجلس التنفيذي في دورته المعقودة في ديسمبر/كانون الأول 2004 على برنامج العمل هذا وعلى التوصية برفع الميزانية الإدارية إلى مجلس المحافظين لإقرارها إنما يمثل نهاية لعملية انتقالية بدأت في سبتمبر/أيلول 2004 عندما نوقش برنامج عمل مكتب التقييم وميزانيته مع لجنة التقييم في المجلس التنفيذي. وبناء على ما صدر نتيجة لذلك من توجيهات أصدر مكتب التقييم وثيقة أكثر شمولا نوقشت في اجتماع خاص للجنة التقييم عقد في نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2004. ومع الأخذ في الاعتبار الاقتراحات الإضافية التي طرحتها اللجنة، عرض مكتب التقييم اقتراحه النهائي بشأن برنامج العمل والميزانية لعام 2005 وعرضهما على المجلس التنفيذي لإقرارهما في ديسمبر/كانون الأول 2004 بعد مناقشتهما في لجنة مراجعة الحسابات في الشهر السابق.

127 - واستطرد قائلا إنه أثناء أعداد الاقتراح الخاص لعام 2005، أخذ مكتب التقييم في اعتباره الدروس المستفادة من تنفيذ برنامج عمل وميزانية 2004 على النحو الوارد في الفقرات من 86 إلى 92 من الوثيقة GC 28/L.7. وأصبح مكتب التقييم والصندوق أكثر إلماما بمتطلبات سياسة التقييم، لاسيما فيما يتعلق بوضع برنامج مكتب التقييم وإدارته ورصده، كذلك فيما يتعلق بإدارة موارده البشرية. وكان مثل هذا الفهم مسألة حيوية في ضمان بلوغ أهداف مكتب التقييم وتنفيذ أنشطته بشكل سلس وفعال.

128 - ومضى قائلا إن مكتب التقييم حدد لنفسه أربع أولويات لعام 2005: هي إكمال عملية الإشراف على التقييم الخارجي المستقل للصندوق، وإجراء تقييم مؤسسي لبرامج قطرية مختارة ومشروعات وتقييمات مواضيعية مختارة مع التركيز الخاص على البرنامج التجريبي للإشراف المباشر، وسياسة الصندوق في مجال التمويل الريفي، والاستراتيجيتين الإقليميتين لإقليم آسيا والمحيط الهادي وإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والبرامج القطرية لبنغلاديش، ومالي، والمكسيك، والمغرب، ورواندا؛ وتنفيذ أعمال تقييم محددة تقتضيها سياسة التقييم مثل إعداد التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعرضها على المجلس التنفيذي ولجنة التقييم، والمضي في تطوير منهجيته ومواصلة توسيع نطاق عمليات التقييم.

129 - وبعد توجيه اهتمام خاص إلى الملحقين الثالث عشر والرابع عشر بالوثيقة GC 28/L.7، قال، إن برنامج عمل مكتب التقييم لعام 2005 صمم بحيث ينفذ في إطار ميزانية إجمالية قدرها 4.69 مليون دولار أمريكي، وقد عرضت هذه الميزانية بحسب النفقات والأولويات والأنشطة لعام 2005 المبينة في الملحق الثاني عشر من الوثيقة.

130 - **اعتمد القرار 138/د-28 الخاص بالميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2005.**

**المصروفات الخاصة بالمقر الجديد للصندوق (البند 11 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 28/L.8/Rev.1)**

131 - **رئيسة الجلسة،** أعادت إلى الأذهان أن الحكومة المضيفة أعلنت رسميا في دورة مجلس المحافظين السابقة عن عزمها توفير مقر جديد للصندوق يتمتع بمزايا منها توفير بيئة مستقرة وآمنة وفعالة. غير أن ذلك يتطلب من الصندوق تحمل نفقات مختلفة لتجديد المبنى لا تشملها اتفاقية المقر المبرمة مع البلد المضيف.

132 - **السيدة كنوبف** (مساعدة رئيس الصندوق، دائرة المالية والإدارة في الصندوق) قالت، إن عملية تجديد مبنى المقر الجديد بدأت في يناير/كانون الثاني 2005 وإن الموظفين سوف يتجمعون في نهاية المطاف في مبنى واحد في وقت مبكر من عام 2007. وتم توقيع العقد الأولي مع مالك المبنى، أي شركة بيريللي العقارية التي ستتولى أعمال التجديد في ديسمبر/كانون الأول 2004، وانتهى وضع خطط الإنشاءات بتكلفة كلية تقدر بنحو 25.4 مليون يورو. وفي الشهر نفسه قرر المجلس التنفيذي أيضا الموافقة على توصية ترفع إلى مجلس المحافظين بشأن نفقات خاصة قدرها 3.4 مليون يورو لأعمال التجديد على النحو الوارد تفصيلا في الوثيقة GC 28/L.8/Rev.1. وشددت على أن أمن الموظفين وكفاءتهم اللذين سيوفرهما الموقع الجديد هو من بين الأهداف ذات الأولوية.

133 - **اعتمد القرار 139/د-28 بشأن المصروفات الخاصة بالمقر الجديد للصندوق.**

**البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال، تابع)**

134 - **السيدة موشادا** (زمبابوي) عرضت الوضع الحرج للفئات المحرومة في أفريقيا جنوب الصحراء وأشارت إلى أن الحكومات الأفريقية تبذل جهودا جادة، من خلال مبادرات مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بهدف استئصال الفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي. وقالت إن زيمبابوي حققت نجاحا كبيرا في هذه الجهود إلى أن اضطرت إلى وقف تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر بعد مضي سنتين من الجفاف الذي ألحق ضررا بليغا بالإنتاج الزراعي في البلاد. وهكذا لجأت زيمبابوي مضطرة إلى استخدام ما لديها من نقد أجنبي في استيراد الأغذية والسلع الأخرى، ومع ذلك التزمت بموارد للاستمرار في هذا العمل الضخم إلى أن يحين استئناف استراتيجيات الحد من الفقر. ولا تزال زيمبابوي عازمة على الوفاء بالتزاماتها تجاه مؤسسات مثل الصندوق حيث أودعت مؤخرا مبلغ 000 300 دولار أمريكي في حساب الصندوق كخطوة أولى نحو تسوية متأخراتها. ومن المتوقع أن تستأنف زيمبابوي سداد القروض العادية للصندوق والشركاء الدوليين الآخرين بفضل الإنجازات التي حققتها السياسة النقدية الصارمة المطبقة حاليا.

135 - واستطردت قائلة إن زيمبابوي تسعى إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بتنفيذ مجموعة مختلفة من البرامج المنسقة التي صممت لتعزيز الأمن الغذائي وتمكين النساء والترويج للوصول المتكافئ إلى المدخلات الزراعية الرئيسية. وكان من العوامل المشجعة مشاركة جميع أصحاب الشأن في برنامج الإنعاش الاقتصادي الموجه خصيصا إلى الحد من الفقر. وينبغي للصندوق أن يتعاون مع القطاع الخاص، في البحث عن الشركاء المحتملين لتنفيذ المرحلة القادمة من العمليات.

136 - وأردفت قائلة إن الوضع يتطلب المزيد من العمل في وضع معايير موضوعية وحساسة وقابلة للقياس من أجل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وأعربت عن عدم ارتياحها إلى حد ما تجاه تصنيف زيمبابوي الذي أغفل

استثماراتها الضخمة في مجال الإرشاد الزراعي وتطوير البنية الأساسية الريفية والتزام حكومة بلادها تجاه سكان الريف ودمج اعتبارات التمايز بين الجنسين. وقالت إنه ينبغي للصندوق أن يتشاور بشكل وثيق مع الحكومات عند تطبيق نظام التقدير ويجب بحث مزاياه وعيوبه دوريا بغرض تعديله. وعملا على الحفاظ على ما تحقق من مكاسب أعربت عن أملها في أن يتصدى الصندوق لحالات البلدان المختلفة في الإقليم الذي تنتمي بلادها إليه حيث أصبحت المخصصات أقل من الاحتياجات الفعلية للبرامج. وأعربت كذلك عن أملها في أن يولي الصندوق الاهتمام الواجب إلى الآثار الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز من خلال مساعدة الجهود الدولية على تقديم يد العون إلى المصابين. ويجب على الصندوق أن يتمسك بهدف مساعدة أشد الفقراء فقرا وألا يهن عزمه في القيام برسالته. وأعربت عن أملها في تحسين تنفيذ البرنامج بفضل التقييم الخارجي المستقل الجاري إعداده.

137 - **السيد نجيداب** (بوتان)، قال، إن بوتان تنظر إلى الآثار المترتبة على المد الزلزالي المعروف بتسونامي الذي وقع في 26 ديسمبر/كانون الأول 2004 بكل الجدية نظرا لأنه قبل ذلك بأشهر قليلة تسببت الأمطار الغزيرة غير العادية في حدوث خسائر مادية وبشرية في واحدة من أكبر مناطق شرق بوتان فقرا وهشاشة مما جعل بلاده في حاجة ماسة إلى استراتيجيات لإدارة الكوارث والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي في وضع خطط طويلة الأجل.

138 - ومضى قائلا إن دراسة أجريت على بوتان في عام 2004 كشفت عن أن 31.7% من سكان البلاد يعتمدون في معيشتهم على أقل من دولار أمريكي في اليوم، بينما كشفت دراسة أخرى تتعلق بالفقر وصلته بتوفير الطرق والوصول إلى الأسواق عن أن تطوير البنية الأساسية أصبح يمثل ضرورة ملحة حتى يمكن لبلاده أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وأثنى على الصندوق لما يقدمه من دعم لتطوير البنية الأساسية الريفية في بلاده، كما ألقى الضوء على الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل زيادة الدخل الزراعي من خلال إيجاد منافذ تسويقية ووضع استراتيجيات تسويقية جديدة وتنمية الإنتاج الموجه للسوق مع التركيز الخاص على المنتجات عالية القيمة ومحدودة الحجم. وقال إن بوتان تحظى بالثناء على ما حققته من إنجازات في مجال صون البيئة، ولكن نظرا لأن المساحة الزراعية في بوتان تبلغ 7.8% من مساحة البلاد فإنه يتعين إعادة النظر في خطط استغلال الأراضي حتى يتمكن السكان من إطعام أنفسهم. وقال إنه سيتولى في وقت لاحق من السنة قيادة حملة لتحقيق الاستدامة في استغلال الأراضي الزراعية. وأعرب عن شكره للصندوق على الدور المحوري الذي قام به في تنفيذ برنامج التنمية الريفية في بلاده كما أعرب عن ثقته في أن التعاون بين بلاده والصندوق سيساعد على جعل الفقر الريفي في بوتان جزءا من الماضي.

139 - **السيد حداد** (تونس)، شدد على أهمية عام 2005 للصندوق نظرا لأنه العام قبل الأخير في تنفيذ استراتيجية الفترة 2002–2006 كما أنه العام التالي لفترة التجديد السادس لموارد الصندوق وكذلك أنه موعد الاستعراض القادم الذي ستجريه الجمعية العامة للأمم المتحدة للتقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن امتنانه للصندوق على تقبله لمواجهة التحديات الماثلة وعلى ما يبذله من جهود في تطوير أساليب عمله كما يتبين من برنامج العمل والميزانية المقترحين. ورحب بالنتائج الإيجابية للتجديد السادس للموارد وأعرب عن أمله في بلوغ الأرقام المستهدفة له. وأيد مشروع القرار الخاص إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق.

140 - وقال إن الهدف الإنمائي للألفية الموجه إلى استئصال الجوع والفقر يمثل التزاما ذي أبعاد تاريخية من جانب المجتمع الدولي. وبلوغا لهذه الغاية ينبغي أن ينصب الاهتمام على التنمية الزراعية والريفية. ولذلك لابد من وضع

آليات استثمارية مناسبة وإتباع طرق مرنة في إتاحة الأموال لسكان الريف كي يتمكنوا من زيادة إنتاجيتهم ودخلهم. وفي هذا الصدد لعب الصندوق دائما دورا رائدا محققا بذلك نتائج ضخمة. وقال إنه يجب أن يستمر الصندوق في دوره هذا، وأعرب عن أمله في المضي قدما في تعزيز ما تحقق حتى الآن من إنجازات.

141 - واستطرد قائلا إن تحديات الفقر والجوع تفاقمت بسبب سلسلة من الأوبئة والكوارث الطبيعية التي عجزت البلدان النامية عن مواجهتها وحدها مما يؤكد الحاجة إلى التضامن العالمي. وفي هذا الصدد فإن المبادرة التي اقترحها رئيس الجمهورية التونسية بإنشاء صندوق للتضامن العالمي تعتبر ذات أهمية كبرى، وأعرب عن أمله في أن تصبح حقيقة واقعة ملموسة قريبا لأسباب ليس أقلها أنها ستساعد على تعزيز الاستقرار والأمن في العالم. وقال إن تونس طبقت نموذجا اجتماعيا اقتصاديا للتنمية وتبذل جهودا لتحسين مؤشرات التنمية لاسيما بزيادة الناتج المحلي الإجمالي والحد من الفقر. كما تحسنت إنتاجية الأغذية ومستوى الاكتفاء الذاتي منها مما عزز من حالة الأمن الغذائي. وأعرب عن شكره للصندوق على مساندته الجارية للفلاحين التونسيين في إطار عدد من المشروعات الناجحة.

142 - **السيد بيللو** (نيجيريا)، قال، إن الفضل يرجع إلى الصندوق في نقل الاهتمام بالفقر الريفي إلى نقطة المركز في جداول العمل الدولية. وقد التزمت بلدان العالم النامي بمهمة الصندوق ورسالته الفريدة. ويجب على الصندوق أن يقاوم إغراء مسايرة المؤسسات المالية الأخرى حسبما تشير إليه السياسات التشغيلية الجديدة، وإنما ينبغي أن يركز جهوده على المجالات التي يتمتع فيها بمزايا نسبية، لاسيما ما يتعلق بالحد من الفقر الريفي.

143 - وأضاف قائلا إن المسألة المطروحة اليوم هي تعظيم الفعالية الإنمائية من خلال تحقيق النتائج والآثار المنشودة. ومما يدعو إلى الارتياح انطلاق البرنامج التجريبي للحضور الميداني للصندوق، حيث أصبح يتعين على الصندوق أن يدخل في مناقشات جادة وعلاقات وثيقة بالشركاء الإنمائيين على المستوى القطري تعظيما لما يحققه من قيمة مضافة. وقال إن مما يثلج صدره أن يلاحظ أنه من المقرر توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل المزيد من البلدان الأفريقية. وحذر مجددا من استخدام نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في المساس بمهمة الصندوق ورسالته، وأن محنة أشد فقراء الريف فقرا يجب أن تظل هي بؤرة اهتمام المنظمة، وأنه يجب عدم المساس بالأسلوب المتبع في المخصصات الإقليمية وأنه ينبغي عدم السماح بتدهور هذا النظام ليصبح أداة عقابية تستخدم في الابتزاز السياسي؛ وأنه ينبغي أن تتسم هذه الإجراءات بالبساطة النسبية. وقال إن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لا يزال يحتاج إلى التنقيح، وإن نيجيريا ستراقب هذه العملية عن كثب.

144 - وفيما يتعلق ببرنامج العمل والميزانية أعرب عن ارتياح نيجيريا إذ تلاحظ الصلة القوية بين برامج الأنشطة المقترحة والأهداف الاستراتيجية الثلاثة المنصوص عليها في الإطار الاستراتيجي للفترة 2002–2006. وأعرب عن أمله في أن يوائم برامجه واستراتيجيته وبين استراتيجيات الأقطار المختلفة المتعلقة بالحد من الفقر. وقال إن على الصندوق أن يركز بشكل أكبر على التمويل الصغير للمجتمعات المحلية الريفية. وقال إن نيجيريا قلقة إلى حد ما بسبب العدد الصغير من المشروعات المقترحة سنويا، وأعرب عن أمله في تعديل هذا الوضع مستقبلا بزيادة هذه المشروعات المقترحة سنويا. وإذ لاحظ العدد الكبير الذي استحدث من الأدوات السياساتية الموجهة إلى تعزيز فعالية البرنامج بتوجيهات عامة من المجلس التنفيذي إلا أنه يرى أن الوقت قد حان للتركيز على تنفيذ هذه السياسات وضمان اكتمال

تطوير الوسائل السياساتية المختلفة وترسيخها. وأعرب عن أمل بلاده في أن تأخذ هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع للموارد اقتراحات بلاده في الاعتبار.

145 - **السيد نازيير** (إندونيسيا)، قال، إن بلاده كانت من أشد البلدان تضررا من المد الزلزالي المعروف بتسونامي الذي وقع في 26 ديسمبر/كانون الأول 2004، وأصبح أهم ما يشغلها الآن هو التغلب على النكسات التي تعرضت لها من حيث الخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية والعودة بالتنمية الريفية إلى طريق العمل على استئصال الفقر. وقال إن إندونيسيا ملتزمة تماما بتنفيذ برامج الإغاثة من الطوارئ والإصلاح والإعمار واتخاذ التدابير للوقاية منها وتخفيف آثارها، ولكن ذلك يحتاج إلى التضامن والتعاون على الصعيد الدولي. ورحب أشد الترحيب بالتزامات المجتمع الدولي بتقديم يد العون ولاسيما الإجراءات السريعة التي اتخذها الصندوق لتقديم المساعدات إلى المناطق الساحلية المتضررة والآلية الجديدة البالغة القيمة التي وضعها لاستئصال الفقر في المدى البعيد في المناطق المتضررة من المد الزلزالي.

146 - ومضى قائلا إن الزراعة هي العمود الفقري لاقتصاد إندونيسيا، وتدور السياسة الزراعية للحكومة حول زيادة الإنتاجية وتحقيق الاستقرار للأسواق ولذلك فإنها تعمل على زيادة إمكانية حصول المزارعين والمجتمعات الريفية على الموارد المالية. وقد استفاد مزارعو إندونيسيا من 12 مشروعا مولها الصندوق منذ 1980. ويجري التفاوض بشأن مشروعين آخرين.

147 - وأضاف قائلا إن إندونيسيا دفعت القسط الأول من مساهمتها في التجديد السادس للموارد ومن المتوقع أن تدفع الباقي حسب الجدول المقرر لسنتي 2005 و2006. وناشد جميع الدول الأعضاء تجديد التزاماتها تجاه الصندوق كما أهاب بالإدارة أن تركز استخدام موارد الصندوق حصرا على الأنشطة والبرامج التي تسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف الصندوق المرسومة. وأعرب عن تأييد إندونيسيا الكامل للمشاركة والتعاون بين الصندوق والمؤسسات الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف في العمل معا خلال العام الدولي للائتمانات الصغيرة، أي عام 2005، في تقديم الخدمات المالية إلى الفقراء. وينبغي أن تركز هذه الشراكة على رفع مستوى الوعي بالدور المهم للتمويل الصغير في استئصال الفقر وتنمية المناطق الريفية.

148 - **السيد تراوري** (مالي)، أعرب عن مواساته وتضامنه مع ضحايا المد الزلزالي الذي عصف بآسيا ودافع عن "ضحايا تسونامي الصامتين" الذي يعانون يوميا، لاسيما في أفريقيا، وطالب بعدم نسيانهم. وحدد الصعوبات التي تواجه الزراعة والتنمية الريفية في مالي وقال إنه يجري وضع قانون الزراعة الجديد في بلاده الذي يهدف، بجانب الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر الذي اعتمد في عام 2002، إلى الحد من الفقر الذي عانى منه 63% من السكان في عام 2001 وانخفض المعدل إلى 47% في 2006 بجانب زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.7% في السنة. وأعرب عن التزام بلاده بتخصيص 10% من الميزانية القومية على مدى خمس سنوات للقطاع الزراعي حسبما دعى إليه مؤتمر قمة مابوتو لعام 2004، كما أعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي للبلدان المتقدمة أيضا أن تخصص نسبة أكبر من ناتجها القومي للمساعدات الإنمائية بحيث تصل إلى 0.7% وهي النسبة المحددة لهذا الغرض منذ 35 عاما.

149 - وقال إنه تم اتخاذ مبادرات في بلاده من أجل الإدارة المستدامة للمياه والموارد الطبيعية وتحسين توزيع الأراضي، ولكن معظم مزارعي مالي لا يزالون يفتقرون إلى الوسائل التي تمكنهم من البقاء. وقد حققت المشروعات الابتكارية التي مولها الصندوق فوائد جمة في مجال تحقيق الأمن الغذائي وتوليد الدخل وتحسين الإنتاجية والوصول إلى الأسواق وخلق فرص العمل للشباب والنساء وتحسين الصحة والحصول على الائتمانات الصغيرة. وكان من الضروري المضي قدما في مشروعات التنمية الريفية هذه والدفاع عن سكان الريف ضد الخطر الكبير المتمثل حاليا في الجراد الصحراوي الذي يلحق الدمار بمساحات شاسعة من أراضي شمال وغرب أفريقيا. وقال إن مالي اعتمدت استراتيجية ذات طابع عسكري في مكافحة الجراد بدعم من الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، ولكنه رغم كل ذلك فإن التنمية الزراعية قد تتضرر كثيرا من هذا الوباء.

150 - واستطرد قائلا إن مالي تهتم جدا بالبرنامج التجريبي للحضور الميداني وتأمل في أن تكون ضمن البلدان المستفيدة منه مستقبلا. وأعرب عن ترحيبه بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ولكن ينبغي للمجلس التنفيذي أن يرصد تنفيذه عن كثب وفحص آثاره ورفع تقارير بذلك إلى مجلس المحافظين. وينبغي أن تكون النتائج التي توصل إليها التقييم الخارجي المستقل عونا للصندوق على الوفاء بالمهمة المنوطة به بشكل أكثر فعالية.

151 - **السيد إيبانيز لوبيز- دوريغا** (إسبانيا) سرد التحديات الماثلة في المرحلة القادمة مع استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والمشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق والنتائج التي يتوصل إليها التقييم الخارجي المستقل. وقال إن أسبانيا تعيد النظر جذريا في سياسات التعاون الإنمائي مع إعطاء الأولوية للحد من الفقر. وقد كان الهدف الذي سعت إلى تحقيقه هو بلوغ مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية إلى حد 0.5% من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام 2008 و0.7% بعد ذلك التاريخ. ويمكن بلوغ هذين الهدفين من خلال تحسين عمليات التخطيط والتعاون وإجراء الإصلاحات لترشيد الإجراءات الإدارية وتحسين عمليات التقييم. وسوف تركز أسبانيا بشكل خاص على تحسين تقديم الخدمات العامة إلى الفقراء. وبعبارة عامة توجه نسبة 20% تقريبا من المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من أسبانيا إلى القطاعات الاجتماعية الأساسية. أما من المنظور الجغرافي فقد وجهت 20% من هذه المساعدات إلى البلدان الأقل نموا. وسوف تكون المعركة ضد الجوع والفقر هي السمة البارزة لمؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات الإيبيرية الأمريكية التي ستعقد في سالامانكا، أسبانيا، في أكتوبر/تشرين الأول 2005.

152 - ومضى قائلا إن أسبانيا سوف تشارك في المفاوضات الخاصة بالتجديد السابع للموارد بعقل مفتوح وبنّاء، معتقدة اعتقادا راسخا بوجود متطلبات أساسية معينة في هذا الصدد وهي النظر إلى مكافحة الجوع في إطار أوسع يتضمن الحيلولة دون نشوب الصراعات وحسمها تعزيزا للتنمية، ومكافحة الفقر أينما وجد حتى في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي توجد فيها جيوب للفقر يصعب رصدها، وينبغي للصندوق أن يعمل على تحسين آلياته في مجال التخطيط والإدارة وتقييم عملياته. وفيما يتعلق بالتخطيط ينبغي للصندوق أن يعتمد سياسات حديثة لإدارة الموارد البشرية، مثل خفض نسبة العقود قصيرة الأجل إلى العاملين بعقود دائمة، وتحسين نظم إدارة المعرفة ونظم تجميع الدروس المستفادة. أما من حيث الإدارة فإنه يتعين على الصندوق أن يحافظ على مركز مالي صحي وأن يتبع سياسة استثمارية حكيمة وأن يتوصل إلى آلية لتحقيق حضور ميداني مناسب بغرض تعزيز قدرته على التأثير في

استراتيجيات التنمية الوطنية. وينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تفي بتعهداتها في التجديد السادس للموارد. وأخيرا يجب على الصندوق أن يمضي قدما في تعزيز مكتب التقييم المستقل وتزويده بالموارد المادية والبشرية التي يحتاج إليها.

**مناقشة عامة عن "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: الاستثمارات الريفية والسياسات التمكينية" (الوثيقة GC 28/INF.9).**

153 - **رئيسة الجلسة**، عرضت ما دار من مناقشات ولفتت انتباه أعضاء الوفود إلى وثيقة المناقشة المعنونة "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: الاستثمارات الريفية والسياسات التمكينية"، ثم قدمت الضيوف الذين وافقوا على تقاسم وجهات نظرهم وتجربتهم مع مجلس المحافظين وهم السيدة أوديل رينو-باسو رئيسة الشؤون الأوروبية والدولية في دائرة الخزانة بوزارة الاقتصاد والمالية والصناعة الفرنسية والمحافظ الممثل لفرنسا لدى الصندوق التي وافقت على العمل كمنسق، والسيد رينيه فيلا أمين دائرة الإصلاح الزراعي في الفلبين والذي ترأس الجلسة الصباحية لمناقشات المائدة المستديرة المعنية "بتحقيق الهدف الإنمائي للألفية القاضي بخفض الفقر إلى النصف بحلول عام 2015: تقاسم الخبرات بين آسيا والمحيط الهادي وأفريقيا الغربية والشرقية"، والسيد اليون سال المدير التنفيذي لمعهد جنوب أفريقيا المستقبلي الذي اشترك أيضا في اجتماع المائدة المستديرة المذكور. والسيد غيليرم كاسل نائب وزير التنمية الزراعية في البرازيل الذي اشترك في مناقشات المائدة المستديرة بشأن "الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر الريفي: مقارنة بين التجارب"، والسيد نديوغو فال رئيس شبكة منظمات المزارعين والمنتجين في أفريقيا الغربية.

154 - **السيدة رينو-باسو** (المنسقة) قالت، إنها تتطلع إلى الاستماع إلى من هم أكثر تخصصا منها في المسائل الزراعية نظرا لوجود صلة واضحة ووثيقة جدا بين التنمية والأهداف الإنمائية للألفية والتنمية الزراعية.

155 - **السيد بوغه** (رئيس الصندوق) قال، إن نقطة البداية في المناقشة هي محورية الحد من الفقر الريفي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والكشف عن أفضل السبل لتيسير وضع وطرح النموذج الصحيح المطلوب للحياة والسبل المعيشية في الريف. وقد تضمنت وثيقة المناقشة عددا من الأفكار الأساسية، منها الحاجة إلى زيادة الاستثمارات الزراعية. وقال إن عددا قليلا من البلدان استطاع على مدى التاريخ تحقيق نمو اقتصادي واسع القاعدة بدون تحقيق النمو الزراعي والريفي قبل النمو الاقتصادي أو على الأقل مصاحبا له. وقد لعب النمو الزراعي دورا حاسما في الحد من الفقر. وعندما يكون معدل الفقر مرتفعا فإن التنمية الزراعية هي، تحديدا، التي تحقق أكبر الأثر في الحد من الفقر بشكل عام. وقال إن الدعم العام للزراعة، سواء من جانب الحكومات أو الجهات المانحة، انخفض بمعدل كبير، كما أن المساعدات الإنمائية الرسمية للزراعة هبطت إلى النصف منذ عام 1988. غير أن هناك دلائل تشير إلى تجدد الاهتمام بتمويل الزراعة، ومن الأمثلة على ذلك أن مؤتمر مابوتو دعا إلى تخصيص 10% من الميزانيات الوطنية للزراعة.

156 - ومضى قائلا إن هناك فكرة أساسية أخرى وردت في وثيقة المناقشة ومؤداها أن ذلك لا يضمن زيادة الموارد حيث أن الاستثمارات في مجال الزراعة في المناطق الريفية لا توجه جميعا لمصلحة الفقراء، وحتى تكون مسألة الحد من الفقر هي بؤرة الاهتمام لابد من الاهتمام بالطريقة التي تنفق بها الأموال. وكخطوة ثانية في الاتجاه الصحيح يجب تنفيذ سياسات تمكينية على جميع المستويات، وهي مسألة أصبحت محور المناقشات على المستويين الدولي والقطري. أما الخطوة الثالثة فهي إعادة النظر في الإجراءات التشغيلية حيث أن التجربة تبين أنه فيما يتعلق بمعظم المناطق لا بد

من إتباع أسلوب اتخاذ القرار من المستويات الدنيا إلى المستويات العليا ولا بد من توافر مؤسسات يتولى الفقراء إدارتها أو تكون مسؤولة أمامهم حتى يتسنى الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي بشكل مستدام. ويعد توفير رأس المال الاقتصادي والبشري الاجتماعي ودعم العمليات المحلية عناصر رئيسية في معظم استراتيجيات الحد من الفقر.

157 – واستطرد قائلا إنه من الواضح أنه لا يوجد حل مفرد واحد يضمن أن تحقق الاستثمارات في المناطق الريفية والسياسات العامة أثرا قويا في الحد من الفقر. ولا توجد حلول جاهزة للجميع، إنما توجد تجارب وطنية، بعضها حقق نجاحا عظيما، يمكن أن تتعلم منها الجهات المانحة، وهناك سبل عديدة يكن استخدامها في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

158 – **السيد سال**، قال، إن مناقشات المائدة المستديرة المتعلقة بالمقارنة بين تجارب آسيا وأفريقيا ألقت الضوء على عدد من النقاط البارزة. النقطة الأولى هي أنه ليس لدى جميع بلدان أفريقيا، مثل آسيا، الموارد التي تحتاج إليها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. ولذلك لا بد من مراعاة المتغيرات الرئيسية مثل توافر المؤسسات التي لا غنى عنها لبلوغ هذه الأهداف. كما أن المسألة تتعلق باختيار السياسات الاقتصادية الصحيحة في الوقت المناسب بغرض تحسين إطار الاقتصاد الكلي، وليس ذلك فحسب بل أيضا تيسير الحصول على الخدمات الاجتماعية والإنتاجية وتوافر المؤسسات التي تمكن الناس من المشاركة في عملية التنمية. وينبغي فهم هذه العملية واستخدامها بشكل صحيح وكذلك الأمر فيما يتعلق برأس المال الاجتماعي والبشري. وتعتبر الزراعة محور تحقيق الهدف الأول المتمثل في الحد من الفقر الريفي، كما أن الاستثمارات الكبيرة طويلة الأجل هي متغير رئيسي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

159 – واستطرد قائلا إن الجهود الرامية إلى بلوغ هذه الأهداف ينبغي أن تركز على القضية المحورية المتمثلة في الحد من الفقر الريفي بحيث تمتد هذه الجهود إلى ما بعد عام 2015 لأنه بحلول ذلك التاريخ سيكون سكان أفريقيا قد استقروا في المناطق الريفية وهو ما يعني وقف الهجرة من الريف. وقد طرح عدد من الاستجابات والتوصيات للحد من الفقر الريفي، وتوجد دلائل مشجعة على التحرك في الاتجاه الصحيح. ولكن التحدي الأكبر يكمن في ترسيخ ما تحقق بالفعل من نجاحات. وفي هذا الصدد فإن الخطوة الأولى هي التخلي عن فكرة أن الوضع في أفريقيا يستعصى على التغيير وأن بعض البلدان الأفريقية لن يستطيع أبدا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والواقع أن العكس هو الصحيح فليس من سبب يحول دون أن تحذو البلدان الأفريقية، تحت قيادة الإتحاد الأفريقي، حذو البلدان الآسيوية في استكشاف نموذج إنمائي خاص بها اعتمادا على مواردها وتقاليدها. والخطوة الثانية هي التأكد من أن جميع أصحاب الشأن قد استمعوا إلى الرسالة واقتنعوا بها بما يحثهم على العمل. والخطوة الثالثة هي الحاجة إلى عمل متعدد المحافل من جانب رابطات المزارعين ومنظماتهم بصفة خاصة، وكذلك من جانب الحكومات والقطاع الخاص. وسيكون الصندوق هو الطرف القادر على تحويل مسار التنمية الريفية في أفريقيا حيث أنه بالإضافة إلى مسؤوليته التقليدية عن تمويل هذه الأنشطة فإنه يمكن أن يؤدي دورا عظيما في حشد الجهود لاسيما في ضوء معرفته بالحقائق الواقعية. وبدون الوعي بهذه الحقائق لن يحدث التغيير المنشود.

**المنسقة والخبراء**

السيدة أوديل رينوــ باسو، رئيسة الشؤون الأوروبية والدولية في دائرة الخزانة، وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة في الجمهورية الفرنسية ومحافظ فرنسا في الصندوق

السيد غيليرم كاسل، نائب وزير التنمية الزراعية في جمهورية البرازيل الاتحادية

السيد رينيه فيلا، أمين دائرة الإصلاح الزراعي في جمهورية الفلبين

السيد نديوغو فال، رئيس شبكة منظمات المزارعين والمنتجين في أفريقيا الغربية

الدكتور اليون سال، مدير معهد أفريقيا المستقبلي في جنوب أفريقيا

160 - **السيدة رينو-باسو** (المنسقة) قالت، إنه من المثير للاهتمام أن تستمع إلى وجهات النظر الآسيوية والأفريقية بشأن الاختلافات بين القارتين. ومن الأهمية القصوى عدم ترك أفريقيا فريسة للأوضاع الجارية، كما أن الإيمان بإمكانية التغيير أمر ضروري لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقالت إن الاستفادة من تجربة الصندوق في مجال التنمية الريفية مسألة أخرى ذات أهمية قصوى. فضلا عن ذلك وبصرف النظر عن الحاجة الواضحة إلى المزيد من الموارد والتمويل لا بد من النظر في مدى أولوية التنمية الزراعية والبيئة الريفية. وفي هذا الصدد أثارت سؤالا بشأن ما إذا كانت الاستثمارات الكبيرة هي الحل المفضل حاليا أو ما إذا كان ينبغي الثقة بشكل أكبر في الدور الذي يقوم به السكان المحليون. فضلا عن ذلك كيف يمكن تعبئة هذه الموارد وما هي أولويات استخدامها؟

161 - **السيد فيلا** أعرب عن شكره للمساعدات التي قدمها الصندوق إلى بلاده وضرب أمثلة على ما حققه ذلك من أثر في برنامج الحد من الفقر في الفلبين. وتشمل النقاط المهمة لأي مناقشة بشأن خفض عدد الفقراء إلى النصف بحلول العام 2015 تحقيق النمو الزراعي المتكافئ مع عدم إغفال أي قطاع من قطاعاته. كما أن التركيز على النمو الزراعي في حد ذاته، مثل زيادة الإنتاجية، لا يعني بالضرورة التركيز على الفقراء. وفي هذا الصدد يعتبر الإصلاح الزراعي مفتاحا حيويا لحل المشكلة لأن ملكية الأرض تحفز على زيادة الإنتاجية. ومن المهم أيضا التأكيد على بناء المؤسسات المجتمعية وبناء القدرات لغرض مضاعفة جهود الحد من الفقر. ومن المهم بنفس الدرجة التسليم بأن الفقراء ليسوا مجموعات متماثلة. لذلك فإن مشكلات الفقر المزمن والفقر المرحلي مثلا، تحتاج إلى إتباع نهج سياساتية مختلفة بشأنها. ويعتبر النمو المستدام أيضا مسألة ضرورية للحد من الفقر مثله في ذلك مثل إحلال السلام. فضلا عن ذلك ينبغي تحويل التركيز من تخفيف وطأة الفقر إلى الحد منه، وينبغي إتباع نهج في هذا الصدد يقوم على أساس اتخاذ القرارات من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى. على سبيل المثال حققت الفلبين اللامركزية بهدف تحقيق النمو المتكافئ على المستوى القطري بتوفير فرص اقتصادية أكبر ومن ثم وقف الهجرة من الريف إلى الحضر. وينبغي لأي نهج تجاه الحد من الفقر أن يكون قطري النطاق كما ينبغي أن يصاحب تمويل الموارد إتباع سياسات مناسبة تتفق والأهداف الإنمائية للألفية. وأخيرا ينبغي زيادة الموارد المخصصة من الميزانيات للزراعة، بما في ذلك المساعدات الإنمائية عبر البحار.

162 - **السيد كاسل**، قال، إن مناقشات المائدة المستديرة، وعلى رأسها تجربة رواندا، أظهرت مدى الأهمية البالغة للتركيز على المنظمات والسياسات العامة، وإشراك السكان النشطين في العمليات. وقال إن ممثل تونس أكد على الحاجة إلى النظر بعيدا عند وضع سياسات وبرامج الاستثمار في مجالات الصحة والتعليم والموارد البشرية التي تعد أساسية في الكفاح ضد الفقر.

163 - وأضاف قائلا إن الجميع متفقون بشأن الحاجة الماسة إلى زيادة الاستثمار في مجال الحد من الفقر الريفي، ولكن الذي لا يقل عن ذلك أهمية هو نوعية هذه الاستثمارات. ولهذا ليس من الضروري فقط، كما أظهرت تجربة البرازيل، توافر الالتزام السياسي، بل أيضا وجود سياسة عامة تشمل إشراك جميع المعنيين في تقدير وتقييم السياسات وتنفيذها. كما أن المشاركة المؤسسية الكاملة من جانب المجتمع المدني بأكمله منذ البداية له أهمية قصوى في تمتع هذه المؤسسات بالفاعلية والكفاءة فعلا. ولا يستطيع بلد ما أن يقرر اليوم ببساطة تنفيذ سياسات مستوردة من الخارج ويتوقع

لها النجاح. ولا بد من توافر الاتصال المستمر بين الحكومات والمنظمات الشعبية عند تصميم السياسات وتنفيذها وتقييمها.

164 – ومضى قائلا إن هناك نقطة أخرى هي ضرورة وجود فهم مختلف إلى حد ما بشأن المقصود بالفقر الريفي. ففي البرازيل تعتبر الامكانات الاقتصادية للزراعة الأسرية إمكانات ضخمة، ويسهم هذا القطاع بنسبة 10.1% في الناتج القومي الإجمالي للبرازيل. ومع استخدام المساعدات التقنية المتطورة وتحسين عمليات التسويق والاستثمارات يمكن لهذا القطاع أن يحقق المزيد. وقد حققت الزراعة الأسرية في البرازيل نموا أكبر كثيرا من جميع أشكال الزراعة الأخرى، ويجب عدم فهم السياسات العامة تجاه هذا القطاع بأنها مجرد تعويضات أو مساعدات اجتماعية، إنما هي جزء أساسي من التنيمة الاقتصادية، ويجب أن تكون مفهومة على هذا الأساس.

165 – ومع إتباع السياسات الصائبة في مساعدة سكان الريف على زيادة دخلهم، ومن ثم الخروج من دوامة الفقر، فإنه يمكن توفير أغذية أفضل وأرخص للجميع. ويمكن تحقيق الكثير إذا اشترك الجميع في هذا المجال وإذا نظر إلى السياسات باعتبارها جزءا من التنمية الاقتصادية. وهكذا يمكن تحسين نوعية الاستثمار في تحسين البيئة الريفية.

166 – **السيد فال،** قال، إنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية فلن تستطيع أفريقيا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك عدد من الأسباب وراء ذلك. فالقطاعات التي يعمل فيها أشد الناس فقرا آخذة في التدهور، بل ومتجهة نحو أزمة. وتعتبر الزراعة هي القطاع الأول في أفريقيا الغربية والوسطى ويعمل فيها أشد الناس فقرا، غير أنها خسرت في السنوات الخمس الماضية أكثر من 000 100 فرصة عمل، كما تفاقمت أوضاع صغار الحرفيين الذين يصنعون المعدات البسيطة اللازمة للقطاع الزراعي. ويرجع السبب في ذلك إلى مشكلات بيئية كما يرجع إلى السياسات غير المتناسقة التي سارت في الطريق الخطأ منذ البداية على المستويين الوطني والدولي. ولا تتوافر لمعظم البلدان السياسات التي يمكن أن تزيد فعلا من دخل الفقراء. ومن الأهمية القصوى النظر إلى السياسات باعتبارها عملية معززة للدخل ويجب التنسيق فيما بينها كما يجب أن تتفق مع السياسات الوطنية والدولية.

167 – وأضاف قائلا أنه يجب أن يتوافر الفهم المشترك لأسباب عدم صلاحية السياسات الحالية. فبينما يمثل فقراء الريف من 60% إلى 70% من سكان البلدان النامية فإن الميزانيات المخصصة للقطاع الزراعي والخدمات المتعلقة به تبلغ 2% أو 2.5% فقط من الميزانيات الوطنية. وهذه المخصصات لا تكفي لتمكين هذه الشرائح السكانية من الانخراط في الأنشطة التي تشكل مصادر كسب العيش، كما تبدد أي إجراء لمكافحة الفقر أو زيادة الدخل.

168 – وقال إنه لا يوجد تعريف لآلية المشاركة الحقيقية. ويجب التحول من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، ولكن هناك عقبات قائمة في الطريق، منها فقدان الحكومات للسيادة في تحديد سياساتها. وهذه الحكومات لديها القدرة، بل والإرادة، ولكن الشروط التي تفرضها مؤسسات معينة في حالات معينة تقوض من ممارسة السيادة في تقرير السياسات التي يتعين إتباعها. ومن شأن الحكم الرشيد أن يضمن فعالية ما يتخذ من قرارات وتوجيهها الاتجاه الصحيح، ولكن الدلائل تشير إلى أن جزءا كبيرا من سلطة اتخاذ القرار أخذت تنتقل من الحكومات إلى المؤسسات الدولية التي تطبق قواعد جامدة وتضع العراقيل التي تعجز الحكومات عن تجاوزها.

169 - واستطرد قائلا إن الوقت قد حان للنظر في الحلول الممكنة. والواقع أنه لا يوجد نموذج واحد، ولا تستطيع كل البلدان أن تسير وفق نفس القواعد والقوانين وإنما عليها أن تسيطر بشكل أفضل على أسواقها. ولن يستطيع أحد أن يطلب من الفقراء أن ينتجوا إذا لم تتوافر الأسواق لمنتجاتهم. وقد دعيت البلدان النامية باستمرار إلى المشاركة في أسواق العالم، ولكنها لا تعرف شيئا عنها. وما تنتجه هذه البلدان يهم أسواقها، وحتى تصل بشكل فعال إليها يجب اتخاذ التدابير الحمائية المناسبة حتى تصبح أسواقها قادرة على البقاء ومنتجوها قادرين على الحركة فيها. وقال إن ما تحتاج إليه هذه البلدان هو وجود كتلة حرجة من المستهلكين لتنشيط الأسواق. والجزء الآخر من الحل هو ضرورة كسب ثقة الفقراء، أي الثقة في أنهم يعون ما يفعلونه، والعمل بين صفوفهم بشكل فعال وتركهم يطبقون تقنيات وطرق الإدارة التي يجيدونها مع توفير المساندة السياسية لهم. وهذه الإجراءات يمكن أن تكون شديدة الفعالية والكفاءة. وغالبا ما تفرض عليهم طرق خارجية لا تصلح لهم بكل بساطة.

170 - **السيد غوي** (السنغال) قال، إنه يتفق تماماً مع المتحدث السابق. غير أن المعركة ضد الفقر تتطلب إصدار تشريعات لحماية المزارعين من الأوضاع الصعبة الحالية التي يدخل فيها إنتاج هؤلاء المزارعين في منافسة مباشرة مع المنتجات المستوردة. ويعتبر التمويل الصغير والائتمانات الصغيرة عناصر مهمة أخرى في المعركة ضد الفقر. وأعرب عن تفضيله للتمويل الصغير على أساس أن الأفراد لا يثقون في الائتمانات بينما ينظرون إلى التمويل الصغير الذي تقدمه المؤسسات بصورة أكثر إيجابية. وفي هذا الصدد رأى أن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء سيحقق نتائج أفضل في تقدم المعركة ضد الفقر، إذ أن ذلك سيولد منافسة صحية ويثير حماس المجموعات والأفراد الذين يسعون إلى الحصول على التمويل الصغير، وقد تم خلق أساس بناء لأنشطتهم.

171 - **السيد بارينا** (مدغشقر) تطرق إلى الموضوع الذي تناوله المتحدثون السابقون فقال إنه لا توجد سيادة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية لاسيما فيما يتعلق بالبلدان الأفريقية. غير أن هناك فيما يبدو طريقان للتعامل مع قارتين مختلفتين. وعلى مستوى مؤسسات بريتون وودز فقد سادت المدرسة النقدية، ونتيجة لذلك تركت اليد الخفية تعمل عملها واستبعد تدخل الدولة فيها. وقال إن بلاده تعد مثالا على ذلك حيث اقترحت الجهات المانحة في تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي، تفكيك الهياكل التي مكنت بلاده من قبل أن تكون منتجا ومصدرا رئيسيا للأرز. وبعبارة أخرى فعلت اليد الخفية فعلها. وعلى النقيض من ذلك لعب تدخل الدولة دورا مهما في المراحل الرئيسية والفرعية من عملية الإنتاج في العديد من البلدان التي أصبحت من كبار منتجي الأرز. فما هو السبب في ذلك؟ لقد وصلت مدغشقر إلى ما وصلت إليه لأنها افتقرت إلى السيادة، لاسيما على مستوى تطوير وصياغة السياسات. ولن يتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إذا سرنا بالمعدل الحالي. ولذلك ناشد المنظمات، مثل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق، الدفاع عن قضية البلدان الأفريقية التي أخضعت لمجموعة من المعايير غير المناسبة والتي تمر الآن بنفس الأوضاع السيئة. وقال إن الاعتماد على القطاع الخاص مسألة لا غنى عنها ولذلك لا بد من توفير بيئة مناسبة لهذا القطاع.

172 - **السيدة رينو-باسو** (المنسقة) قالت، أن المناقشات ذهبت إلى أبعد من المهمة المنوطة بالصندوق وانتقلت إلى مجال المفاوضات التجارية والتعريفات الجمركية.

173 - **السيد هوفمان** (ألمانيا) أعرب عن تأييده لوجهة النظر العامة التي وردت في وثيقة المناقشة بشأن الموضوع الجاري. غير أنه شعر بأن التركيز المتزامن على فقراء الريف وعلى أهمية وثائق استراتيجية الحد من الفقر متعارض

بعض الشيء. ومع اتجاه الجهات المانحة إلى دعم استراتيجيات الحد من الفقر، أصبحت البلدان المتلقية تطالب هذه الجهات المانحة بالتحرك نحو دعم الميزانيات. ولذلك نشأت مسألة كيف تتم القسمة العادلة في أحوال تكون فيها للوزارات المالية اليد العليا وحيث تشكل القوى السياسية الأساس الذي يقوِّم دعم الزراعة فعلا. وفي هذا السياق يمكن لسكان المناطق الحضرية، أي أصحاب الأصوات الانتخابية فيها، أن يؤدوا دورا مؤثرا. وقال إن تعزيز إمكانات المناطق الريفية مسألة ضرورية للحيلولة دون تمرد المزارعين دفاعا عن مصالحهم وحث الجهات المانحة على العمل والمشاركة في القطاعات المعنية.

174 - وكما تم تسليط الضوء عليه في وثيقة المناقشة، فإن تركيز الجهات المانحة على مسائل الصحة والتعليم دخل بها إلى موضوع شائك. فالتعليم قضية ذات صلة وأهمية شديدة، لأنه من خلال التعليم يمكن لفقراء الريف أن يكتسبوا المعرفة والقدرة على معالجة القضايا التي تهمهم، ولذلك لا ينبغي التقليل من شأن الاهتمام البالغ بمحو الأمية ومكافحة الأمراض مثل الإيدز والملاريا والدرن. غير أن الحل المثالي هو التوفيق بين مجالات الصحة والتعليم وبين التركيز على القضايا الريفية. فضلا عن ذلك فإن أي مطالبة بزيادة الاهتمام بالزراعة يجب أن يكون مصدرها هو البلد المعني بها وليس الجهات المانحة.

175 - **السيدة رينو-باسو** (المنسقة) قالت، أنه بالرغم من تفاوت الأولويات من بلد إلى آخر فإنه ينبغي التوفيق بين الجوانب المختلفة السالف ذكرها لأن الحد من الفقر متوقف أيضا على توفير التعليم والتمويل وما إلى ذلك.

176 - **السيد نازيير** (إندونيسيا) رحب بتركيز المناقشات على الصعوبات التي تسببها حالة الأسواق للقطاع الزراعي وهو ما يمثل مشكلة حقيقية أمام البلدان النامية. فقد يحصل بلد ما على منحة أو قرض ولكنه يكون مقيدا بنظم التجارة الدولية. لذلك ينبغي بذل جهود منسقة للانتهاء من مفاوضات منظمة التجارة العالمية خلال عام 2005، وينبغي أن تنضم البلدان النامية إلى مجموعة الـــ 20 بقيادة الهند والبرازيل وكذلك المجموعة الـــ 33 بهدف تحسين شروط الأسواق الدولية بغرض التوصل إلى نظام عادل للتجارة الدولية. وحتى يتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يجب استثمار مبالغ رأسمالية كبيرة في تنمية البنية الأساسية للقطاع الريفي. ومن الأفضل أن يكون مصدر رأس المال هذا هو البلدان النامية ذاتها.

177 - **السيد بوغه** (رئيس الصندوق) أعرب عن رغبته في أن يوضح المسألة المتعلقة بالصحة والتعليم فقال، إنه من الواضح تماما أنه لن تكون هناك تنمية بغير الصحة والتعليم، ولكنهما في الوقت نفسه لا يقدما الإجابة الشافية. ففي المناطق التي أقيمت فيها المدارس والعيادات الطبية، على سبيل المثال، يصبح من الضروري إيجاد سبيل لتوفير الاستدامة لها، وهذه المنشآت تقام أحيانا بأموال المساعدات الإنمائية، ويعتمد استمرار تشغيلها على الأموال المحلية التي لن يتسنى توفيرها إلا بالنمو الاقتصادي المعتمد على الزراعة. والمسألة في النهاية هي اتخاذ تدابير موجهة إلى تحقيق التوازن بين تلافي استمرار الفقر، من خلال خفض ضرائب واردات المناطق الحضرية مثلا، وبين توفير عائد منصف لإنتاج المزارعين. أما على المستوى الوطني فلا يوجد هذا التوازن لعدم قدرة فقراء الريف على التأثير في تحديد أولويات الميزانية وعمليات إعداد وثائق استراتيجيات الحد من الفقر. ولهذا السبب ذاته ركزت المناقشات بشدة على تمكين فقراء الريف. ولا بد من تنظيم مشاركة فقراء الريف حول المصالح المشتركة لصغار المزارعين للتأكد من قدرتهم على التأثير في رسم السياسات وتحديد الأولويات. لذلك من بين الاستنتاجات المهمة لهذه المناقشات ضرورة

إقامة توازن بين المصالح المختلفة في البلدان النامية وهو الشيء الذي تفتقده هذه البلدان بسبب ضعف الفقراء وحرمانهم وسوء تنظيمهم الذي يحرمهم من القدرة على الدفاع عن مصالحهم.

178 - **السيدة رينو-باسو** (المنسقة) قالت، أن تعليقات رئيس الصندوق مثيرة للاهتمام، لأنه اتضح من المناقشات أنه أمكن تحقيق تقدم كبير في مسألة الشروط التجارية وأن مؤسسات بريتون وودز بذلت أيضا جهودا لتحسين القدرة على تنفيذ السياسات. وقالت أن شواغل القاعدة السكانية ربما لم تنقل إلى الحكومات وفي هذه الحالة تكون العمليات الداخلية مهمة، وأمام وزارة المالية أيضا دور ليقومون به في هذا الشأن.

179 - **السيد كاسل**، تناول النقطة التي أثارتها السنغال وقال إن الصادرات التجارية أداة مهمة في علاج مشكلة الفقر الريفي. وبعد عمل شاق، وبمشاركة هامة من الصندوق في مشروع بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي غدت الزراعة الأسرية عنصرا محددا في الإصلاح الزراعي، ويبدو أن العمل يسير بشكل مرض في هذا الاتجاه. وتتعاون السوق المشتركة لبلدان الجنوب مع الصندوق في إعداد تقييم عن إنتاج الزراعة الأسرية وإمكاناتها في جميع البلدان الأعضاء. وسوف يتسنى، على أساس هذا التقييم، وضع سياسات عمالة المزارعين الأسريين واتخاذ التدابير لتوفير الإدارة الحرة للزراعة الأسرية في إطار السوق المشتركة. والتجربة الأخرى المتعلقة بالتجارة التي يمكن تقاسمها هي برنامج الحصول على الأغذية الذي استهلته البرازيل. وفي إطار هذا البرنامج اتخذ التوريد الحكومي الذي يعتبر بمثابة سوق دائمة، شكل الشراء المركزي بالجملة لأغذية المستشفيات والمدارس الخ.. من الأسر الزراعية ومن ثم دفع ثمن أقل وشراء منتج أكثر جودة. وفي العام الأول من تنفيذ البرنامج تم استثمار 293 مليون ريال في البرنامج، وشمل ذلك 000 145 أسرة زراعية. ومن المؤكد أنه يمكن تكرار هذه العملية في بلدان أخرى. ومن المطلوب إصدار تشريعات خاصة لتمكين الحكومات من الشراء المباشر من الأسر الزراعية، مع العلم بأنه أمكن التغلب على العديد من الصعوبات. ويوجد مفهوم آخر يتعين التركيز عليه وهو أن فقراء الريف المعدمين لا يستطيعون الحصول على المساعدات التقنية أو الائتمانات ولذلك يجب أن تضع السياسات العامة هؤلاء الفقراء في حسابها وتحويلهم، قدر الإمكان، إلى عوامل اقتصادية فاعلة.

180 - **السيد نوري ناييني** (جمهورية إيران الإسلامية) لفت الاهتمام إلى التناقض القائم بين الحجة القائلة بأن المنافسة والأسواق الحرة والأيدي الخفية ستحل مشكلات النمو الاقتصادي من جهة وبين الاعتقاد الذي وقف وراء إنشاء الصندوق بأن هذا الفكر لا يصلح لبعض البلدان وأن ثمة حاجة إلى الأيادي المرئية للصندوق والحكومات لكي تقوم بدورها. وإذا قورن بين النقيضين نجد أن الصندوق، الذي بلغ حجم قروضه 500 مليون دولار أمريكي في السنة يجب أن تسددها الحكومات، سوف تستثمر قرابة 5 مليارات دولار أمريكي من الآن وحتى عام 2015 أي تاريخ خفض عدد الجوعى والفقراء في العالم إلى النصف، بينما سيقدم المعسكر الآخر في نفس الفترة 3 مليارات دولار أمريكي كدعم. وقال إنه لم يسمع شيئا في المناقشات عن إيجاد حل للتناقض القائم بين الدعوة إلى المناقشة والأسواق الحرة من جهة وبين قيام الصندوق ببناء القدرات واتخاذ سياسات مختلفة من جهة أخرى. وقال إن إشارات عامة وردت في المناقشات تتعلق بالسياسات المناسبة والسياسات العامة ونوعية الاستثمارات، ومع ذلك فإن الجوع والفقر يزدادان ولا يقلان. فهل هناك أي أمل؟ وكيف يمكن حل هذا التناقض القائم؟

181 - **السيد هينين** (لكسمبرغ) قال، أن أحد أعضاء فريق المناقشات ذكر أن من بين أسباب معاناة الزراعة بهذا الشكل في بعض البلدان الأفريقية فقدان السيادة بسبب الشروط التي ترتبط ببرامج مؤسسات بريتون وودز. وتساءل عما إذا كان يمكن تقديم أمثلة محددة بشأن كيفية تأثير مسألة السيادة على القطاع الزراعي لأن بعض الحاضرين يمكنهم إبلاغ مؤسسات بريتون وودز بهذه المشاغل.

182 - **السيد فال،** قال إن الأمثلة التي تبين فقدان السيادة قد تسبب إزعاجا. وقال إن المعونة الزراعية ليست فعالة في معظم البلدان الأفريقية. وقد أعدت هذه البلدان وثائق استراتيجيات الحد من الفقر واتخذت تدابير معينة في ضوء هذه الاستراتيجيات التي لم توضع من أجل الفقراء وحدهم. فمن ناحية العناية الصحية، مثلا، عجز فقراء الريف في بوركينا فاسو عن الوصول إلى المستشفيات الجديدة بسبب عجزهم عن سداد تكاليف الرعاية المقدمة لهم. وقد أعلنت مؤسسات بريتون وودز ذاتها، التي نفذت الآليات وقدمت التوجيهات، أن البلدان الأفريقية يجب أن تركز على الجوانب الاجتماعية والصحية والتعليمية، ولكن قيل أن الزراعة أقل أهمية.

183 - مضى قائلا أن بلدان الاتحاد الأفريقي رسمت سياسات زراعية ونفذتها وتمّ، في إطار هذه السياسة، فرض ضرائب لحماية القطاع الزراعي الذي ينشط فيه فقراء الريف، ولكن المفوضية الأوروبية ذكرت أنه لا يجب فرض ضرائب تزيد على 50 يورو للطن الواحد من القمح. وهذا في حد ذاته يشكل تناقضا، ولكن الأشد تناقضا هو فرض ضرائب أعلى كثيرا على القمح المعالج بلغت 160 يورو للطن. وليس هذا إلا مثالا واحدا. وأخيرا أعلنت المفوضية الأوروبية أنه يتعين التعجيل بالمفاوضات المتعلقة باستراتيجيات الحد من الفقر غير أنها تفتقر إلى السياسات القطاعية. وقد اقترح الأوروبيون أن يحرر الأفارقة 80% من منتجاتهم الزراعية، ولكن أفريقيا لا تستطيع بطبيعة الحال أن تنافس الزراعة الأوروبية. ومثل هذه الشروط تعني فقدان السيادة ومن ثم عدم القدرة على مكافحة الفقر في ظل هذه الظروف.

184 - **السيد داروشا ميراندا** (البرازيل) أثار نقطتين لم تتناولهما المشاورات، وهما أن أحدا، في مجال السياسات المحلية، لم يتكلم عن أهمية التقدم التقني في مجال الزراعة سواء من حيث المعدات الزراعية المطلوبة تحديدا للأسر الزراعية أو من حيث التقدم التقني في مجال إنتاج البذور الذي من شأنه زيادة إنتاجية المحاصيل الأسرية. وقد أجري العديد من البحوث في البرازيل التي أدت إلى رواج الصناعات الزراعية والزراعة الأسرية، وتناولت هذه البحوث التمويل الصغير وسياسات نمو السوق المحلية استنادا إلى سياسات الشراء وسياسات تحويل الدخل، والتقدم التقني. فإذا تحسنت إنتاجية الأرز فسوف تصبح أسعاره تنافسية، ويمكن للأرز المنتج محليا أن ينافس الواردات. والنقطة الثانية تتعلق بالصندوق: إذ أن ما يحتاج الصندوق إليه هو توفير تسهيلات تمويلية جديدة. ويستطيع الصندوق أن يكون أكثر جرأة وأن يبتكر وسائل تمويلية جديدة حتى يتفوق على وزارات المالية الوطنية ولو بطريق غير مباشر. ويستخدم البنك الدولي حاليا وسيلة جديدة من هذا النوع يسمى النهج القطاعي الشامل.

185 - **السيدة رينو-باسو** (المنسقة) أوجزت بعض النقاط التي أثيرت في حوار واسع النطاق وهي أهمية التركيز على القطاع الريفي في إطار جهود الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ودور الصندوق، والحاجة إلى آليات دعم مالية وغير ذلك من الوسائل، والدور الذي يجب أن يؤديه القطاع الريفي نفسه، وسياسة الاتصالات التي تستهدف جذب اهتمام الجهات المانحة، وقضايا الملكية والسيادة، ومسألة الشروط التجارية، والوصول إلى الأسواق، والمسائل ذات الصلة بالمفاوضات التجارية.

186 - **السيد بوغه** (رئيس الصندوق) رد على سؤال بشأن ما إذا كان هناك أي أمل، فقال إن عقد اجتماع الفريق والمائدة المستديرة للمناقشات يعني في حد ذاته أن الأمل قائم. كما أن هناك أمل مستمد من التجربة حيث شوهد مئات الملايين من فقراء الريف وهم يشقون طريقهم بعيدا عن الفقر، لاسيما في شرق وجنوب شرق وجنوب آسيا. والواقع أن الفقر الريفي لم يعد تاريخا ماضيا يأتي ذكره في الكتب فقط وإنما المسألة مسألة وقت. وحتى يمكن التعجيل بخطى هذه العملية يجب توفير المزيد من الموارد والسياسات الصائبة. هذا هو السبب الذي يجعل من الضروري أن نتناقش معا ونتعلم من بعضنا البعض، لاسيما من التجربة الإيجابية جدا في آسيا.

187 - وأضاف قائلا، أن هناك أيضا حاجة إلى وجود نظام تجاري دولي عادل. والواقع أن الصندوق ليس طرفا في مفاوضات التجارة العالمية ولكن يؤدي دورا في تصحيح السياسات على المستوى الوطني، سواء فيما يتعلق بأثر دعم الصادرات أو القضايا الأخرى، ثم التأثير في السياسات على المستوى الدولي وتعبئة الموارد. ويتعين على الصندوق أن يواصل النهج ذي الشقين في زيادة الموارد وتحسين السياسات مع إضافة مسألة الدعوة إليهما. ذلك أن إعطاء صوت لمن لا صوت لهم والترويج لمنظمات المزارعين ومجموعات أصحاب الحيازات الصغيرة هو من أهم الطرق التي يجب التحرك فيها.

188 - **رفعت الجلسة في الساعة 13.15.**

(iv) المحضر الموجز للجلسة الرابعة للدورة الثامنة والعشرين المنعقدة في الساعة 15.00 من يوم الخميس، 17 فبراير/شباط 2005

**رئيسة الجلسة: نوبوكو ماتسوبارا (اليابان)**

**الفقرات**


البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال، تابع)
- جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية 190 - 191
- السنغال 192 - 194
- سويسرا 195 - 197
- بنغلاديش 198 - 200
- ألمانيا 201 - 202
- ماليزيا 203 - 205
- أنغولا 206 - 208
- مصر 209
- النمسا 210 - 212
- منغوليا 213 - 214
- الجماهيرية العربية الليبية 215
- تايلند 216

تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 12 من جدول الأعمال) 217 - 219

تقرير مرحلي عن سير العمل في برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي) (البند 13 من جدول الأعمال) 220

تقرير عن الدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي (البند 14 من جدول الأعمال) 221 - 222

تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (البند 15 من جدول الأعمال) 223 - 227

مسائل أخرى (البند 16 من جدول الأعمال)

الموافقة على نشر الوثائق 228 - 229

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)
- إثيوبيا 230 - 231
- ملديف 232 - 234
- غينيا 235 - 236
- سري لانكا 237 - 238
- المملكة المتحدة 239 - 241

ملخص عن المناقشات التي دارت في جلسة المناقشة العامة التي انعقدت حول "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: الاستثمارات الريفية والسياسات الممكنة" 242

اختتام الدورة 243 - 244

189 - **افتتحت الجلسة في الساعة 15.25.**

**البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال، تابع)**

190 - **السيدة كيم** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) قالت، إن الصندوق قد عزز فعلاً وعي الدول الأعضاء بالحاجة إلى الحد من الفقر في المناطق الريفية وبذل بذاته جهوداً كبيرة في هذا المجال لاسيما من خلال تركيز مساعدته على القطاعات ذات الأولوية. وقالت إن على كل الدول الأعضاء أن تقوم بدور محسوس ومسؤول في هذه الجهود. ففي بلادها هي تم تحقيق تقدم كبير في مجالي زراعة البطاطا والمحاصيل المزدوجة وأصبحت ثورة البذور تعتبر مدخلاً إلى التنمية الزراعية. وقالت إنه يجري في سائر أرجاء البلاد توحيد أساليب استخدام الأراضي الزراعية كما يتم على قدم وساق تحسين طرق إدارة الزراعة. وأضافت أن وفد بلادها يشكر الصندوق والوكالات الدولية الأخرى والبلاد المانحة على المساعدة التي يقدموها لقطاع الزراعة. إلا أن الهوة ما زالت واسعة بين البلدان الغنية والفقيرة بسبب العولمة والأنانية في السعي لتحقيق المصالح الخاصة اللتين تعيقان الجهود العالمية من أجل تخفيف حدة الفقر.

191 - وقالت إن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب من كل دولة عضو وضع سياسة زراعية مناسبة بما في ذلك زيادة الاستثمارات الحكومية والتركيز على زيادة الدخل من الزراعة. وينبغي زيادة الإنتاجية الزراعية على الصعيد العالمي وخلق بيئة اجتماعية واقتصادية ممكنة من خلال تطوير علاقات اقتصادية عادلة وتجارة دولية منصفة. وينبغي أيضاً الحد من الإعانات الغذائية التي تمنحها البلدان المتقدمة أو وقفها. وعلى الصندوق ودوله الأعضاء أن يعززوا تعاونهم وأن يراعوا الظروف الخاصة القائمة في البلدان المتلقية. وأضافت أن حكومتها ستبذل كل جهد ممكن لتعزيز تعاونها مع الصندوق وأنها تدعم الميزانية الإدارية للصندوق وبرنامج عمله لعام 2005.

192 - **السيد غوي** (السنغال) قال، إن وفد بلاده يعزي بسائر ضحايا الكوارث الطبيعية في مختلف أرجاء العالم وبضحايا الحروب بما في ذلك شعوب الشرق الأوسط، وإن السنغال كانت تسعى دائماً إلى زيادة دعمها للضحايا ولفقراء العالم. وهي نظمت، لهذه الغاية، مؤتمراً إقليمياً عن الجراد الصحراوي ومحفل داكار بشأن الزراعة وهما الاجتماعان اللذان مهدا الطريق لبرامج محسوسة متصلة بمهمة الصندوق وتتطلب دعمه.

193 - وقال إن حوار السياسات الحالي قد أخذ يفتح آفاق الوصول إلى الأسواق وييسر بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويؤمن رئيس السنغال، في هذا الصدد، أن الحد من الفقر يتطلب إنشاء مؤسسات وآليات ديمقراطية على كل صعد النشاط الإنمائي. وقال إن السنغال سن تشريعاً يحدد المبادئ التوجيهية للتنمية الزراعية ويشدد، في جملة أمور أخرى، على ضرورة مشاركة المزارعين في إدارة البرامج الزراعية. وقد جرى تعزيز هذه العملية التي بدأت تحقق نتائج ممتازة مع تطور القدرة على المواءمة ومع دمج المشروعات في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق في السنغال. ومع ذلك فإن على الصندوق أن يرصد العملية عن كثب بالتعاون مع الحكومة. وقال إن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء قد جرت مناقشته على نطاق واسع في السنغال بهدف تحديد أفضل صيغ التنفيذ والتقييم.

194 - وقال إن تعاون السنغال مع الصندوق ضمن تحقيق تقدم في الجهود المبذولة لمحاربة الفقر مع بقاء الحاجة إلى تعزيز الإنجازات وهو ما يسهم فيه الصندوق من خلال تمويل برامج إقليمية جديدة لأفريقيا الغربية. وأضاف أن حكومته مستعدة لاعتماد النهج الإقليمي الجديد بهدف تعزيز مشاركة الصندوق في الإقليم.

195 - **السيد شابات** (سويسرا) قال، إن على الصندوق وهو على عتبة التجديد السابع للموارد أن يتصدى لتحديات السنوات الثلاث القادمة وعلى المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي ما زالت بعيدة المنال في عدد من البلدان الأفريقية. فالتقييم الخارجي المستقل قد بين أن التركيز على الفقراء المطلوب بحكم مهمة الصندوق لا يبدو حاضراً دائماً وعلى الصندوق أن يبذل جهداً خاصاً في هذا المجال لأنه كلما ركز على مجاله المحدد كلما استطاع أن يكمل عمل الوكالات الأخرى؛ ودوره الرئيسي هو في حيز الابتكار. وأضاف أنه ما زال هناك مجال لتحسين الأداء من حيث الاستدامة والأثر: فنصف المشاريع المدعومة من الصندوق تتوقف عندما يتوقف صرف الأموال المخصصة والمطلوب هو آلية لضمان الجودة تضم مزيجاً من موظفي الصندوق ومن الخبراء الخارجيين؛ وينبغي إعطاء مسؤوليات أكبر للعاملين في الجوانب التشغيلية ومساءلتهم عن النتائج كما ينبغي رفع القيود عن قيام الصندوق بالإشراف المباشر على المشاريع.

196 - وأضاف أن سويسرا تدعم بقوة البرنامج التجريبي للحضور الميداني وتوافق على استنتاج التقييم الخارجي المستقل بأن على الصندوق أن يحقق مزيداً من التقدم في اتجاه اللامركزية لأن سياسات الحد من الفقر تتم صياغتها وتنسيقها على الصعيد الوطني. وعلى الصندوق أن يشارك في هاتين العمليتين كيما يتمكن من تحويل دوره في استقطاب الدعم للفقراء إلى استراتيجيات فعالة. وينبغي فضلاً عن ذلك تعزيز التنسيق مع الحكومات ومع الجهات المانحة الأخرى، كما ينبغي للصندوق أن يعين مديري برامج في البلدان التي توجد فيها كتلة حيوية من المشاريع المدعومة من الصندوق أو برنامج على جانب خاص من الابتكار أو برنامج في بيئة تشغيلية صعبة. وقال إن الصندوق قد بذل جهوداً كبيرة في تنظيم الحلقات الدراسية التدريبية لمساعدة بلدان الدخل المنخفض التي تعاني من نقص الموارد البشرية المؤهلة، ولكن غالباً دون أثر يذكر. لذا يتعين تركيز جهود بناء القدرات على تحسين أداء المشاريع الجارية. وهنا أيضاً يتعين التعاون بين الصندوق والحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة.

197 - وأضاف المندوب السويسري أنه ينبغي للخطة الإدارية الجديدة لكل أنشطة الصندوق المقترحة في تقرير التقييم أن تتجاوز الخطط السابقة بكثير. والغرض الرئيسي هو إتاحة الفرصة لرئيس الصندوق كي يركز على الأمور الاستراتيجية والسياساتية طويلة الأجل. ولما كان الصندوق غير معروف بالقدر الكافي لدى الوكالات الأخرى أو لدى الحكومات فإنه ينبغي له أن ينشر مزيداً من المعلومات عن عمله ويجب أن تكون أول خطوة من جانب الإدارة في هذا الاتجاه هو شرح ما تقوم به من خلال وضع استراتيجية إعلامية وفق الوعد الذي تم في المجلس التنفيذي ومبادئ توجيهية مبسطة لتنفيذ جدول أعمال محدد في مجال الإعلام.

198 - **السيد شودوري** (بنغلاديش) قال، إن أشد الناس فقراً هم الذين عانوا أكثر من غيرهم من كارثة المد الزلزالي وهم الأشد حاجة للإفادة من النهج الابتكاري للصندوق. وللفقر جبهات عديدة وعلى جهود مكافحته أن تنشط عليها كلها. والصندوق شريك سخي في الجهود التي تبذل لمساعدة صغار المزارعين ولتعزيز الأمن الغذائي وقد نجح نهجه في بنغلاديش وغيرها من أقل البلدان نمواً. وأضاف أن لدى حكومته تصوراً لبنغلاديش كبلد خالٍ من الفقر وقائمٍ على

المساواة والعدالة الاجتماعية. واعتماداً منها على ذاتها فقد قامت بنغلاديش بتمويل معظم أنشطتها الإنمائية من مواردها الذاتية ولم تسهم المساعدة الخارجية إلا بنسبة 10% فقط. وقال إن بنغلاديش حققت تقدماً جيداً نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية إلا أن إجمالي معدلات الفقر ما زالت مرتفعة جداً وما زال الفقر المدقع منتشراً في بعض المناطق الريفية.

199 - وقال السيد شودوري إن حكومته تعتبر الاقتصاد الريفي القوة المحركة لاستراتيجية النمو الخاصة بالفقراء، وإنها قد خصصت اعتمادات كبيرة في الميزانية للتنمية الريفية وبناء المؤسسات الريفية ولاتخاذ إجراءات جدية في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، إلا أن المهمة هائلة وتتطلب استثمارات ضخمة. فواقع الحال هو أن الموارد المحلية للبلدان النامية لا تكفي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ولا بد لذلك من حث أسرة المانحين على زيادة مساهماتها للبلدان الفقيرة وللوكالات المكلفة بمحاربة الفقر والجوع ولاسيما الصندوق في إطار التجديد السابع للموارد.

200 - وقال إن الصندوق كان دائماً شريكاً مخلصاً لبنغلاديش، وقدم دعماً كبيراً لجهودها من أجل التنمية الريفية. والصندوق قد ساعد العديد من الناس على رفع مستوياتهم المعيشية من خلال الدعم الذي يقدمه لـ 114 بلداً. وإن وفد بلاده يتطلع إلى توثيق التعاون مع الصندوق لمواجهة تحديات المستقبل في النضال من أجل محاربة الفقر.

201 - **السيد هوفمان** (ألمانيا) قال، إن سياسة ألمانيا في مجال التنمية تركز على الأهداف الإنمائية للألفية وتعتمد على منظمات مثل الصندوق تتمتع بوزن مالي معتبر يمكنها من الحصول على تمويل مشارك من وكالات التنمية الألمانية وعلى مساهمات نظيرة من البلدان المتلقية. وقال إن الإصلاحات واسعة النطاق التي أدخلت على الصندوق منذ التجديد السادس للموارد أسهمت، رغم عدم اكتمالها بعد، في معالجة نقاط الضعف الماضية ومواجهة التحديات الجديدة. ومع ذلك فإن الحاجة ما تزال قائمة لمزيد من الجهود. ولهذا يتعين على الصندوق أن يبقى وكالة متخصصة على أن يعزز تعاونه مع المنظمات الإنمائية الأخرى. وعليه أيضاً أن يسلط الضوء على عمله من خلال المشاركة على نحو أنشط في اجتماعات المانحين على الصعيد القطري بهدف التوصل إلى نهج متماسك قائم على البرامج وإلى استراتيجيات قطرية مصممة خصيصاً يضم الصندوق قواه في إطارها إلى الوكالات الأخرى عندما تنضب موارده هو.

202 - وقال إن بوسع إدارة الصندوق أن تعتمد على دعم ألمانيا من أجل إدخال التغييرات المطلوبة حتى إذا كانت هذه التغييرات صعبة بالنسبة لبعض الأطراف. ويتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية جهوداً هائلة من الصندوق، ولكن ينبغي أن لا يُحَمَّل أكثر من طاقته. وقال إن مساهمة الصندوق ستتوقف على التجديد القادم الذي يتوقف بدوره على مدى تبني الصندوق للإصلاحات المطلوبة.

203 - **السيدة زكريا** (ماليزيا) رحبت بانضمام جمهورية كيريباتي إلى الصندوق وقالت إن ازدياد عدد البلدان النامية التي تنضم إلى الصندوق دليل على أهمية الدور الذي يضطلع به.

204 - وقالت إن ماليزيا لم تتأثر بالمد الزلزالي بقدر البلدان الأخرى في الإقليم وإنها تسهم في جهود إعادة الإعمار. وأثنت على الصندوق لخطة عمله لإغاثة منكوبي المد الزلزالي، وشددت على الحاجة إلى برامج إنعاش طويلة الأجل.

205 – وقالت إن السياسة الإنمائية لماليزيا تقوم، استناداً إلى إعلان الألفية، على أساس أن النمو ليس غاية بحد ذاته وأن الوحدة الوطنية والانسجام الاجتماعي هما الهدفان الرئيسيان للتنمية. فماليزيا جعلت منذ ذلك الإعلان استئصال الفقر عنصراً أساسياً من عناصر سياستها الإنمائية مع تركيز شديد على التنمية الزراعية والريفية وحققت فعلاً العديد من الأهداف الإنمائية للألفية فأثبتت بذلك أن هذه الأهداف لم تكن غير واقعية. وبوسع تجربة ماليزيا أن توفر دروساً مفيدة للبلدان النامية الأخرى التي يتعين عليها، في آن واحد أن تلتمس دعم البلدان المتقدمة وأن تعزز التعاون فيما بينها على أن لا ينسى أنه لا يوجد حل واحد يلائم كل البلدان. وأضافت السيدة زكريا أن ماليزيا لم تستعن بخدمات الصندوق ولكنها على استعداد للعمل معه في إطار دورها في تحفيز وإطلاق المشاريع الابتكارية. وقد شدد رئيس الوزراء مؤخراً مع إصدار التقرير الحكومي عن الأهداف الإنمائية للألفية على ضرورة الاعتماد على الذات والالتزام بالقيم الأساسية للإعلان.

206 – **السيد لوتوكوتا** (أنغولا) قال، إن أحد التحديات التي تواجه البلدان النامية ولاسيما الأفريقية منها هو توفير الغذاء للأعداد المتزايدة من سكانها الذين يعانون من نقص التغذية خاصة وأن الوضع في معظم البلدان لا يتحسن بل يزداد سوءاً. وقال إن الكثير يتوقف على المبادرات التي تتخذها الدول الأعضاء ذاتها مع إعطاء الأولوية للزراعة والتعليم والخدمات الصحية كما يتوقف على مدى الدعم الذي يوفره المجتمع الدولي بناء على توصيات القمة العالمية للأغذية وإعلان الألفية. وأنغولا تدين بالشكر للصندوق والمجتمع الدولي لما قدماه من مساعدة وتشيد باستجابة المجتمع الدولي بما فيه الصندوق لكارثة المد الزلزالي.

207 – وفيما يخص الزراعة فإن الحكومة الأنغولية تقوم حالياً بوضع سياسات ترمي إلى تحفيز الإنتاج بعد أن ركزت خلال السنوات الثلاث الأولى التي تلت إحلال السلام على إعادة توطين النازحين وإنشاء البنى الأساسية. ومع ذلك فهناك عجز في إجمالي الاحتياجات من الحبوب يبلغ 46% وإن كان إنتاج الكاسافا قد تجاوز الطلب عليه بقليل.

208 – وقال إن السياسة الاستثمارية الحذرة التي اتبعها الصندوق في السنوات الأخيرة كانت سياسة عاقلة أفضت إلى نتائج جيدة ويؤمل أن تؤدي مفاوضات التجديد السابع للموارد إلى زيادة عدد المشاريع التي يمولها الصندوق. وقال إن التقييم الخارجي المستقل يحمل إشارات بشأن سياسات المستقبل. ومن الضروري لأغراض الإعلام والمشاركة أن تدخل إدارة الصندوق والدول الأعضاء في حوار سياساتي ليس مع مجلس المحافظين فحسب بل مع كل الأطراف المهتمة بما في ذلك البلدان من غير الأعضاء. واقترح إجراء دراسة جدوى حول إمكانية حصول هذه البلدان على الوثائق وحضورها دورات مجلس المحافظين بصفة مراقب. وقال إن أنغولا ما زالت ترى أن على الصندوق أن يحافظ على حضور ميداني دائم حيثما تطلب حجم المشاريع ذلك.

209 – **السيد الليثي** (مصر) قال، إن الصندوق يشارك في الجهود الدولية المنسقة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولاسيما منها هدف خفض الفقر والجوع بنسبة النصف بحلول عام 2015. وأضاف أن الصندوق دعم خلال السنوات الست والعشرين الماضية العديد من البرامج الهادفة إلى الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية. ومع ذلك فإن الحاجة ما تزال قائمة إلى مزيد من الدعم في مجال نقل التكنولوجيا لاسيما في المناطق الريفية من أفريقيا التي تعاني من الفقر والجوع ونقص الموارد وسوء البنى الأساسية. وقال إنه تم عام 2004 إنجاز أربعة من المشاريع التسعة التي يدعمها الصندوق في مصر بينما بقيت أربعة مشاريع أخرى قيد

الإنجاز ومشروع واحد قيد الإطلاق. وقال إن رئيس الصندوق شهد بنفسه أثر أنشطة الصندوق على حياة الأسر الفقيرة خلال الزيارتين اللتين قام بهما إلى مصر عامي 2002 و2005. والواقع أن الجهود المصرية الرامية إلى زيادة الإنتاجية وتطوير الزراعة أصبحت مثالاً يحتذى للأقاليم ذات السمات المشتركة مع مصر.

210 - **السيد ياغر** (النمسا) قال، إن الموعد المحدد لخفض عدد الفقراء إلى النصف لم يبق له سوى 10 سنوات ومع ذلك فإن الأهداف الإنمائية الطموحة للألفية ما زالت بعيدة رغم الالتزام الدولي بها. ولما كان عدد المشاريع التي يمكن للصندوق أن يمولها في أي بلد ما محدوداً فإنه يتعين أن تكون عملياته وثيقة الصلة بالمستفيدين واستثماراته متوافقة مع أولويات التنمية الوطنية. وينبغي أن يتجلى مجال اختصاصه التشغيلي في عمله وهو ما يتطلب مؤسسة حسنة التنظيم ذات قدرة فائقة على التحليل. وينبغي لمشاريع الصندوق كيما تبرهن على القيمة المضافة التي تمثلها أنشطتها أن تكون مبتكرة وواضحة المرامي وذات أَثَرٍ على الفقر قابلٍ للقياس. وينبغي فضلاً عن ذلك متابعة نتائج المشاريع وتوثيقها لتيسير الرجوع إليها مستقبلاً وتحسينها. وينبغي ترجمة المزية النسبية لعمل الصندوق إلى نتائج محسوسة - تراجُعٌ في عدد الفقراء وزيادةٌ في إمدادات الأغذية وتحسينٌ للظروف المعيشية.

211 - وحث السيد ياغر الصندوق على مواصلة جهوده بوصفه مؤسسة معرفية ومحفزاً ومبتكراً يسعى على نحو منهجي وانتقائي إلى إقامة شراكات وتحالفات بهدف تشجيع الابتكار واستخلاص أقصى فائدة ممكنة من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الصندوق أيضاً أن يسهم في استحداث الأطر السياسية والاقتصادية الممكِّنة في أقاليمه التشغيلية من خلال الدخول في حوار سياساتي مع الأطراف الوطنية والدولية صاحبة المصلحة وإتباع ذلك بتنسيق أنشطته ومواءمتها على النحو المناسب.

212 - وأضاف أنه من الضروري للصندوق أن يقوم بدور بارز وبنّاء في عمليات وثائق استراتيجيات الحد من الفقر على الصعيد الوطني. وقد ثبت في هذا السياق أن البرنامج التجريبي للحضور الميداني استثمار جيد رغم ارتفاع تكاليفه الإدارية. وقال إنه يتطلع إلى استنتاجات التقييم الخارجي المستقل كوسيلة لتوفير إرشادات موضوعية لعمل الصندوق مستقبلاً. وعبر عن دعمه لمستوى التمويل السنوي المقر لبرنامج عمله لعام 2005. وقال إن على الصندوق أن يقرر برامج قروضه في ضوء أداء البلدان ووضع الإدارة والتسيير فيها كي يضمن حسن استخدام الأموال القليلة المتاحة. وختاماً رحب المندوب بانضمام جمهورية كيريباتي إلى الصندوق.

213 - **السيد تربيشداغفا** (منغوليا) قال، إن الملكية الخاصة تسود في القطاع الزراعي المنغولي الذي يمثل الجزء الأكبر من الإنتاج الاقتصادي للبلد وذلك نتيجة للسياسة الاقتصادية وسياسة الخصخصة الراميتين إلى ضمان الانتقال إلى اقتصاد السوق. وأضاف أنه يجري حالياً العمل بقانون جديد بشأن ملكية الأراضي، وأن تأجير الأراضي القابلة للزراعة أصبح أسلوباً واسع الانتشار، وأن إنتاج الثروة الحيوانية قد ازداد وأصبح يسهم في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي البالغ 10% في عام 2003. أما قطاع الأغذية والزراعة فهو متعثر ويحتاج إلى تطبيق أسلوب إدارة الإنتاج المكثف القائم على المنجزات العلمية والتقنية والقادر على تعزيز إمكانية الصمود في وجه العوامل الطبيعية السلبية. وأضاف أن القطاع يشكل أحد العناصر الهامة في خطة العمل الحكومية الرباعية الجديدة التي تضم مجموعة من التدابير الهادفة إلى النهوض بالعمالة والحد من الفقر. وتعمل منغوليا على الوقاية من التغيرات المناخية المفاجئة وعلى تخفيف أثر الكوارث البيئية غير المتوقعة.

214 - وعرض المندوب مختلف مشاريع الحد من الفقر الريفي التي تنفذها منغوليا؛ بالتعاون مع الصندوق منذ عام 1995 والتي أسهمت في تعزيز الأمن الغذائي وتحسين دخل الأسر وتوفير دروس مفيدة من اجل تجهيز البرامج القادمة وتنفيذها. وعبّر عن دعمه الكامل لسياسة الصندوق الإدارية الجديدة التي لا شك ستحسن كفاءة برنامجه الجديد للحد من الفقر الريفي في منغوليا وتعزز محصلته.

215 - **السيد عيسى** (الجماهيرية العربية الليبية) قال، إن بلاده تعمل كعادتها من اجل تحقيق أهداف الصندوق على الرغم من أن مشاريع التنمية الزراعية بشكل خاص تواجه معيقات كثيرة بسبب العقوبات الجائرة التي كانت مفروضة عليها في الماضي. وقال إن جدول أعمال الدورة الحالية يعالج العديد من القضايا المحورية بالنسبة لأهداف وبرامج الصندوق الذي يتعين عليه في هذا الصدد أن يضطلع بدور أكبر في القضاء على الفقر الريفي من خلال إنشاء برامج جديدة في البلدان النامية. وينبغي تعزيز الجهود من أجل معالجة مشكلة الجراد في بعض أنحاء أفريقيا اتقاءً لآثارها السلبية على التنمية. وقال إن التصحر هو مشكلة خطيرة أخرى اتخذ الصندوق تدابير فعّالة من أجل مكافحتها بما في ذلك نقل التكنولوجيا. وأضاف أنه ينبغي مساعدة القارة الأفريقية على استغلال ثرواتها المتعددة من الموارد الزراعية والمائية كيما تتمكن من الحد من المعاناة الناجمة عن الفقر والتصحر والجفاف. وعبر المندوب الليبي ختاماً عن تقديره للدور الذي يقوم به الصندوق في هذا الصدد.

216 - **السيد خاتيكارن** (تايلند) قال، إن بلده ملتزم تماماً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويواصل العمل من اجل خلق الظروف السياسية والاجتماعية التي تمكِّن الفقراء من التغلب على الفقر. وقال لم يبق سوى 10 سنوات لتحقيق هدف خفض عدد الفقراء إلى النصف. وعبّر عن قناعته الشديدة بأن الصندوق قادر على مواصلة الاضطلاع بدوره في التصدي للفقر ومساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

**تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 12 من جدول الأعمال)**
**(الوثيقة GC 28/L.9)**

217 - وجهت **رئيسة الجلسة** الانتباه إلى التقرير المرحلي لعام 2004 عن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المدرج في الوثيقة GC 28/L.9.

218 - **السيد غوي** (السنغال) قال، إنه إذ لا يعترض على الإحاطة بالتقرير فإنه يرى أنه ينبغي مراعاة التعليقات التي تدلي بها الوفود بشأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في بياناتها العامة.

219 - **أحاط مجلس المحافظين بالتقرير المرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المدرج في الوثيقة GC 28/L.9.**

**تقرير مرحلي عن سير العمل في برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي) (البند 13 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 28/L.10)**

220 - **أحاط مجلس المحافظين بالتقرير المرحلي عن سير العمل في برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي) المدرج في الوثيقة GC 28/L.10.**

**تقرير عن الدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي (البند 14 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 28/L.11)**

221 - قالت **رئيسة الجلسة** إن الائتلاف الدولي المعني بالأراضي الذي أسسه ويستضيفه الصندوق هو تحالف بين المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وإن التقرير يلخص الدروس المستفادة من شراكات الائتلاف القطرية الـ 36 بشأن الطرق التي تمكن الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من العمل معاً لتعزيز إمكانات الوصول الآمن من جانب الأسر المعدمة إلى الأصول الإنتاجية والوسائل المتصلة بها من أجل تعزيز إنتاجية أراضيها.

222 - **أحاط مجلس المحافظين بالتقرير عن الدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي المدرج في الوثيقة GC 28/L.11.**

**تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (البند 15 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 28/L.12)**

223 - **السيد إنسونزا** (شيلي) قال، إنه بغية تعزيز دور الصندوق الهام في تعبئة الموارد من أجل إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي فإن بلدان شبه الإقليم تلتمس تعاون الآلية العالمية من أجل صياغة مشاريع لإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي في إطار المرفق العالمي للبيئة.

224 - **السيدة بارداي كويزنل** (باراغواي) قالت، إن بلادها، شأن غيرها من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، تعاني من الآثار السلبية لتغير المناخ وترى أن للتعاون الدولي أهمية بالغة في دعم الآلية العالمية والأنشطة التي تتم بموجب الاتفاقية. وأضافت أن باراغواي استطاعت في نظم إيكولوجية بالغة الهشاشة، أن تضع برامج وخطط عمل للتعاون مع المجتمع المدني من أجل توليد آليات للتعاون بهدف تعزيز فعالية وكفاءة الأنشطة القادرة على حشد موارد مالية إضافية. وقالت إنه لا غنى للصندوق عن مواصلة دعم الآلية العالمية.

225 - **السيدة غاباردييني** (الأرجنتين) قالت، إن بلادها حققت إنجازات هامة في مجال مكافحة التصحر بدعم مالي من الآلية العالمية. ففي إطار الاتفاقية ومن خلال تحديد وصلات تشغيلية بين حافظة الصندوق والمشروع الخاص بإقليم باتاغونيا بموجب الآلية العالمية، تمت إقامة علاقات تعاون مع شركاء آخرين من اجل دعم عدد من الأنشطة في الأرجنتين. وشملت المنافع الأخرى المنبثقة عن التعاون في إطار الاتفاقية عمليات تبادل دولية ووضع منهجية لقياس الأثر على التربة. وحصلت الأرجنتين من خلال الائتلاف الدولي المعني بالأراضي على موارد مكّنتها من تعزيز

التعاون مع منظمات غير حكومية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وعزز برنامج العمل شبه الإقليمي موارد المرفق العالمي للبيئة وعبأها. وكان هناك أيضاً تعاون مثمر للغاية بين الجنوب والجنوب ترجو الأرجنتين أن يستمر في المستقبل.

226 - **أحاط مجلس المحافظين بالتقرير المرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المدرجة في الوثيقة GC 28/L.12.**

227 - **السيد ميرسمان** (مدير الآلية العالمية) قال، إنه وقد تسلم للتو مهامه يتطلع إلى التعاون مع الصندوق الذي يستضيف الآلية العالمية والدول الأعضاء. وقال إن الآلية العالمية ستوسع نطاق عملها ليشمل قضايا الإدارة المستدامة للأراضي بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بلوغا للأهداف الإنمائية الأساسية مثل استراتيجيات الحد من الفقر والسياسات الحكومية الموجهة للتنمية المستدامة.

**مسائل أخرى (البند 16 من جدول الأعمال)**

الموافقة على نشر الوثائق

228 - أشارت **رئيسة الجلسة** إلى أن سياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق تنص على أن قرار نشر وثائق أي دورة هو من اختصاص الهيئة الرئاسية المعنية. لهذا طلبت إلى المجلس الموافقة على نشر كل الوثائق المقدمة إلى الدورة الحالية وقالت إن موافقته ستفضي إلى إدراج وثائق المجلس على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت مما يتيحها للجمهور العام. وقالت إنها تفترض أن المجلس يوافق على نشر كل الوثائق المقدمة للدورة الحالية.

229 - **تقرر ذلك.**

**البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال، تابع)**

230 - **السيد يسما** (إثيوبيا) قال، إن بلده قد أقر استراتيجية للتصنيع أفرد للزراعة فيها دوراً قيادياً بهدف تحسين نوعية حياة السكان بالتركيز على فقراء الريف الذين يشكلون 85% من مجموع سكان إثيوبيا البالغ عددهم 70 مليون نسمة. وقد خطت إثيوبيا خطوات هامة في اتجاه تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. وقال إن الاستراتيجية التي تتوافق مع الأهداف الإنمائية للألفية تقوم على اعتبار تعزيز الإنتاجية في المناطق الريفية القوة المحركة للهدف الأبعد المتمثل في تشجيع التنمية الاقتصادية. وذكر أنه قد تم تعزيز قدرات المزارعين من خلال استخدام التقنيات المناسبة والأسمدة والبذور المحسنة التي كانت إلى حد ما وراء الموسم الوفير الذي عم البلاد مؤخراً. وقال إن إثيوبيا تشكر الجهات المانحة والمنظمات الدولية على سخائها لدعم جهود إثيوبيا في مجال التنمية. أما برنامج الصندوق في إثيوبيا فقد شمل تنمية القدرات والبحوث وتيسير الائتمان والتسويق وتنمية الثروة الحيوانية وتوفير التدريب. ووجه الانتباه إلى أهمية الري للتنمية الزراعية لاسيما في البلدان المعرضة للجفاف كإثيوبيا، ودعا الصندوق إلى إيلاء الاهتمام اللازم لتطوير ري المساحات الصغيرة. وبوسع إثيوبيا أن تلبي احتياجاتها من الأغذية عن طريق إقامة شبكة من نظم الري بدلاً من الاعتماد كلياً على الأمطار غير المنتظمة.

231 - وقال إن البلدان الأفريقية قد برهنت من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن قدرتها على مواجهة التحديات التي تؤثر على التنمية من خلال الاستعانة بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالملكية والشراكة. وهي تدعو الصندوق إلى مضاعفة جهوده من أجل محاربة الفقر والتخلف عن طريق تنسيق الجهود مع الجهات المانحة وشركات التنمية.

232 - **السيد كمال الدين** (ملديف) قال، إن المد الزلزالي ضرب بلاده في 26 ديسمبر/كانون الأول 2004 بعيد خروجها من وضع البلد الأقل نمواً فأعادها إلى الوراء بما لا يقل عن عقدين من الزمن من حيث التنمية الاقتصادية الاجتماعية. وإن حكومته لتأمل أن يهتم المجتمع الدولي بوضع بلده الحالي وأن يمدد فترة السماح التي مُنحت بعد خروجها من وضع أقل البلدان نمواً. وقال إن عشرين من جزر بلاده المأهولة قد دمرت تماماً بينما لحقت أضرار بليغة بـ 53 جزيرة. وقد شرد المد 50012 شخص أصبحوا بلا مأوى وأدى إلى إجلاء مجتمعات كاملة من 14 جزيرة. وتعطل قطاعا صيد الأسماك والزراعة - وهما عماد الاقتصاد المحلي - وكان تأثير المد على الخدمات الصحية والتعليمية كبيراً. وقد تضررت نسبة كبيرة من الأراضي القليلة القابلة للزراعة وتلفت المحاصيل وفقدت كميات كبيرة من المعدات الزراعية. وقد استوجب الدمار الذي لحق بسائر القطاعات الإنتاجية في ملديف - صيد الأسماك والزراعة والسياحة - تحويل الإنفاق الحكومي من مجالات أخرى. فقد كانت متطلبات الإغاثة هائلة ومعقدة وستبقى الحاجة لأعمال الإصلاح والإعمار قائمة لأجل طويل. وتفيد التقديرات أن الأضرار تجاوزت في مجملها 2 مليار دولار أمريكي وأن ملديف لن تتمكن من معالجة الوضع وحدها. ومع ذلك فإنها واثقة من قدرتها على استعادة عافيتها وإعادة بناء ما تحطم بمساعدة المجتمع الدولي ودعمه.

233 - وأضاف أن ملديف تحتاج لإعادة تأهيل مصائد أسماكها مساعدة دولية عاجلة لتتمكن من استبدال أو تصليح مراكب الصيد ومعداتها وأجهزة ومرافق إنتاج الأسماك والبنى الأساسية لمصائد الأسماك وكيما تضطلع بتقدير للأضرار التي لحقت بموارد صيد الأسماك وبناها الأساسية. ومن الضروري، على المدى القصير، توفير ترتيبات الائتمان الصغري لتوفير رؤوس أموال تشغيلية لتمكين الحرفيين من إعادة بناء سبل معيشتهم. وهناك حاجة ماسة للمساعدة من أجل الحصول على بديل عن المدخلات الرئيسية والبنى الأساسية للإنتاج الزراعي التي فقدت، وإصلاح موارد التربة والمياه في المناطق المتضررة وتوفير خدمات الإرشاد الزراعي لتيسير مرحلة الإنعاش وتعزيز خدمات التسويق والدعم ومنها التسهيلات الائتمانية والخدمات الزراعية وضمان المحاصيل وتنمية البنى الأساسية الزراعية في الجزر غير المأهولة.

234 - وعبر السيد مندوب ملديف ختاماً عن تقدير حكومته للسرعة التي بادر فيها الصندوق إلى إرسال المساعدة إلى ملديف إثر المد الزلزالي. وقال إن في ملديف اليوم بعثة من الصندوق تستكمل تقدير الأضرار التي لحقت بمصائد الأسماك والزراعة وتضع برنامج المساعدات المطلوبة.

235 - **السيد سار** (غينيا) لاحظ أن إحدى الجهات المانحة الرئيسية لتنفيذ سياسة التنمية الاقتصادية الاجتماعية لبلده ذكرت أن استراتيجية حكومته بشأن الأمن الغذائي معرضة للخطر الشديد بسبب انعدام الاستقرار في البلدان المجاورة، ليبيريا وسيراليون وغينيا - بيساو والكوت ديفوار الذي أدى إلى تدفق مئات آلاف اللاجئين إلى غينيا مع ما يستتبع ذلك من إخلال في الميزان الزراعي الغذائي وتعطيل لنظم الإنتاج. لهذا ولأن تكاليف خدمة الديون بدأت تمحو توليد الأموال

والنمو الزراعي المطلوبين من أجل محاربة الفقر فإن الحكومة تأمل أن يقوم الصندوق بزيادة دعمه المالي بمقدار كبير.

236 - وقال إن غينيا تلتمس الدعم من الصندوق من أجل تنفيذ سياستها الخاصة بالتنمية الزراعية وهي ترحب أيضاً بأي تنويع إضافي يدخله الصندوق على تدخلاته لاسيما في مجال تعزيز القدرات المؤسسية للإدارة الزراعية. وقال إنه يأمل بأن يأخذ مجلس المحافظين في دورته الحالية انشغالات غينيا الإنمائية بعين الاعتبار. فهي تعرضت لاجتياح الجراد الصحراوي الذي دمر كل إنتاج الأغذية والخضار. ولا تتوافر للبلد وسائل التصدي وهو لذلك يطلب من الصندوق وكل شركائه مساعدته على استئصال الجراد.

237 - **السيد بيريرا** (سري لانكا) لاحظ مع التقدير أن بلده وقّع في ديسمبر/كانون الأول 2004 اتفاقية قرض جديدة مع الصندوق بقيمة 22 مليون دولار أمريكي تخصص لمساعدة 000 80 أسرة ريفية في عدة دوائر في المنطقة الجافة. وأن سري لانكا ترحب بحرارة بتوصية الصندوق بزيادة البرنامج بعد كارثة المد الزلزالي بمقدار 3 ملايين دولار أمريكي تستخدم حصراً لتخفيف آثار المد الزلزالي في المناطق الشرقية والجنوبية من البلد. وقال إن الدمار لحق بثلثي أسطول صيد الأسماك السريلانكي وأن معظم البنى الأساسية لمصائد الأسماك أصابتها أضرار جسيمة. ومع أن الأضرار الفورية التي لحقت بالمحاصيل كانت معتدلة فإن ما أصاب الأراضي الزراعية وإنتاجيتها من أضرار بسبب المياه المالحة ودمار البنى الأساسية للري يشكل خطراً كبيراً على القطاع الزراعي لسري لانكا.

238 - وقد تحركت حكومة سري لانكا بسرعة بمساعدة المجتمع الدولي، من أجل إعادة بناء وإصلاح سبل المعيشة والبنى الأساسية ومصائد الأسماك والزراعة. وهي تشعر بالامتنان ليس للتعاون الذي برز بين الشمال والجنوب فحسب بل للتعاون بين الجنوب والجنوب أيضاً لاسيما مع الشركاء الإقليميين. وترحب سري لانكا أيضاً باقتراح الصندوق الذي سيعرض على المجلس التنفيذي خلال عام 2005 بإنشاء برنامج جديد لإدارة الموارد في المجتمعات الساحلية يستهدف الأسر الفقيرة والمتضررة في المناطق المتأثرة بالمد الزلزالي ويعمل من أجل استعادة الأصول والبنى الأساسية. وعبر السيد مندوب سري لانكا عن امتنانه للصندوق للإجراءات الفورية التي اتخذها استجابة لكارثة المد الزلزالي لإرسال بعثة تقدير الاحتياجات إلى سري لانكا، كما عبر عن أمله بأن تكون توصيات البعثة حافزاً لعمليات الصندوق القادمة في سري لانكا التي ما زالت تبذل الجهود من أجل التغلب على التحديات الناشئة عن العولمة، بمساعدة من الصندوق والمجتمع الدولي العريض.

239 - **السيد ريد** (المملكة المتحدة) أشاد بالتقدم المحرز في مجال الإصلاحات منذ التجديد السادس لموارد الصندوق وخص بالذكر البرنامج التجريبي للحضور الميداني واستجابة الصندوق لتقرير التقييم الخارجي المستقل، تلك الوثيقة التي بيَّنت ضرورة إدخال تغييرات كيما يتمكن الصندوق من التأثير إلى أقصى حد ممكن على الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إنه يرحب بوجه خاص بتوصية التقرير بضرورة قيام البرنامج بإصدار استراتيجية للتأثير على السياسات على الصعيدين القطري والدولي. وعلى الصندوق أيضاً أن يضطلع بدور نشط في الحوار بشأن أفضل سبل جعل الوكالات الإنمائية توائم عملها مع الاستراتيجيات القطرية وأفضل الممارسات الدولية. وقال إن ميزة الصندوق النسبية تكمن في تركيزه على أفقر الفقراء ذوي القدرة الإنتاجية واستعداده للابتكار. إلا أن الطريق ما زالت طويلة أمامه في هذا الصدد إذ لا بد من أن ينطلق مما تم في إطار مبادرة تعميم الابتكار. وقال إن المملكة المتحدة ستقدم 10 ملايين

دولار أمريكي لدعم هذا الجهد، وإنها راضية عما تحقق حتى اليوم. وقال إن على الصندوق أن ينشئ جهازاً لتوجيه المبادرة وأن يضع مؤشرات واضحة من أجل قياس التقدم المحرز. ورحب بأي دعم إضافي تقدمه أي جهة مانحة أخرى للمبادرة.

240 - وقال إن النموذج الجديد للأعمال المقترح في التقييم قد يتطلب إعادة هيكلة دائرة إدارة البرامج وإعادة النظر كلياً في نموذج مدير البرنامج القطري. ووفد بلاده يؤيد كلياً تطبيق اللامركزية على الموظفين واتخاذ القرارات على الصعيد الوطني عندما يستدعي عدد البرامج ذلك. وثمة مسألة هامة أخرى يتناولها التقييم هي تحسين إدارة المعارف. وينبغي للسياسة الجديدة بشأن الموارد البشرية أن تحدث تغييرات هامة في ثقافة الصندوق وطرق عمله. ولن يكون تنفيذ السياسة أمراً سهلاً ولكنه ضروري جداً. والمملكة المتحدة تؤيد في هذا الصدد مبادرة المركز الإنمائي الشامل لكل الوكالات التي مقرها روما بوصفها مثالاً ممتازاً على التعلم فيما بين المنظمات.

241 - وقال إن المملكة المتحدة قد حددت بالتعاون مع موظفي الصندوق أربعة مجالات يمكن فيها لإدارة التنمية الدولية أن تقدم مساعدات للصندوق في مجال بناء القدرات لتمكينه من تسريع وتيرة التغيير. وهذه المجالات الأربع هي: وضع سياسة لإدارة المعارف، وتطوير أدوات تخطيط مؤسسية، ووضع نظام لأداء الموظفين، وتعزيز الآثار على الصعيد القطري من خلال تحسين المواءمة والتنسيق. وقال إن المملكة المتحدة ترحب بأي دعم في هذه المجالات يرد من الدول الأعضاء الأخرى بإشراف الإدارة العليا للصندوق. فالاتجاه العام للتغيير أصبح واضحاً والمطلوب هو إحداث التغيير.

**ملخص عن المناقشات التي دارت في جلسة المناقشة العامة التي انعقدت حول "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: الاستثمارات الريفية والسياسات الممكنة"**

242 - قدمت **رئيسة الجلسة** ملخصاً للمناقشات التي دارت حول موضوع "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: الاستثمارات الريفية والسياسات الممكنة". وقد أدرج النص الكامل لهذا الملخص في الفصل 4.

**اختتام الدورة**

243 - أدلت **رئيسة الجلسة** ببيان ختامي يرد نصه الكامل في الفصل 4.

244 - أعلنت الرئيسة عن اختتام الدورة الثامنة والعشرين لمجلس المحافظين.

245 - **رفعت الجلسة في الساعة 18.00.**

## الفصل الثالث

## باء – مناقشات الموائد المستديرة

246 – خلال اجتماعه الثالث، المنعقد صباح 17 فبراير/شباط 2005، عقد مجلس المحافظين ثلاث مناقشات موائد مستديرة حول القضايا المذكورة في وثائق المعلومات GC 28/INF.4، و GC 28/INF.5، و GC 28/INF.6.

247 – تم تشكيل الموائد المستديرة على النحو التالي:

***تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الرامي إلى خفض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015: التشارك في التجارب بين آسيا والمحيط الهادي وأفريقيا الغربية والوسطى*** (ترد المعلومات الأساسية في الوثيقة GC 28/INF.4)

الرئيس: سعادة السيد رينيه فيلا، وكيل وزارة الإصلاح الزراعي في جمهورية الفلبين

المناقشان:
(i) سعادة الدكتور هاري أوبادايايا، عضو هيئة التخطيط الوطنية في مملكة نيبال
(ii) الدكتور آليون سول، المدير التنفيذي لمعهد المستقبل الأفريقي لجنوب أفريقيا

***الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر الريفي: مقارنة بين التجارب*** (ترد المعلومات الأساسية في الوثيقة GC 28/INF.5)

مدير المناقشات: الدكتور أندرو شيفرد، منسق السياسات الريفية والإدارة الرشيدة في معهد التنمية لما وراء البحار في المملكة المتحدة

المناقشون:
(i) الدكتور دافروز غاهاكوا، وزير الدولة المسؤول عن الزراعة وموارد الثروة الحيوانية في جمهورية رواندا
(ii) السيد غيلهيرم كاسل، نائب وزير التنمية الزراعية في جمهورية البرازيل الاتحادية
(iii) معالي السيد محمد حبيب حداد، وزير الفلاحة والري في الجمهورية التونسية

***التنمية الريفية سبيل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية*** (ترد المعلومات الأساسية في الوثيقة GC 28/INF.6)

الرئيسة: السيدة جانيت موسافيني، السيدة الأولى في جمهورية أوغندا، مؤسسة منظمة الجهود النسائية من أجل إنقاذ اليتامى

مقدم: السيد هانس روسلينغ، أستاذ الصحة الدولية في معهد كارولينسكا في السويد

معلق: السيد كليمينس فان دوساند، منسق الأهداف الإنمائية للألفية، الوزارة الاتحادية للتعاون والتنمية في المجال الاقتصادي في جمهورية ألمانيا الاتحادية

248 – وقد لخص النتائج التي تم التوصل إليها في مناقشات الموائد المستديرة كل من سعادة السيد رينيه فيلا، والدكتور آليون سول، والسيد غيلهيرم كاسل في بداية جلسة المناقشات العامة بعنوان تحقيق *الغايات الإنمائية للألفية: الاستثمارات الريفية والسياسات التمكينية*، التي عقدت في قاعة الجلسات العامة يوم 17 فبراير/شباط 2005، كما هو وارد في المحضر الموجز للجلسة الثالثة، الصفحات 23 إلى 41 وقد شكلت تعليقاتهم مقدمة أساسية ذات صلة وثيقة بالمناقشات العامة وبرهنت على أنها تشكل قاعدة ممتازة للمداولات.

## الفصل الثالث

## جيم – بيانات عامة أخرى

### بيان محافظ
### جمهورية ألبانيا

يسرني أن أهنئكم وأن أهنئ موظفي الصندوق باسم حكومة ألبانيا لما تفضلتم به من مساهمة وتعاون طوال هذه السنين بحيث تتمكن الحكومة بالعمل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من تنفيذ برامج الحد من الفقر وبرامج النمو الاقتصادي في المناطق الجبلية الريفية.

لقد كان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية موجوداً لأكثر من عقد من الزمان في ألبانيا وهو يتعاون مع حكومة ألبانيا في التصدي للتحديات التي يواجهها المزارعون الألبانيون في المناطق الريفية والجبلية.

وحكومة ألبانيا، بدورها أولت وما زالت تولي اهتماما خاصاً للتعاون مع الصندوق في سبيل تنفيذ برامج التنمية الريفية والزراعية في المناطق الريفية عموماً وفي المناطق الجبلية بصفة خاصة. وطبقاً للاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هنالك 80% من الأسر الفقيرة في ألبانيا تعيش في المناطق الجبلية. ولكن الوسائل المالية لدى الحكومة المخصصة لهذه المناطق طوال العقد الماضي كانت ضئيلة وفي غالب الأحيان معدومة. فقد كان من المستحيل حتى عام 2003، تحقيق وفورات في الميزانية العامة. وفي هذه الظروف كان التمويل الوارد من الصندوق أداة لا يستغنى عنها ودعماً بالغ الأهمية لا من أجل التنمية الزراعية فحسب وإنما لمكافحة الفقر.

ولم يقتصر دعم الصندوق على الجانب المالي فحسب. ففي الظروف التي يتقاسم فيها بلدنا التحديات التي تواجه التنمية الزراعية والحد من الفقر في المناطق الريفية مع التحديات التي تواجهها بلدان أخرى حيث يتعاون الصندوق فقد كان هذا الدعم وما زال هاماً من حيث الرؤية والسياسات والأدوات في هذا الميدان. ومن نافلة القول أن التنمية الزراعية والريفية تقوم على أساس زيادة الإنتاجية لدى كل مزارع من صغار المزارعين على الرغم من أن متوسط مساحة الأرض التي تملكها كل أسرة ريفية لا يتجاوز 1.1 هكتار وهي مساحة ضئيلة تمثل مشكلة كبرى. وفي الوقت ذاته، وفي سياق الظروف التي يتعذر فيها على فقراء الريف في غالب الأحيان الوصول إلى الأسواق الداخلية ناهيك عن الأسواق الخارجية فإن التعلم من التجارب العالمية بفضل الصندوق يشكل مساهمة فورية بالنسبة لحكومة بلادي.

وجدير بالذكر أن تعاون حكومة ألبانيا مع الصندوق، في أول مشروعين نفذا في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية مثل مشروع التنمية الريفية في المناطق الشمالية الشرقية ومشروع إعادة تأهيل الري على مقياس ضيق، كان تعاوناً ناجحاً. والتجربة في مجال التعاون والتنفيذ المكتسبة من المشروعات السابقة قد تجسدت في تنفيذ برنامج تنمية المناطق الجبلية بتمويل من الصندوق وهي تمثل برنامجاً متميزاً من أجل التنمية في هذه المناطق ومن أجل الحد من الفقر. وتتسق أهداف هذا البرنامج واستراتيجيته مع الاستراتيجية العامة للتنمية الزراعية (الاستراتيجية الخضراء) ومع استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر واستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويرمي برنامج تنمية المناطق الجبلية الذي يجري تنفيذه حالياً في ألبانيا بالتعاون مع الصندوق إلى زيادة الخدمات الزراعية وزيادة الإنتاجية في المزارع وتنويع أنشطتها ولا سيّما في سبيل زيادة الإنتاج الموجه نحو السوق وتحسين الزراعة والبنية الأساسية

الريفية وتحسين المراعي والحراج والنهوض بمستوى كفاءتها وإقامة فروع الائتمان والأنشطة الزراعية وغير الزراعية في المناطق الجبلية. وقد أدى هذا البرنامج إلى إقامة مختلف المنظمات والجمعيات ومنها مثلاً رابطة مستخدمي المياه ورابطة الحراج والمراعي ورابطة إنتاج وتصنيع المنتجات الزراعية وذلك تعزيزاً لكفاءة المشاركة وإدارة الموارد الطبيعية.

**رؤية التنمية في المناطق الجبلية**

في إطار استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتسم برنامج تنمية المناطق الجبلية، الذي يحظى بالتمويل والدعم من الصندوق، لنفسه **رؤية جديدة**. وترمي ***الرؤيـــة*** متوسطة الأجل وطويلة الأجل لتنمية المناطق الجبلية إلى ما يلي:

ينبغي أن يتوفر للسكان الذين يعيشون في المناطق الجبلية إمكانيات متكافئة للوصول إلى فرص التنمية مع غيرهم من المواطنين الذين يقطنون في أماكن أخرى وذلك لتمكينهم من بناء مستقبلهم تبعاً لما يتوفر لديهم من موارد طبيعية وبشرية وثقافية. وقد أمكن الحد من الفقر من خلال إنشاء قطاع تجاري (مشروعات زراعية خاصة ومشروعات أعمال صغيرة ومتوسطة الحجم) يعمل في بيئة مواتية ويرمي إلى الحد من الهجرة إلى الخارج وإلى اجتذاب الاستثمارات الخاصة. ويجري اعتماد أفضل ممارسات الإدارة الرشيدة – القائمة على التماسك الاجتماعي والمشاركة والاستدامة – مع الاهتمام بصفة خاصة بالموارد البشرية والطبيعية. كما تجري حماية موارد البيئة القيّمة في المناطق الجبلية إلى جانب تحسين بنية أساسية جديدة بما في ذلك شق الطرق الدولية إلى تلك المناطق.

ومن **أركان** رؤية التنمية في المناطق الجبلية:

- بناء قدرات الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية.
- تنمية القطاع الخاص من خلال توفير الدعم للتجارة الزراعية الجديدة وتوفير بيئة مواتية لمشروعات الأعمال وإقامة خدمات الأعمال الرئيسية في قطاعات أخرى.
- الاستثمارات العامة في البنية الأساسية الاجتماعية وصون البيئة والبنية الأساسية الاقتصادية، ولهذه الأخيرة علاقة بالبيئة.

أما **أساس** رؤية التنمية في المناطق الجبلية فيقوم على وجود وتطوير إطار قوي من المشاركة والدعوة حرصاً على ضمان ملكية الجهات الفاعلة المحلية للعملية والبرامج والموارد الرامية إلى تنمية المناطق الجبلية.

وهذه الرؤية التي رسمت بمساهمة من موظفي الصندوق تتجه في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك فإننا ندرك أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما زالت متخلفة عن اللحاق بالتوقعات. إذ ما زال عدد الأسر الفقيرة وخصوصاً في المناطق الريفية مرتفعاً، وفي الوقت ذاته ما زال تمويل الاستثمارات في هذه المناطق محدوداً.

وفي هذه الظروف فإن ابتكار المشروعات والبرامج المشتركة بين الحكومة الألبانية والصندوق ليس أمراً مستحسناً فحسب وإنما هو أمر لا غنى عنه.

أشكركم على استمرار دعمكم للزراعة في ألبانيا.

**بيان المحافظ المناوب**
**لجمهورية الهند**

يسرني أن أرحب بالسيد نيلسون ماشادو لكرسي الرئاسة. وإننا نقدر كل التقدير توجيهات الرئاسة في جهودنا الجماعية سعياً لبلوغ أهداف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

لقد اكتسب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على مرّ السنوات الخمس والعشرين الماضية تجربة متعمقة وقيّمة في مجال الزراعة والتنمية الريفية. بل إن الصندوق هو المنظمة الوحيدة متعددة الأطراف التي تستهدف حصراً فقراء الريف. ولكن نظراً لضآلة حافظة برنامجها – حوالي 400 مليون دولار أمريكي سنوياً – فإن أثره المباشر على التخفيف من وطأة الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يبقى هامشياً. ومن ثم، لا بد للصندوق من استغلال موقعه الفريد بحيث يثمر عن نتائج تكون أكبر من الأموال المستثمرة من جانب المنظمة. ولكي يبرر الصندوق أسباب وجوده ويبقى حياً لا بد له من أن ينفرد بأساليب ما يقوم به من أعمال وأن يقوم بهذه الأعمال على نحو أفضل. فالابتكار والبرهان على نماذج جديدة وتوسيع رقعة النشاط وإمكانية المحاكاة والمضاهاة كل هذه الأمور تقع في صلب الإطار الاستراتيجي للصندوق. وعندما يقوم الصندوق بالتجريب والمجازفة والتركيز على أفقر الناس وأكثرهم تهميشاً باستهداف المناطق النائية جغرافياً والمناطق الصعبة يستطيع الصندوق أن يؤدي دوراً بارزاً في سيناريو التنمية العالمي وأن يخلف أثراً يتعدى حدود حجم الحافظة المالية لديه.

ويتعين على الصندوق أن يفرض نفسه كمؤسسة إنمائية ولا كمؤسسة مالية. فإذا احتذى نموذج المؤسسات المالية الدولية فإنه سوف يفقد ميزته النسبية بل وقد يصبح سبب وجوده بالذات موضع تساؤل. ويتعين على الصندوق أن يعتمد مناهج تقوم على أساس ما يتمتع به من فرادة وخصوصية وعليه أن يزيد من فعالية ضمان تقديم خدماته إلى المجموعات المستهدفة. ومن المنظور التاريخي، قامت البلدان النامية بأداء دور هام في الصندوق سواء من حيث المساهمات المالية أو من حيث التأثير السياسي. ولا بد لسياسات الصندوق من أن تجسد احتياجات وشواغل البلدان النامية وينبغي أن يصبح الصندوق حقاً لسان حال الفقراء.

سيادة الرئيس، إن الفقر المدقع عالمياً إنما هو ظاهرة ريفية إلى حد كبير. ولقد وضعت حكومتي نصب عينيها مهمة القضاء على الفقر الريفي في أقصر فترة ممكنة. ونحن نعتقد أن واحداً من أعظم الثروات لدينا هو مواردنا البشرية، أي أفراد شعبنا. إن تمكين الناس من الأخذ بزمام الأمور وخصوصاً الفقراء منهم وتيسير مشاركتهم الكاملة في عملية النمو من خلال العمالة المجزية سوف يعزز رفاههم. ومن الدعائم الهامة في السياسة الاقتصادية لحكومة الهند هي ضمان مائة يوم من العمالة لكل أسرة.

وقد اتخذت حكومة الهند مؤخراً عدداً من التدابير في حملتها لمكافحة الفقر والبطالة. ونحن نرى أن مبادرات التمويل الصغري هي طريق تتسم بفعالية التكاليف لجعل النظام المصرفي في متناول الفقراء. وفي إطار برنامج الروابط المصرفية لمجموعات العون الذاتي، استفاد 167 مليون أسرة من خلال 1.08 مليون من مجموعات المساعدة الذاتية الممولة من المصارف. وقد تبين أن للزراعة والاقتصاد الريفي أهمية حاسمة في تدعيم النمو السنوي الإجمالي في الهند الذي يتراوح بين 7 و8 في المائة. وقد بدأت خطة واسعة النطاق بإصلاح وتجديد وترميم جميع الموارد المائية

المتصلة مباشرة بالزراعة. ومن أهم المبادرات في هذا القطاع مضاعفة الائتمان الزراعي خلال ثلاث سنوات وتوفير التأمين على المزارع والثروة الحيوانية وتحسين أسواق المنتجات الزراعية والنهوض بالأعمال التجارية الزراعية.

ويسعدني أن أبوح إليكم بأن الجهود التي بذلناها قد كللت بالنجاح. فمعدل انتشار الفقر الذي يعّبر عنه كنسبة مئوية من الناس الذين يعيشون دون خط الفقر قد شهد انحداراً فريداً من نوعه من 55% في الفترة 1973–1974 إلى 26% في الفترة 1999–2000. ونحن نتطلع إلى تخفيض معدل الفقر إلى 19.3% بحلول عام 2007 وهنالك ما يدعونا إلى الارتياح بأننا سنحقق الهدف الإنمائي للألفية بخفض الفقر بمقدار النصف بحلول عام 2015.

ولقد تصدت مشروعات الصندوق في الهند لبعض أكثر المجتمعات المحلية تهميشاً في أصعب المناطق الجغرافية النائية. ومهما كانت مشروعات الصندوق صغيرة من حيث الحجم فإن لها أثراً بارزاً ومن شأنها أن تكون قدوة تحتذى في إطار التخطيط للتنمية لدينا على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات. ولقد بينت التجربة أن برامج التخفيف من وطأة الفقر تعمل بنجاح عندما تصمم وتنفذ بالتشاور مع المستفيدين منها وبمشاركتهم التامة. وبما أن معظم مشروعات الصندوق يغلب عليها طابع تنمية الأصول المتوفرة لدى المجتمع المحلي أو توفير الدعم لسبل المعيشة، فحريّ بالصندوق، كمسألة سياسة عامة، أن يلح على مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية في تطوير وتنفيذ المشروعات التي يقوم بدعمها. ومما يؤكد على ذلك تجربتنا في المشروعات ضمان أسباب المعيشة بدعم من الصندوق لصالح الأسر المعيشية الريفية المتأثرة بالزلزال في منطقة غوجارات والذي قامت بتنفيذه منظمة غير حكومية هي رابطة النساء اللواتي يعملن لحسابهن الخاص. وكان من دواعي سرورنا أن سنحت الفرصة للمدراء التنفيذيين لزيارة هذا المشروع والوقوف شخصياً على أحوال المعيشة التي هي من نصيب الأسر الفقيرة جداً في القرى الهندية. ونحن نأمل أن تلك الزيارة سوف تذكي لديهم الوعي بالمسائل المتأصلة بالفقر وتوفر لهم رؤية أوضح لعمل الصندوق.

ونحن نقدر كل التقدير استجابة المانحين في شتى أنحاء العالم لكارثة المد الزلزالي التي حلت في إقليمنا مؤخراً ولكننا نود مرة أخرى أن نحث العالم المتقدم ككل ألا يتخلى عن التزامه بالمساهمة بمقدار 0.7% من إجمالي الناتج المحلي كمساعدة إنمائية رسمية وذلك في سبيل القضاء على الجوع والفقر في كل مكان. ومما يدعو إلى القلق أنه رغم الإدراك بأن الفقر يتمركز إجمالاً في القطاع الزراعي والريفي فإن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في هذا القطاع على وجه الخصوص ما فتئت تتناقص.

لقد كانت المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق دون آمالنا. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان وعدت بزيادات جوهرية في مساهماتها فإن المستوى الإجمالي للتجديد السادس ما زال قاصراً جداً عن تلبية الهدف كما أن مستوى الإقراض لم يكشف عن تغير يذكر بالمقارنة مع فترة التجديد السابقة. ولكي يزيد الصندوق في نطاق وعمر الأنشطة التي يقوم بها لا بد له من توليد المزيد من الموارد. ولئن كان المستوى المقترح بمقدار 500 مليون دولار أمريكي في عام 2005 أفضل مما كان عليه طوال السنوات الماضية، وهو تعبيرعن ثبات الطلب من جانبنا، فجدير بالصندوق أن يبذل أكثر من ذلك بكثير. إذ لا يكفي أن يشمل الصندوق جميع البلدان المستفيدة المؤهلة في دورة لا تتجاوز ثماني سنوات، ليكون شريكاً هاماً في حوار التنمية. ونحن نعقد الأمل على أن التجديد السابع للموارد سوف يجلب زيادة وافرة في مستوى موارد الصندوق ولكننا نعتقد أيضاً أن بإمكان الصندوق حتى في حدود

الموارد المتاحة حالياً أن يضطلع بحرص بقدر أكبر بكثير من العمل. فالموارد المتوفرة لدى الصندوق ينبغي أن تستثمر في مشروعات إنمائية في البلدان الفقيرة وألا تترك في هيئة سندات مالية ضئيلة المردود.

وهل لي أن أقترح أيضاً بأن يعمد الصندوق إلى اغتنام فرص الاستثمار والأعمال السانحة في البلدان النامية؟ فإذا لجأ الصندوق إلى تلزيم وظائف إدارية مختارة بالتعاقد الخارجي معتمداً على خدمات تكنولوجيا المعلومات وإذا عمد إلى استثمار موارده المالية في صكوك مضمونة وإن هو لجأ إلى خدمات الخبراء من البلدان النامية فإنه سيحقق مكاسب ضخمة للصندوق من حيث الكفاءة. وفضلاً عن ذلك، يمكن للصندوق أن ينشر على نحو منتج كمية أكبر من موارده المالية في الأسواق الناشئة لرأس المال في آسيا وغيرها من البلدان النامية.

وختاماً، سيادة الرئيس، فإننا نتطلع إلى سنة قادمة وفيرة الإنتاج وإلى عملية تجديد ناجحة للموارد، وإنني أؤكد لكم باسم حكومتي، كامل التعاون والدعم من جانبنا تحقيقاً لتطلعات الصندوق ولكل ما يقوم به من أعمال.

**بيان المحافظ المناوب**
**لجمهورية مدغشقر**

إنه ليسعد جمهورية مدغشقر كثيراً يا سيادة الرئيس أن نراكم مرة أخرى في سدة رئاسة هذا المجلس. ونحن على ثقة بأن أعمال المجلس ستتوج بالنجاح في ظل رئاستكم المستنيرة والقديرة.

وبمناسبة الحدث السار المتمثل في إعادة انتخاب رئيس الصندوق السيد لينارت بوغه لفترة رئاسية ثانية على رأس منظمتنا – فإنني أود أن أضم صوتي إلى الوفود الأخرى لأتقدم إليه بالتهنئة. وإن وفد بلادي ليتمنى له التوفيق في عمله ويؤكد دعمنا له.

أنشئ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي انبثق عن مؤتمر الأغذية العالمي الذي انعقد في روما عام 1974، بهدف حشد الاستثمارات بما يعود بالفائدة على فقراء الريف. ولقد كان الفقر يترافق يومئذ، كما هو اليوم، مع انعدام الأمن الغذائي، ويصعب الفصل بينهما سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الأسري. وما زالت أهداف الصندوق وثيقة الصلة بالجهود التي تبذل من أجل التنمية والسعي لتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية في القطاع الريفي وهي أهداف تدعمها مدغشقر دعماً كاملاً.

ولقد كان الصندوق فعالاً في الاضطلاع بمهمته، وأنا أود أن أشيد بإنجازات رئيس الصندوق وموظفيه في هذا الصدد.

ويرحب وفدنا بالبيان الذي ألقاه رئيس الصندوق عن أنشطة عام 2004، ولاسيما منها ما يتعلق بإدراج مسألة هامة هي مسألة الاستثمارات الريفية والسياسات القطاعية من حيث صلتها بالأهداف الإنمائية للألفية على جدول أعمال اجتماع اليوم كما يرحب بندوات المائدة المستديرة المواضيعية الثلاث.

وتأتي هذه المبادرة استجابة لتطلعات الدول الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في عالم الريف. وإن بوسع الصندوق، من خلال طرحه لهذه المسألة الهامة على اجتماع اليوم أن يزود فقراء الريف على نحو أشد فعالية بالوسائل التي تمكنهم من الخروج من الفقر والإسهام، خلال السنوات القادمة، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعام 2005، هو في الحقيقة عام تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومتابعة أعمال مؤتمر مونتيري الدولي بشأن تمويل التنمية. وها هي جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المعروفة بجولة التنمية تشرف على الانتهاء ومن المنتظر أن تكون التنمية الشغل الشاغل خلال عام 2005 أكثر من أي عام مضى. ونحن نتطلع باهتمام إلى نتائج تقييم أهداف الألفية.

ونظراً لأهمية الموضوعات المطروحة على مجلس المحافظين في دورته هذه، فإن نتائجها ستكون مثمرة جداً.

وأود بادىء ذي بدء أن أتطرق إلى سياسة التنمية الريفية لبلادي قبل أن أطرح آرائي بشأن مختلف القضايا ذات الأهمية لنا.

إن حكومتنا مقتنعة بأن على القطاع الريفي أن يضطلع بدور رئيسي في مكافحة الفقر وبالتالي فهي مقتنعة بالخطط الرامية إلى إحياء القطاع الزراعي وتزويد الفقراء بالوسائل التي تمكنهم من العمل ومن زيادة دخولهم وتعزيز فرص حصولهم على الأراضي والتسهيلات الائتمانية وعلى صكوك ملكية أراضيهم أيضاً. وتهدف التنمية الريفية حسب وثيقة استراتيجية الحد من الفقر إلى ما يلي:

- ضمان الأمن الغذائي؛
- الإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي؛
- الحد من الفقر وتحسين ظروف المعيشة الريفية؛
- تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛
- توفير التدريب والمعلومات من أجل تحسين الإنتاج الريفي.

وتلتقي هذه الأهداف مع السياسات القطاعية ومع تصور الجهات الإقليمية الفاعلة في ميدان التنمية في البلاد. وتهدف وثيقة استراتيجية الحد من الفقر إلى الحد من تفشي الفقر في مدغشقر من 70% إلى 35% بحلول عام 2015 وإلى التصدي لتحديات النمو والاستثمار وتحسين نوعية الحياة.

وبالتالي، فإن المؤشرات الرئيسية التي يمكن إثباتها موضوعياً بشأن القطاع الريفي هي ارتفاع متوسط الناتج المحلي الإجمالي بنحو 400 دولار أمريكي بحلول عام 2015، والمحافظة على نسبة نمو سنوي بمقدار 4% في الزراعة، وخفض الثقل النسبي للقطاع الأوَّلي من مستواه الحالي البالغ 36% إلى 25% بحلول عام 2015 وزيادة إنتاجية العامل بنسبة 2.4% للعامل الواحد في السنة الواحدة.

ولتنفيذ سياسات التنمية الريفية وضعت الحكومة خطة عمل التنمية الريفية التي توفر الإطار اللازم لتصميم استراتيجيات وبرامج التنمية الريفية وتحديدها وتوجيهها. وقد اختارت مدغشقر التنمية الريفية لتكون محورها المفضَّل للنمو الاقتصادي وقررت تكريس عام 2005 لهذه الأولوية. وسيجري العمل على النهوض بالإنتاج الزراعي عن طريق تعزيز التدريب في البيئة الريفية تقنياً ومالياً وتيسير التبادل من خلال تحسين الأمن والبنى الأساسية. وسيتم إنشاء قطاع للتصنيع الزراعي لأغراض التصدير.

ينتهز وفدنا هذه الفرصة ليؤكد مرة أخرى على دعمنا المستمر للصندوق الذي تلقى جهوده تقديراً كبيراً من المجموعات السكانية الريفية في مدغشقر خاصة وأنها تلتقي كثيراً مع الأهداف الرئيسية التي وضعتها الحكومة.

ويعود التعاون بين الصندوق ومدغشقر إلى السنوات الأولى من عمر الصندوق فقد عملنا معاً على نحو بنَّاء ومنذ الثمانينات على أحد عشر مشروعا للتنمية الزراعية والريفية. وقد مكنتنا هذه المشروعات من تنمية مناطق تتصف بتحديات خاصة وكان لهذه المشروعات بشكل واضح أثر إيجابي على السكان الريفيين المحرومين. كما أسهمت هذه المشروعات أيضا في تطبيق النهج التكاملي في التنمية الإقليمية وهو النهج الذي يراعي احتياجات المجموعات السكانية المستهدفة ككل ويعتبر المرأة شريكاً في التنمية ويشجع مشاركة المستفيدين والمنظمات غير الحكومية المحلية وهو ما يجعلنا مصممين على تكثيف تعاوننا مع الصندوق في السنوات القادمة.

واسمحوا لي أن أعلق بإيجاز على الوثائق المعروضة علينا لاسيما برنامج عمل الصندوق وميزانيته الإدارية وبرنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2005، وتقرير التجديد السادس لموارد الصندوق وتقرير وضع تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لعام 2004.

ويسعد مدغشقر أن تكون بين المستفيدين من قروض الصندوق لعام 2005. وأشير هنا إلى الجدول 4 والفقرة 14 من الملحق الرابع للوثيقة GC 28/L.7. ونحن نتطلع باهتمام إلى تنفيذ هذا المشروع. وفيما يتعلق ببرنامج عمل وميزانية الصندوق فإن وفد بلادي يؤيد اعتماد مشروع القرار المعروض.

من الواضح، أن التجديد السابع لموارد الصندوق أمر ينطوي على أهمية كبيرة بالنسبة للأنشطة الجارية والقادمة. وجرياً على عادتها في العمل بتقاليد التضامن الدولي فإن مدغشقر تؤيد دون أي تحفظ مشروع القرار بشأن إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق على النحو المقترح في الوثيقة GC 28/L.5.

ويعبر وفد بلادي عن ارتياحه بشأن التقرير الخاص بالتجديد السادس لموارد الصندوق الوارد في الوثيقة GC 28/L.4 و Add.1.

وختاماً فإن وفد بلادي يؤيد استنتاجات وتوصيات تقرير تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على النحو الوارد في الفقرة 9 من الوثيقة GC 28/L.9.

**بيان المحافظ المناوب الممثل**
**لجمهورية موريشيوس**

يساند الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الاستراتيجية الشاملة للتخفيف من وطأة الفقر التي تعتمدها حكومة موريشيوس والرامية إلى حفز التنمية الاقتصادية المتنوعة والمستدامة في صفوف الأسر ذات الدخل المنخفض.

وتم تصميم برنامج التنمية الريفية بأكمله بالاعتماد على نهج محكوم بالطلب يتولى في ظله المستفيدون مسؤولية الإدارة بالتعاون مع الوكالات المنفذة.

واستفادت موريشيوس من قرض بقيمة 11.12 مليون دولار أمريكي قدمه الصندوق في إطار برنامج التنمية الريفية بغية مساندة الاستراتيجية الحكومية الشاملة للتخفيف من وطأة الفقر ولحفز التنمية الاقتصادية المتنوعة والمستدامة في صفوف الأسر ذات الدخل المنخفض. وتُستخدم الاعتمادات الآن لتنمية قطاع الزراعة المروية بهدف تعزيز القدرة الإنتاجية للأراضي الحدية التي يمتلكها صغار المزارعين، ومن ثم زيادة دخولهم وتيسير حصولهم على الغذاء. وفي قطاع مصايد الأسماك يموّل الصندوق مشروع تنمية المصايد البحرية المعتمدة على استخدام نبائط تجميع الأسماك سعياً وراء تحسين حصائل الصيادين. كما جرى توفير التمويل للمشروعات التجارية الصغيرة في المناطق الريفية لتنميتها وتحسينها.

وفي ظل عنصر الزراعة المروية في مشروع الصندوق، يلاحظ أن هناك تأخراً غير منتظر في التنفيذ بسبب الافتقار إلى الإطار القانوني لتمكين رابطة المنتفعين بالمياه، وإلى قلة التدريب الموفر للمستفيدين فيما يتعلق بصيانة نظام الري، وإدارة المياه، وما إلى ذلك. وقد تبين أن بناء القدرات على مستوى المستفيدين يمثل عنصراً بالغ الأهمية للمشروع بعد أن كان مهملاً في السابق. وخلال تنفيذ المشروع، لوحظ أن الإدارة المعقدة للمشروعات الممولة من الصندوق أدت إلى تأخير لا داع له في الحصول على الموافقات. وفي حالة موريشيوس يتمركز منسق المشروع في وزارة المالية. وتتولى وزارة التخطيط الاقتصادي رئاسة اللجنة التوجيهية، في حين تضطلع وزارات مختلفة بالتنفيذ. وتتطلب الموافقة على العديد من البنود التي تحتاج إلى إجراء مناقصات وقتاً طويلاً للغاية، ولاسيما حينما تدعو الحاجة إلى موافقة من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وبالتالي فإن صرف الأموال إلى الوكالات المنفذة بطيء جدا.

ونحن نناشد الأمانة أن تنظر في العقبات التي تواجه المؤسسات المنفذة بحيث تتعزز فعالية تنفيذ المشروع.

**كلمة المحافظ الممثل للمملكة المغربية**

يسعدني في مستهل كلمتي هذه، وأنا أشارك لأول مرة في إشغال مجلسكم الموقر، أن أتقدم باسم وفد المملكة المغربية بالشكر الجزيل للسلطات الإيطالية على الدعم المتواصل الذي ما فتئت تقدمه للصندوق. كما أتقدم بأحر التهاني إلى السيد رئيس الدورة وإلى نائبه متمنيا لهما التوفيق في مهامهما.

وأتوجه بالتقدير والعرفان إلى السيد لينارت بوغه على المجهودات والخدمات الجليلة التي ما فتئ يقدمها طيلة فترة رئاسته للصندوق، الذي عرف خلال السنوات الأخيرة تقدما ملموسا من حيث تطوير البرامج وتحديث أسلوب عمله وتوفير الموارد المالية الضرورية.

إننا ننوه بالدور الفعال الذي يقوم به الصندوق من أجل محاربة الفقر والنهوض بالعالم القروي، وذلك عبر البرامج والمشروعات التنموية التي يدعمها، علما بأن حجم متطلبات التنمية القروية ومحاربة آفة الفقر تستوجب توظيف كل السبل بما فيها تنمية الموارد الذاتية وتوفير الموارد الإضافية اللازمة وتضافر الجهود في إطار التضامن الدولي.

إننا نشيد بالتدخلات الإيجابية والعمليات الميدانية التي أنجزها الصندوق في إطار تنفيذ مبادرة تقليص الديون المترتبة على البلدان الفقيرة، وذلك حتى تتمكن هذه الأخيرة من إدماج ساكنتها القروية في المسار التنموي العام. كما ننوه بمستوى الدعم التقني الممنوح للدول والمناطق في إطار جهودها من أجل النهوض بالعالم القروي.

إن المملكة المغربية قد تبنت التنمية القروية ضمن أهداف سياسة المغرب، والتزمت بأن تواصل تنفيذ برامج التنمية القروية وتوفير الإمكانيات اللازمة للرفع من وتيرة الإنجاز. وجعلت تنويع الاقتصاد القروي ضمن أولوياتها من أجل التخفيف من تأثير التقلبات المناخية المتسمة بالجفاف الهيكلي لما لها من انعكاسات سلبية على الإنتاج الفلاحي.

ويهدف هذا العمل بالأساس إلى تحقيق تقدم مادي واجتماعي للساكنة القروية. الشيء الذي لا يمكن أن يتحقق إلا عبر تطوير الاستثمارات لسد الحاجيات الأساسية للساكنة القروية، وزيادة دخلها وتحسين مستوى عيشها بشكل مستدام. وتحظى برامج النهوض بوضعية النساء القرويات الفقيرات وتعزيز قدراتهن لضمان المشاركة الجماعية في التنمية وتحفيز انخراطهن في أنشطة اقتصادية جديدة بأهمية بالغة من لدن جميع المتدخلين على المستوى الحكومي والمجتمع المدني.

وكما تعلمون فقد ساهم الصندوق في بلورة برنامج شمولي لتنمية العالم القروي بالمغرب، تجسد على أرض الواقع عبر مشروعات تنموية تشاركية توجد حاليا في طور التنفيذ بكلفة إجمالية في حدود 135 مليون دولار أمريكي، يغطي الصندوق منها نسبة تفوق 50%، حيث تشمل مجالات مختلفة ذات صلة بالتنمية القروية بالمناطق النائية خاصة بالجهة الشرقية والوسطى للمملكة. ويضم هذا البرنامج المشروعات المحورية التالية: مشروع التنمية القروية بتافيلالت وحوض دادس؛ ومشروع التنمية القروية تاوريرت – تافوغالت؛ وبرنامج التنمية القروية في المناطق الجبلية لإقليم الحوز؛ والمشروع البحثي لتنمية القمح الصلب "IRDEN"؛ ومشروع تنمية المراعي وتربية المواشي بالمنطقة الشرقية (الشطر الثاني).

وأريد بصفة خاصة، التركيز على مشروع التنمية القروية في المناطق الجبلية لإقليم "الحوز" (يضم 17 جماعة قروية)، الذي يهدف إلى تحسين مستوى عيش الساكنة مع استعمال مستديم للموارد الطبيعية. وتبلغ تكلفة هذا المشروع 315 مليون درهم، تمت المساهمة فيها من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في حدود 60% للفترة الممتدة ما بين 2002–2007. وبإمكان هذا المشروع أن يشكل نموذجا حقيقيا لإعادة الإنعاش الاقتصادي للمناطق الجبلية، وذلك بالنظر لامتداده الجغرافي، والمقاربات والميكانزمات التي يضعها حيز التنفيذ والابتكار الجديد الذي يدخله على مستوى الاندماج وإنعاش مصادر الدخل غير الفلاحية والغابوية.

وقد ساهمت هذه المشروعات بصفة عامة في تحسين عيش المزارعين عبر الرفع من دخلهم والمساهمة في استقرارهم وحسن تدبير واستغلال مواردهم الطبيعية والحفاظ عليها. وإننا نتطلع إلى مواصلة هذا التعاون المثمر مع الصندوق عبر إنجاز مشروعات أخرى في إطار "استراتيجية 2020 للتنمية القروية".

وعلى الصعيد الإقليمي، أريد الإشارة هنا إلى أن المغرب يسعى إلى المساهمة في نظام زراعي جديد يتلاءم ومستوى التحديات الزراعية التي تعيشها القارة الأفريقية، تلك التوجهات التي تضمنتها الرسالة التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المنتدى الدولي للفلاحة، الذي عقد بداكار (السنغال) خلال يومي 4 و5 فبراير 2005، حيث يدعو إلى إقامة نظام عالمي زراعي متوازن وحيوي من أجل تعزيز التضامن والتلاحم بين المجتمعات في إطار التعاون جنوب – جنوب وشمال – جنوب.

في ختام هذه الكلمة لا يسعني إلا أن أؤكد على اعتزاز المملكة المغربية بالمستوى المرموق للتعاون المثمر مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والجهود المتواصلة والبناءة التي يبذلها لمواكبة جهود بلادنا في تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية، وخاصة فيما يتعلق بتحسين الإنتاجية والمحافظة على الموارد الطبيعية وتحسين ظروف العيش للمستفيدين القرويين.

**بيان القائم بأعمال محافظ**
**الولايات المتحدة الأمريكية**

يسعدني أن أمثل الولايات المتحدة في مجلس المحافظين هذا. فمع تطلعنا لمفاوضات التجديد السابع لموارد الصندوق، أصبح لدينا ما يدعونا إلى التفاؤل بشأن مستقبل الصندوق والدور الهام الذي يضطلع به للحد من الفقر وزيادة النمو بين فقراء الريف.

ولقد عملنا معاً بجدية تامة في السنة الماضية لكي نخرج بسياسات وبرامج تمكِّن الصندوق من المساهمة في إيصال الموارد بطريقة أكثر فعّالية ومساءلةً، كما يتضح من إصلاحات السياسات في إطار التجديد السادس للموارد. والولايات المتحدة تتقبل معكم جميعا، التحدي المتمثل في الإبقاء على زخم هذه الإصلاحات، مع بذل جهود إضافية لتحسين نتائج الصندوق التي يمكن قياسها في تعزيزه للنمو وتخفيفه لوطأة الفقر الريفي. ورغم أن العمل لم ينته بعد في هذا المضمار، فقد تحقق حتى الآن تقدم كبير في العديد من القضايا الهامة.

ونود أن نثني على الصندوق لالتزامه بعمل أول تقييم خارجي مستقل لفعاليته كمنظمة. فقد أعطى هذا التقييم للصندوق صورة صادقة وموضوعية وشاملة عن أدائه وعن نتائجه عبر السنين. ونحن مغتبطون لما نراه من اتجاه إيجابي لهذا الأداء في السنوات القليلة الماضية، وإن كنا لا نرى مجالا للتراخي، إذا أردنا للصندوق أن يحقق نتائج يمكن قياسها تعادل أو تفوق ما تحققه مؤسسات مالية دولية أخرى تعمل في القطاع الريفي. إننا نحث على إدخال تحسينات جديدة على هدف تشكيل المنح لنسبة 10% من برنامج الصندوق الإقراضي التي سبقت الموافقة عليها في إطار التجديد السادس لموارد الصندوق ضمانا لأن تستفيد البلدان استفادة كاملة من هذه الوسيلة العملية المهمة. ونحن نتطلع إلى تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للمرة الأولى هذا العام بحيث يمكن توجيه المساعدات إلى حيث تستخدم بأكثر الطرق فعالية، وإلى كتابة ونشر أول نظام من نوعه لرصد النتائج.

وحتى ونحن نستعرض سجل الإنجازات في العام الماضي، لا بد أن يظل تركيزنا على العمل الجدي الذي ما زال أمامنا. ومنه مثلاً، وضع استراتيجية لزيادة الشراكة مع القطاع الخاص ومواصلة تحسين وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية. ولا شك أن من أهم التحديات التي تواجهنا، وضع خطة عمل موجهة نحو النتائج ويمكن رصدها لمعالجة النتائج التي ستظهر في التقييم الخارجي المستقل.

وينطوي تفاؤلنا على عدة مبادئ جوهرية، من بينها: زيادة الإنتاجية الزراعية للفقراء والمزارعين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي؛ وزيادة دخل فقراء الريف وجعل الأسواق تعمل من أجلهم؛ وصون الموارد الطبيعية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي؛ وإصلاح السياسات وخلق بيئة مواتية أمام القطاع الخاص؛ وتخصيص الموارد بصورة شفافة وعادلة وفعالة، مع التركيز على فعالية المشروعات وقياس النتائج، والإقرار بأن الصندوق وشركاءه سيكونون عرضة للمساءلة بطريقة شفافة. وليست هذه سوى بعض النصائح التي سنهتدي بها في نهجنا لمناقشة التجديد السابع لموارد الصندوق هذا العام.

لقد خلق الصندوق – باعتباره مؤسسة صغيرة نسبيا مكرسة حصراً لمحاربة الفقر الريفي – بيئة لمؤسسة تقوم على المشروعات، تستخدم مواردها القليلة من أجل زيادة إنتاجية ودخل المزارعين الفقراء ممن يعيشون في مجتمعات ريفية نائية ولا يحصلون على خدمات كافية من الجهات المانحة الأخرى. ولا بد أن يواصل الصندوق عمله كمؤسسة ابتكارية تقوم على المشروعات، حتى وهو يكافح لدعم استراتيجية التنمية القطرية بالتنسيق مع الجهات المانحة الأخرى العاملة في القطاع الزراعي. وبإمكان الصندوق، عندما يطبق هذه المبادئ الجوهرية على نهجه الذي يركز على المشروعات، أن يحقق نتائج ملموسة ومستدامة لمصلحة فقراء الريف.

إننا – كأنصار أشداء لغرض الصندوق ورسالته – نتطلع إلى العمل معكم جميعاً في السنوات المقبلة من أجل الحفاظ على منجزات الصندوق في مجال التنمية الريفية، وتحسين هذه المنجزات.

فخامة الرئيس يوري غاغوتا موسافيني، رئيس جمهورية أوغندا، يلقي بيانه الافتتاحي

معالي السيد غي فيرهوفشتاد، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، يلقي خطابه الرئيسي

السيد لينارت بوغه، رئيس الصندوق، يتحدث أمام الجلسة العامة

# الفصل الرابع

# البيانات والخطابات الخاصة

## البيان الترحيبي الذي ألقاه
## رئيس الصندوق لينارت بوغه
## بمناسبة زيارة فخامة الرئيس يوري غاغوتا موسافيني
## رئيس جمهورية أوغندا

المندوبون الموقرون،

إنه لمن دواعي سروري وغبطتي أن أرحب اليوم بالنيابة عن جميع أعضاء الصندوق بفخامة الرئيس موسافيني في الدورة الثامنة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق. اسمحوا لي أن أعبر عن تقديري لكم يا فخامة الرئيس لتشريفكم لنا بقبولكم دعوتنا لافتتاح هذه الدورة.

بصفتها عضوا أصليا في الصندوق، فقد نمت شراكة أوغندا مع الصندوق وتعززت على مدى أكثر من عشرين سنة، وكانت لها مكانتها لا بحكم كونها "لؤلؤة إفريقيا" فحسب، وإنما لما تمثله من إمكانيات إفريقيا لمستقبل دينامي. بالفعل لقد تطورت أوغندا من بلد مزقته الصراعات والفوضى الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي السائد إلى بلد ينمو بإطراد.

وقد شهدت فترة رئاستكم الثناء الذي استحقته أوغندا كقصة من قصص النجاح في الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، كما شهدت البلاد أيضاً تمكين المرأة والالتزام بتحسين سبل العيش الريفية من خلال النمو الاقتصادي الذي تقوده الزراعة.

ومع اعتماد أكثر من 80% من سكان أوغندا على الزراعة في المقام الأول لكسب عيشهم، فقد كان للصندوق تعاون قوي وطويل مع بلدكم، ومعاً سنستمر في جهدنا الحثيث لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في استئصال الفقر الريفي.

إن وجودكم معنا اليوم، يا فخامة الرئيس، لشهادة على دعمكم للصندوق وإننا نتطلع بشوق لسماع بيانكم الافتتاحي.

**الكلمة الافتتاحية لفخامة الرئيس يوري غاغوتا موسافيني،**
**رئيس جمهورية أوغندا**

السيد رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،
معالي رئيس وزراء مملكة بلجيكا،
السادة أعضاء مجلس المحافظين،
حضرات السيدات والسادة،

أنشئ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عام 1978 كشراكة بين الدول النامية والمتقدمة، وله مهمة محددة، هي المساعدة على "القضاء على الفقر والجوع في الريف". وكنت في ذلك الوقت مشغولاً في محاربة دكتاتورية عيدي أمين في أوغندا، ولم أتابع الأحداث التي أدت إلى إنشاء الصندوق لأنني كنت مشغولا عن متابعة الأحداث الدولية.

وعندما وصلت إلى الحكم في عام 1986، أخبرني السيد الجزائري، الرئيس الجزائري للصندوق آنذاك، عن أنشطة الصندوق. وقد عمل الصندوق أعمالاً هائلة في أوغندا: وأنفق منذ عام 1981 حتى الوقت الحاضر 132 مليون دولار أمريكي. وقد مول هذا المبلغ الأنشطة التالية: الإعمار الزراعي، والتنمية الزراعية، والإصلاح الزراعي في المنطقة الجنوبية الغربية، وتنمية قطاع القطن الفرعي، وتنمية الزيوت النباتية، ودعم تنمية المقاطعات، والتحديث الزراعي القائم على مناطق معينة، والبرنامج الوطني للخدمات الاستشارية الزراعية، والخدمات المالية الريفية. وقد نفذت هذه المشروعات في مقاطعات كاسيسي، وهويما، وكالانغالا، وماسيندي، وغيرها.

ومما لا شك فيه أن الصندوق بذل جهوداً مماثلة في أنحاء أخرى من العالم وهي جهود مشكورة. ومع ذلك، مازال الفقر في الريف والحضر ينتشر بين 1.2 مليار نسمة من سكان العالم. وفي حالة أوغندا، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر من 56% في عام 1986 إلى 38% في الوقت الحاضر، وكانت هذه الأرقام ستكون أفضل لولا الأعمال الإرهابية التي نظمها السودان في شمال أوغندا. غير أنني لا استغرب التناقض، وما هو هذا التناقض؟ إنه التناقض بين الجهود الخَيِّرَة التي بذلها الصندوق وَجِهاتٌ فاعلة أخرى، من جهة، واستمرار الفقر الجماعي للمستفيدين المستهدفين، من جهة أخرى. ما هو مصدر هذا التناقض؟ لقد بذل الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهم من المنظمات العديدة جهوداً مضنية للتغلب على الجوع والمجاعة والفقر ولكن مازال بيننا 1.2 مليار شخص في العالم ممن يعيشون تحت هذه الظروف. وأنا شخصيا لا أستغرب ذلك. السبب هو النهج غير المتكامل إزاء مشاكل الفقر الريفي والإنتاج الزراعي.

تتلخص مهمة الصندوق في القضاء على الجوع والمجاعة والفقر، وللتخلص من هذه الشرور الثلاثة، إذا كنت تنظر من منظار الزراعة، عليك إعادة تشكيل هيكلية زراعة الكفاف التقليدية لتصبح زراعة تجارية حديثة. في رأيي هنالك أربعة أسباب يمكن أن تدفع بالمرء للعمل في الزراعة. وإذا كان أحدكم يعرف أية أسباب أخرى فليعلمني بها، أما أنا فلم استطع التفكير إلا بهذه الأسباب الأربعة. السبب الأول هو زراعة الكفاف، فأنت تشتغل بالزراعة لتنتج ما يكفي فقط لملء معدتك بالطعام. والسبب الثاني هو الزراعة التجارية، والثالث زراعة الكفاف – الزراعة التجارية أي نوع هجين من النمطين معا؛ فأنت تنتج محاصيل لاستهلاكك الشخصي ولأسباب تجارية أيضا. وأما السبب الرابع فهو

الاشتغال بالزراعة كهواية وهي نشاط يمارسه الأغنياء للمتعة. فقد يضعون إناء زجاجياً في غرفة الجلوس تسبح فيه سمكة صغيرة حمراء لتسلية أنفسهم. هذا شكل من أشكال الزراعة، أو قد يعتنون بزهرة وهذه هواية، الزراعة كهواية. لا أستطيع التفكير بأي نمط آخر من الزراعة خارج هذه الفئات الأربع.

مع أن أوغندا استفادت من قروض الصندوق، لم يُتَح لي وقت للتعرف على موقفكم إزاء هذه الأنماط الأربعة للزراعة. نسمع في بعض الأحيان كلام عن "الأمن الغذائي". فما معنى ذلك؟ هل يعني وجود غذاء كاف يملأ به الإنسان معدته؟ وما شأن احتياجات الأسرة إلى النقد لدفع نفقات الصحة والتعليم والملابس والمسكن والتمتع بأوقات الفراغ، ألخ. إذا قلت بأنك تنتج ما يكفي لمعدتك، ماذا بشأن الاحتياجات الأخرى وماذا بشأن الاحتياجات النقدية: وأين الأموال الضرورية للصحة والتعليم والسكن اللائق ومتطلبات الحياة الحديثة. وهل نستطيع إخراج أسرة من الفقر لمجرد الكلام عن الإنتاج لملء المعدة وكيف تلبي هذه الاحتياجات إذا ركزت على إنتاج الأغذية لملء معدتك؟ هنالك حديث في بعض الأحيان عن بيع الفائض، هل سيعطيك هذا ما يكفي من المال للموازنة بين دخل الأسرة ونفقاتها؟ بإمكانك التحدث عن التخلص من الفقر فقط فيما لو كان لديك بالإضافة للأغذية، ما يكفي من المال لخلق التوازن بين دخل الأسرة ونفقاتها. إذا كنت تنفق أكثر مما تكسب فأنت ترزح تحت الفقر.

من جهة ثانية، وإذا كنا نتكلم عن الإنتاج الزراعي التجاري أو أي نوع هجين من زراعة الكفاف والزراعة التجارية، فإن علينا في الوقت ذاته، وكنتيجة لذلك، أن نتحدث أيضا عن التجهيز الصناعي للمنتجات الزراعية والوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية لمنتجاتنا علاوة على برامج أخرى مثل الطرقات والوحدات الصحية إلى أخره. هل لدينا هذه الروابط واضحة أمامنا؟ الإنتاج على مستوى المزرعة، والتخزين، والنقل، والقيمة المضافة عوضا عن بيع منتجاتنا على شكل مواد خام؟ وأخيرا، التسويق في الوطن الأم، وفي الإقليم أو على المستوى الدولي؟ هل تمثل هذه المراحل واضحة أمامنا؟ أي الروابط من الإنتاج إلى التجهيز إلى التسويق؟

في رأيي، أن العجز عن وضع هذه الصلات العمودية بين المراحل الضرورية، يشكل أهم سبب لديمومة الجوع، والمجاعة والفقر. وأهم عامل من عوامل التنشيط الاستراتيجي هو السوق. فعندما يشتري أحد ما تنتجه أنت، فإنه يساعدك على إبعاد الفقر والجوع إلى الأبد. وأما العوامل الأخرى جميعا فهي عوامل ربط مثل التخزين والنقل والتجهيز. وإذا ما أنتجنا الذرة ولم يشترها أحد فقد نستطيع على المدى القصير إطعام أنفسنا ولكن وبدون الدخل فقد يضطر أفراد الأسرة للانتقال إلى المدينة بحثا عن العمل. وحيث أن زراعة الكفاف تعتمد على عمل أفراد الأسرة فهذا سيعني في وقت قصير بأنك ستعاني في نهاية المطاف من انعدام الأمن الغذائي عوضا عن الأمن الغذائي، لأنه عندما لا يملك الناس ما يكفي من الأموال، فإنهم يتركون المزارع وخاصة إذا كانت قائمة على العمالة الأسرية. وإذا ركزنا على العناصر الثلاثة – الإنتاج، والتجهيز، والتسويق – فإننا نضرب عدة عصافير بحجر واحد لأننا سنجد العمالة والأمن الغذائي وعائدات النقد الأجنبي وإيرادات الضرائب التي ستجنيها الحكومة ونتيجة لذلك كله سنحصل على التحول الاجتماعي.

لقد درست الكثير من الأدبيات من جميع أنحاء العالم هذا العام فقد كنا في أبوجا، في نيجيريا، نحضر اجتماعا للكومنولث، وهي الدول التي كان لها علاقة ببريطانيا في الماضي وكجزء من هذه المجموعة. سألت لماذا لا يوجد في أدبياتكم عبارة "التحول الاجتماعي"؟ قد تجد كلمات أخرى مثل التنمية والنمو المستدام وما إليه ولكن لا تحصل على

تعبير "التحول الاجتماعي" لقد تحولت أوروبا في السنوات الأربعمائة الماضية من مجتمع إقطاعي إلى مجتمع حديث، رأسمالي، يعتمد على الطبقة العاملة الماهرة. لهذا السبب لا تحتاج إلى الصندوق في أوروبا – ولا أعتقد أن الصندوق وجد لأوروبا. الصندوق لأولئك الذين لم يتحولوا بعد، الذين لم تتحول مجتمعاتهم. وما إن تتحول مجتمعاتهم حتى يتمكنوا من حل هذه المشكلة، مشكلة الجوع والمجاعة بأنفسهم. لذا علينا أن نبحث عوامل التحول، ما هي هذه العوامل التي تستطيع أن تحث على تحول المجتمع كما ينبغي ليتغير المجتمع من مجتمع ما قبل صناعي إلى مجتمع صناعي كما حدث في أوروبا.

هاتان الكلمتان – "التحول الاجتماعي" – هما ما أوصي بإدخاله في أدبياتنا، إذا كنا نحمل الموضوع على محمل الجد لأننا لا نستطيع أن نبقي مريضا إلى الأبد على الجهاز الطبي الذي يطيل حياته. إنه شخص ميت ولكنه على قيد الحياة بسبب هذا الجهاز؛ ليست لديه الحيوية الداخلية. وأود دائما أن أعطي مثالا عن القطن. فهنالك سبع مراحل لتجهيز محصول القطن. فأنت تزرع القطن وهذه هي المرحلة الأولى. ثم تحلجه أي تفصل الألياف عن البذور. ومن ثم تنسجه على شكل قماش. وبعدها تصبغه بالألوان. ثم تخيطه على شكل ملابس مثل القمصان التي نرتديها، ومن ثم تستخدم بذور القطن لإنتاج منتوجات مثل زيت الطبخ، والزيت النباتي لصناعة الصابون، وتستخدم البذور كعلف للماشية؛ إنك تستطيع أن تصنع البارود من القطن. وهذه هي المراحل السبعة للقطن. في معظم القرن الماضي كانت أفريقا تصدر القطن في المرحلة الثانية فقط أي القطن المحلوج، عندما يتم فصل القطن عن الألياف. وهذا يعود على البلد بحسب الأسعار الحالية بما يعادل دولار لكل كيلوغرام قطن. لكنك إذا غزلت القطن ارتفع سعره ثلاثة أضعاف. وإذا وصلت إلى مرحلة النسيج فإن القيمة تصبح ستة أضعاف. ولو تجاوزتها إلى مرحلة صناعة الملابس فإن القيمة سترتفع إلى عشرة أضعاف. لذا ولغالبية القرن الماضي، مقابل ما كانت تحصل عليه أفريقيا – أي دولار واحد للكيلوغرام – كان هنالك شخص آخر في العالم يحصل على 10 أو15 دولارا لنفس القطن وذلك لأن الأفارقة كانوا يتوقفون عند المرحلة الثانية وهي الحلج. ويخسرون بالتالي كل المراحل الأخرى بمفهوم القيمة. لذا فإنك عندما تصدر القطن خاما، أي القطن غير المصنع، فإنك في واقع الأمر تمنح 10 دولارات أمريكية للكيلوغرام الواحد للعالم الخارجي. مما يجعل الأفارقة أكبر جهة مانحة في العالم. أكبر المانحين في العالم الحديث هم الأفارقة لأنهم بغباء وبجهل يمنحون 10 –12 دولارا أمريكيا لكل كيلوغرام من القطن. وما يحصل للقطن يحصل أيضا للبن وغيره. ومن هنا فإن الأفارقة هم أكبر المانحين في العالم اليوم، وهذا ما كانوا عليه لفترة طويلة ونحن لا نمنح المال فقط وإنما أيضا العمالة فبعض الأعمال مثل حلج القطن ونسجه ووضع اللمسات الأخيرة والخياطة كلها أعمال يتم تصديرها. كذلك العمالة المرتبطة بالاستفادة من بذور القطن، إذاً هل نستطيع أن ننهي الجوع والمجاعة والفقر إذا صنعنا وسوقنا ما ننتج؟

أوغندا منتجة كبيرة للعديد من المحاصيل الزراعية: الموز، 10 ملايين طن كل سنة؛ البن، 4 ملايين كيس كل سنة؛ الشاي، 36 مليون كيلوغرام؛ اللحم البقري، 000 500 رأس بقر تذبح كل سنة؛ الحليب؛ 1.3 مليار لتر كل سنة. إذا الإنتاج في أوغندا ليس بمشكلة. وحتى وقت قريب، كانت هذه المنتجات لا تصنعّ باستثناء الشاي والسكر. وإننا الآن على وشك أن نحقق فتحا في العديد من المجالات. ومع ذلك وبسبب جهودنا السابقة بدأ المجتمع والاقتصاد الأوغندي يتغير. إذ تظهر الأرقام أنه في عام 2005، ستحقق الصناعة ما نسبته 19% من الناتج المحلي الإجمالي؛ والخدمات هي الآن ما نسبته 42% من الناتج المحلي الإجمالي. أي وللمرة الأولى فإن النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي؛ تتألف

من الصناعة والخدمات. كذلك تظهر الأرقام أن 74% من الأسر الأوغندية مازالت تعتمد على الزراعة مما يعني أيضا أن 26% الأخرى لا تعتمد على الزراعة. وهذا تغير كبير عما كانت عليه في 1986 عندما كانت 5 في المائة.

وبينما نعترف أن كثيرا من العوامل هي شروط مسبقة للتقدم، نحتاج إلى إدراك أن القضاء على الجوع والمجاعة والفقر يساوي الإنتاج والتجهيز لتحقيق القيمة المضافة والتسويق. وأنا على يقين تماما بأنه بدون التطرق لهذه العوامل الثلاثة، خاصة العاملين الأخيرين، فإنك لن تنهي الفقر. المظاهر الأخرى أيضا هامة مثل البحوث والري والتخزين والنقل إلى آخره؛ إلا أن العوامل الأساسية هي الإنتاج والتجهيز والتسويق.

وأخيرا، إنه ليس من الصحيح تقسيم قضايا الفقر والجوع والمجاعة إلى جوانب ريفية وأخرى حضرية. فالتوضيب الصحيح يملي علينا أن تتفاعل المناطق الريفية مع المناطق الحضرية. الريف ينتج المواد الخام والمناطق الحضرية تصنعه في منتجات جاهزة. والمناطق الحضرية تنتج أو تستورد المدخلات الزراعية لاستخدامها في الريف. وإذا ما كثف الريف الزراعة باستخدام البذور المحسنة والأسمدة والممارسات الزراعية الأفضل من دون أن تحولها المناطق الحضرية إلى منتجات مصنعة تكون مدة بقائها طويلة، فإن كثيرا من هذا الجهد سيذهب سدى على شكل خسائر ما بعد الحصاد.

إضافة إلى ذلك، ولأن كثيرا من البلدان الأفريقية هي أيضا صغيرة لجهة تعداد السكان، فإن إحدى المشاكل التي تعاني منها أفريقيا هي "البلقنة السياسية". ففي أفريقيا أكبر عدد من البلدان في العالم. وإذا ما نظرت إلى أمريكا الشمالية فإن هناك ثلاثة بلدان فقط – كندا والولايات المتحدة والمكسيك – أما في أفريقيا فهنالك 53 بلدا، لذا ومن هنا فنحن أغنياء جدا بعدد البلدان. هذا يعني أن العديد من البلدان لديها تعداد سكان صغير وحتى لو قمت بزيادة الإنتاج الزراعي فليس لديك التجهيز الذي يمكنك من التصدير، والذي سينجم عن ذلك هو زيادة الإنتاج داخليا وبالتالي انهيار الأسعار. لذا، ولاقتصاديات أفريقيا الصغيرة، وبينما نناضل بإدماج اقتصادياتنا لخلق سوق أكبر فإن المنفذ الوحيد الآخر هو التصدير ولا يمكنك التصدير بدون تجهيز.

هنالك عقبات أخرى في وجه التصدير ولكن ليس لدينا الوقت للتطرق إليها، مثل السياسات الحمائية في أوروبا وغيرها من التشوهات – إنها موجودة أيضا. وعلينا أن نعي هذه العقبات في صراعنا ضد الجوع والمجاعة والفقر. إذا أخذت أوغندا كمثال حيث تنتج 10 ملايين طن من الموز، فإنك ستجد أن 40% منه يفسد بعد الحصاد. وأخيرا وجد علماؤنا طريقة لتحويل الموز إلى دقيق ونشاء. وبذلك ستحل هذه المشكلة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن الصندوق قد قام بعمل يحمد عليه في زيادة إنتاج المناطق الريفية حيث يشتغل. بالتأكيد هذا ما فعله في أوغندا. ونحتاج الآن لأن نوسع نطاق مهمته لتمكينه من مساعدتنا على التجهيز والتسويق. هذا هو سبيل القضاء على الجوع والمجاعة والفقر للأبد.

**البيان الترحيبي الذي ألقاه**
**السيد لينارت بوغه رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**
**بمناسبة زيارة معالي السيد غي فيرهوفشتاد**
**رئيس وزراء مملكة بلجيكا**

المندوبون الموقرون،

من دواعي الاعتزاز والغبطة أن أتشرف صبيحة هذا اليوم، بالنيابة عنكم جميعاً، بالترحيب بمعالي السيد غي فيرهوفشتاد في مجلس المحافظين. ولقد كانت بلجيكا في عداد الأعضاء الأصليين للصندوق وأبدت على الدوام مساندتها من خلال ما قدمته من دعم وإرشاد مالي ونقدي وسياسي. كما تعزز إسهامها أكثر فأكثر بفضل إنشاء البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة عل الحياة قبل عشرين عاما. وفي الحقيقة، فإن مشاركتكم، يا صاحب المعالي، في هذه الدورة تجيء في لحظة مناسبة حيث أن هذا البرنامج يحتفل الآن بالذكرى العشرين لقيامه.

لقد تصدى التعاون المنبثق عن هذه الشراكة لطائفة واسعة من المشكلات التي تواجه فقراء الريف في أفريقيا. وفي أوغندا فإن هناك مشروعات مبتكرة على نحو خاص يساندها الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة. ويُنفذ أحد هذه المشروعات بالتعاون مع منظمة جهود نساء أوغندا لإنقاذ الأيتام، وهي منظمة قاعدية غير حكومية ترعاها السيدة الأولى في أوغندا. ويحظى ما تبديه بلجيكا من مشاعر التضامن، عبر التزاماتها متعددة الأطراف وتركيزها على أهمية التنمية المستدامة، بالاحترام والتقدير في مختلف أنحاء العالم.

دولة رئيس الوزراء فيرهوفشتاد، إنكم تحتلون موقعاً طليعياً في الجهود الساعية إلى تحقيق التنمية العالمية وذلك بالنظر إلى التزامكم الشخصي المتين بزيادة المساعدات الإنمائية التي تقدمها بلادكم لتصل إلى المستوى المستهدف البالغ 0.7% من إجمالي الناتج المحلي وعملكم الدؤوب للترويج لنمط جامع للعولمة يعود بالنفع على كل الشعوب. ونحن نتشرف أن تكونوا بين ظهرانينا اليوم، ونتطلع إلى الإصغاء إلى خطابكم.

**خطاب معالي السيد غي فيرهوفشتاد،**
**رئيس وزراء مملكة بلجيكا**

فخامة رئيس جمهورية أوغندا،
سيدتي،
سيادة رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،
حضرات الضيوف،
سيداتي وسادتي،

أشكركم على دعوتكم لي للكلام في الدورة الثامنة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق. وكرئيس لوزراء بلجيكا، فإنه ليسعدني أن أقبل دعوتكم الكريمة، لأنه – وكما تعلمون وتذكرون – ولسنوات عديدة وبلجيكا تتمتع بعلاقة متميزة مع منظمتكم. وفي الواقع فإننا نحتفل هذا العام بالذكرى العشرين لبرنامج التعاون بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة الذي بدأ عام 1985. وفي رأيي، أعتقد بأن هذا البرنامج إنما هو مثال يحتذى لكيفية عمل المنظمات الحكومية الدولية والبلدان معا على مشاريع ملموسة كما فعلنا في الأعوام العشرين الماضية.

في عام 1983، تحدث جلالة الملك بودوان، ملك بلجيكا أمام الدورة السابعة لمجلس محافظي الصندوق هنا في روما. وكان هذا الخطاب الملكي فرصة للملك نفسه لا ليعلن إنشاء الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة فقط، وإنما ليؤكد أيضا على أهمية الصلات الوثيقة بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة.

لقد كان الصندوق أول منظمة شريكة – ولسنين عديدة – الشريكة الرئيسة للتعامل مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة الذي تلقى دفعة نقدية قدرها 250 مليون يورو عام 1983، وبعدها تمويل بقيمة 250 مليون يورو عام 1999، خصص منها 60% للصندوق الدولي للتنمية الزراعية. على مدى العشرين سنة الماضية ساهم الصندوق البلجيكي مع الصندوق في 38 مشروعا مشتركا بقيمة كلية تجاوزت 103 ملايين يورو. ولاذكر مجرد مثال على ذلك، يا سيادة الرئيس موسافيني، قدم الصندوق البلجيكي مساهمات لخمسة مشاريع في أوغندا. كذلك فإنا شديد الفخر والاعتزاز للإشارة إلى مشاركة بلجيكا في البرنامج الأوغندي للجهود النسائية لإنقاذ اليتامى الذي أنشأته أنت يا سيدة موسافيني والذي ترعينه بكثير من التكريس والكفاءة.

إذا وفي نهاية المطاف، أعتقد أن الصندوق والصندوق البلجيكي يشتركان في الفلسفة الإنمائية نفسها، وفي النهج والتعاون الوثيق بين المبادرات الحكومية والحكومية–الدولية وغير الحكومية. وأنا أفكر هنا ببرامجنا المتكاملة للأمن الغذائي والتنمية الريفية المتكاملة والطبيعة التكميلية للقروض الميسرة والتبرعات، و'تآزرنا' في الميدان والقيمة العالية لمشاريعنا واستدامتها. فقبل وقت طويل من أن تصبح 'التنمية المستدامة' كلمة دارجة كنا نعمل معاً لوضع نظام من الاستدامة المخططة لتوفير إمدادات غذائية موثوق بها لملايين الناس. واعتقد بأن هذا التعاون وعمل الصندوق هذا كان مثالا احتذته الأهداف الإنمائية الألفية لعام 2000.

غير أن من المؤسف، أن التحدي الذي واجهناه آنذاك، في عام 1983، ما زال يلوح كبيراً كما كان. هنا، في عام 1983، تكلم الملك بودوان عن 9 ملايين طفل يموتون كل سنة بسبب الجوع، و 500 مليون ضحية لسوء التغذية. ويستفاد من أرقام وردت مؤخراً أن 11 مليون طفل يموتون الآن كل سنة وأن هناك أكثر من 800 مليون نسمة في العالم لا يدرون من أين ستأتي وجبتهم القادمة.

والحمد لله، أنه استجابةً لهذا الوضع وُضعت أهداف التنمية للألفية في شهر سبتمبر/أيلول 2000، وهي أهداف أعطت صورة أوضح للعالم نود أن نراها في المستقبل، وصورة للموارد التي نحتاج إلى تعبئتها لتحقيق هذا الهدف. وكما قلت، هذه أهداف كان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، مجتمعةً، تمهد لها السبيل منذ الثمانينات من القرن المنصرم. وأول هدف من أهداف التنمية الثمانية للألفية التي سيتم تحقيقها في عام 2015 هو تخفيض عدد الناس الذين يعانون الفقر المدقع والجوع في العالم إلى النصف. وإن التنمية الزراعية – التي هي فحوى مهمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية – ذات أهمية بالغة في هذا الصدد، لأنها تدعم بصورة مباشرة وغير مباشرة كثيراً من أهداف التنمية الأخرى للألفية. فلا يمكن، مثلاً، تحقيق تقدم حقيقي في التعليم الأساسي على معدة خاوية. تمتاز أهداف التنمية للألفية هذه بالوضوح، وهي تُرينا الاتجاه الذي يجب أن نسلكه. ولأول مرة أصبحت لدينا المعايير التي نقيس جهودنا وتقدمنا بها. وأوجدت لنا أهدافُ التنمية للألفية إطاراً نستطيع أن نعمل في داخله مع جهات فاعلة مختلفة كثيرة. ولدينا الآن فكرة أوضح لما ينبغي أن نفعله وما يلزمنا لكي نبلغ غايتنا. وبِذِكرنا لهذه الأهداف مراراً وتكراراً نُلزم أنفسنا بالتقدم نحو تحقيقها. يدفعني التقييم المؤقت لأهداف التنمية للألفية هذه إلى إبراز ثلاثة تحديات رئيسية.

أولاً، وبطبيعة الحال، فإن سياسة التنمية القائمة على أهداف التنمية للألفية هي بكل وضوح مسألة أموال – وهذا ما علينا قوله وما علينا تكراره. دعونا لا نتجنب هذه المسألة الحساسة! ويجب علينا كلنا – وأنا أتكلم هنا عن البلدان الغنية – أن نجمع مزيداً من الموارد لوضع سياسة تنمية مستدامة. قبل خمس وثلاثين سنة طلبت الأمم المتحدة من البلدان أن تخصص 0.7% من ناتجها المحلي الإجمالي للتعاون الإنمائي. وما زال هذا رقماً لم يبلغه إلا القليل من بلداننا، وكما تعلمون فمعدل بلدان منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي لم يبلغ إلا 0.3% في عام 2003. وفي ذلك الحين بلغت خمسة بلدان فقط هدف الـــ 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

أقول لكم إنه وفي تلك السنة أي عام 2003 كانت بلجيكا في المرتبة السادسة لأول مرة، إذ بلغ معدلها 0.61% من الناتج المحلي الإجمالي، وتستدعي مني الأمانة أن أقول إننا ما بلغنا هذه الدرجة من التفوق إلا بإلغاء دين على بلد هو جمهورية الكونغو الديمقراطية. لكننا ننظر الآن في طرق لمعاملة بلدان أخرى نفس المعاملة لكي نبلغ، بطريقة منظمة، هدف الـــ 0.7% في عام 2010. وفي اليوم الذي نتجاوز فيه كلنا، بدءاً ببلدان منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي، هدف الـــ0.7%، ستكون لدينا الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية للألفية.

ثانياً، إن كفاحنا ضد الجوع في العالم هو أيضاً مسألة تنظيم وحُسن إدارة. يلزمنا قدر من التعاون الدولي والحكومي–الدولي أكبر بكثير مما هو حاصل في الوقت الحاضر، لكننا لدى تنفيذنا اليومي لسياستنا الإنمائية نغلِّب العوامل الوطنية دائماً على الاحتياجات الدولية أو عبر الدولية أو فوق الدولية إلى حد كبير. حتى داخل الاتحاد الأوروبي، الذي يظل في رأيي أقوى أشكال التعاون الدولي في العالم، ما زال أمامنا الشيء الكثير مما ينبغي تحقيقه في

مجال التعاون الإنمائي المنسق. يجب علينا أن نجاهد لوضع سياسة إنمائية أوروبية تمكننا من زيادة إنتاج وكفاءة الدول الخمس والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بإيجاد تنظيم أفضل على الصعيد المؤسسي.

ثالثاً، أخيراً وليس آخراً – لا يمكننا تحقيق أهداف التنمية للألفية إلا بشن حملة على جميع المستويات، باعتماد نهجٍ متكاملٍ متعدد القطاعات يمكنه أن يجمع ويعزز كل جهودنا المبذولة في الميدان. والتغلب على الفقر ليس مسألة اعتماد تدبير معين أو غيره، وإنما هي اعتماد عدة تدابير معاً، وهي: التنمية الريفية والتحضُّر، والائتمانات الصغيرة والقروض الكبيرة والمنح، والصحة والتعليم الأساسي، والإعفاء من الديون، والمعونة والتجارة. وإن التأكد من أن سياساتنا وأدواتنا المختلفة تكمِّل وتعزز بعضها بعضاً – لا تُناقض بعضها بعضاً – جانب أساسي من جوانب حسن الإدارة في المنظمات الدولية المختلفة.

يجب علينا أن نحوِّل هذه التحديات إلى أعمال ملموسة. ويتيح لنا هذا الشهر فرصةً ممتازةً في هذا الصدد. ولعلكم تدرون أن الرئيس الأمريكي بوش سيزور بروكسل يوم الاثنين القادم. وسيكون واحد من المواضيع الرئيسية لهذه الزيارة هو جدول الأعمال الاستراتيجي الجديد لأوروبا والولايات المتحدة. وإني عازم، في تلك المحادثات، على وضع أهداف التنمية للألفية، وعلى وجه الخصوص الفقر في أفريقيا، على رأس أولويات جدول الأعمال الاستراتيجي المذكور.

ما زلنا جميعنا نحاول التقاط أنفاسنا بعد واحدة من أكبر الكوارث الطبيعية التي مرت بنا خلال قرن من الزمان: كارثة المد الزلزالي التي وقعت في الأسبوع الأخير من عام 2004، وأودت بحياة 000 300 شخص من أفقر سكان العالم. وينبغي أن تذكِّرنا تلك الموجة المدِّيـــَّة بمقدار ضعف الفقراء. لكننا شهدنا أيضاً، رداً عليها، موجة غير مسبوقة من صنع البشر في التضامن الدولي، لا تقل عنها إثارة للذهول، وفي رأي كثير من الناس لم تكن متوقعة، تماماً كما كانت كارثة المد الزلزالي نفسُها غير متوقعة.

هذه الموجة الثانية هي التي يجب أن نأخذها في اعتبارنا ونستخدمها لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر والجوع. فما دام الفقر والجوع يقتلان كل سنة أكثر مما قتلت كارثة المد الزلزالي دفعة واحدة بأربعين ضعفاً – وأنا أشير هنا إلى رقم الأحد عشر مليون طفل على الأقل، الذين يموتون كل سنة 'في المتوسط' – نعرف بالضبط ما الذي يجب علينا أن نفعله. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مستعد لمواجهة التحدي، ويثبت موظفوه ومشاريعه ذلك كل يوم.

شكراً لكم، وأتمنى لكم النجاح هذه السنة.

**رسالة السيد كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة**
**التي ألقاها نيابة عنه معالي السيد نيلسون ماشادو**
**رئيس مجلس المحافظين**

يسعدني أن أبعث بتحياتي وأطيب تمنياتي إلى الدورة الثامنة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

إن هذه السنة سنة حاسمة في عملنا من أجل التنمية. ففي شهر سبتمبر/أيلول، أي بعد خمس سنوات من انعقاد مؤتمر القمة للألفية عام 2000، سيجتمع قادة العالم في الأمم المتحدة ليستعرضوا مدى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديد طرق مضاعفة الجهود اللازمة. إن تقرير مشروع الألفية الذي صدر في شهر يناير/كانون الثاني يبين إن التقدم لم يكن متساويا في أحسن الأحوال. ففي الوقت الذي أحرزت فيه بعض بلدان آسيا تقدما جيدا للغاية، فإن بعض البلدان الأخرى، وبالأخص في أفريقيا، مازالت بعيدة كل البعد عن المعدلات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. ومازال أكثر من مليار نسمة يكافحون من أجل العيش على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم. ويعيش ثلاثة أرباع هؤلاء في المناطق الريفية، معتمدين في معيشتهم على الزراعة، والحرف الريفية، والتجارة، والأعمال الأخرى. وما لم نستطع إحداث تأثير كبير على الفقر الريفي، لن نستطيع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وكما أبرز تقرير مشروع الألفية، فإن لدينا فرصة للحد من الفقر بسرعة. ولكن نجاحنا هنا مرهون بزيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف الديون، والخروج بنتيجة إيجابية من جولة الدوحة للتنمية. إن أسرة الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً تاماً بمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالعمل كمنظومة متلاحمة نحو هذا الهدف. ويسرني أن السيد لينارت بوغه، رئيس الصندوق، قد وافق على أن يواصل عمله كرئيس للجنة الأمم المتحدة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج.

إن للصندوق، باعتباره إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الموكل إليها مكافحة الفقر الريفي، دورا هاما يضطلع به في جهودنا الجماعية. فمنذ أن أنشىء الصندوق قبل 27 عاما، وهو يركز على مساعدة المنتجين من فقراء الريف، وأصحاب الحيازات الصغيرة، وغيرهم، لاسيما النساء، من أجل أن يقيموا لأنفسهم ولأسرهم حياة منتجة وآمنة. كما ساعد الصندوق في إثارة الوعي والفهم بالتنمية الزراعية والريفية، وخلق أفكاراً تتعلق بإطار المؤسسات والسياسات اللازمة للمساعدة في الحد من الفقر الريفي على وجه السرعة.

إنني أتطلع إلى مداولاتكم، وإلى المناقشات الأخرى التي ستقودنا إلى اجتماع القمة في شهر سبتمبر/أيلول، لكي نعطي دفعةً قوية تضع الأهداف الإنمائية للألفية بأكملها على الطريق الصحيح. وبهذه الروح، أرجو لمجلسكم كل النجاح.

**بيان السيد لينارت بوغه**
**رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**
**أمام الدورة الثامنة والعشرين لمجلس المحافظين**

أصحاب السعادة،
السيدة موسافيني،
السيد رئيس المجلس،
المحافظون الموقرون،
سيداتي وسادتي،

يسعدني بالغ السعادة أن أرحب بكم في روما وفي الدورة الثامنة والعشرين لمجلس المحافظين.

*لقد قال نيلسون مانديلا في مطلع هذا الشهر "إن الفقر، مثله مثل الرق والتمييز العنصري، ليس ظاهرة طبيعية. إنه ظاهرة من صنع البشر وأن بالمستطاع قهره واستئصاله عبر تدابير يتخذها بني الإنسان. وليس التغلب على الفقر عملاً من الأعمال الخيرية. إنه عمل من أعمال العدالة. إنه حماية لحق أساسي من حقوق الإنسان، ألا وهو الحق في الكرامة والحياة اللائقة. وطالما استمر الفقر، فليس هناك من حرية حقيقية".*

السيد رئيس المجلس،

إن من حسن طالعنا أن يحل بين ظهرانينا اليوم قادة اضطلعوا بدور بارز في الكفاح للقضاء على الفقر، وهم رئيس أوغندا وسيدتها الأولى ورئيس وزراء بلجيكا. لقد غدت أوغندا بفضل قيادة الرئيس موسافيني بلداً من أنجح البلدان في الإقليم فيما يتصل بالحد من الفقر. والأبدع من ذلك، أن أوغندا قد تمكنت من كبح جائحة الإيدز، بل وإجبارها على التقهقر. كما يشرفنا حضور السيد فيرهوفشتاد رئيس الوزراء. وهو ما يؤكد التزام بلجيكا بإنهاء الفقر والجوع كما أنه يعتبر احتفالاً بالذكرى العشرين للبرنامج المشترك بين الصندوق والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة.

باعتمادهم بيان الألفية أقر قادة العالم بأن استئصال الفقر والجوع هو التحدي الرئيسي الذي يواجه الإنسانية في السنوات المقبلة. وخلال السنوات الأربع التي انقضت منذ قمة الألفية، (وكما يشير تقرير الألفية بوضوح)، فإن عدداً من البلدان يمضي قدماً على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن العديد من البلدان الأخرى، ولاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء، ليست على هذا المسار. ويوضح التقرير أنه من بين الفقراء المعدمين في العالم، أي الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، والبالغ عددهم 1.1 مليار نسمة، فإن هناك 800 مليون نسمة منهم، أي ثلاثة أرباعهم، يعيشون في المناطق الريفية. وهؤلاء هم من المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة، وصيادي الأسماك، والرعاة، والمعدمين، وفوق كل ذلك النساء الفقيرات اللواتي يشكلن بصورة مأساوية الغالبية المتزايدة من الفقراء.

إن مفتاح بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية واضح لكل ذي بصر، وهو يتمثل في دفع مسيرة التنمية الريفية. ومن المتعذر السير على طريق تحقيق تلك الأهداف دون زيادة القدرة الإنتاجية، والإنتاج، والدخل في القطاع الزراعي.

وكما أقر التقييم الخارجي الأخير لعمليات الصندوق فإن هذه المؤسسة هي المنظمة الدولية الوحيدة المنشأة لتركز جهودها حصراً على أوضاع فقراء الريف. وفي الحقيقة، وكما يشير التقرير، فإن المشكلة التي أقيم الصندوق لمجابهتها ما تزال قائمة، وستستمر على الأرجح في المستقبل القريب. وبهذا المعنى فإن الصندوق هو مورد عام حيوي في السعي العالمي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد رئيس المجلس،

لقد اكتسب الصندوق على مدى سنواته السبع والعشرين خبرة واسعة في التعاون مع فقراء الريف، ومجتمعاتهم المحلية، ومؤسساتهم لإيجاد السبل اللازمة لمساعدتهم على بناء حياة أكثر إنتاجية وأمنا.

إننا نصب اهتمامنا على ثلاث غايات أساسية هي:

- تيسير الوصول العادل إلى الأراضي، والمياه، والموارد الإنتاجية الأخرى، إلى جانب التقانة؛
- تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق؛
- تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم.

إن برامجنا تؤكد على المساواة بين الجنسين، وتوجه عناية خاصة إلى احتياجات المجموعات الأصلية والمهمشة، وتشدد على الاستدامة البيئية. إن دور الصندوق هو "الوصول إلى من يتعذر الوصول إليهم وإسماع صوت من لا صوت لهم". وإني لسعيد للغاية لأن هناك أحداثاً جانبية في دورة هذا العام مكرسة لوجهات نظر السكان الأصليين ومعنية بمنظمات المزارعين. ويذهب جزء معتبر من تمويلنا لدعم التمويل الريفي ونحن نشارك بنشاط في السنة العالمية للائتمانات الصغيرة وفي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال يمكنّ الحصول على الائتمانات الصغيرة الفقراء الذين يتلقون تحويلات من المهاجرين ادخار جزء من هذه التحويلات واستثمارها لتحسين سبل عيشهم على المدى المتوسط.

إن لدينا الآن نحو 200 برنامج ومشروع جار. وتوفر هذه البرامج والمشروعات المساعدة إلى أكثر من 100 مليون من الفقيرات والفقراء في المناطق الريفية للنهوض بأوضاعهم الحياتية.

ولقد استثمر الصندوق قرابة ثلاثة مليارات دولار في هذه الأنشطة. وبفضل التمويل المشترك فإن حجم هذه الاستثمارات قد زاد إلى أكثر من الضعف حيث بلغ 6.1 مليار دولار.

ويسرني أن أقول أن معونات الصندوق تصل الآن إلى عدد لم يسبق له مثيل من فقراء الريف.

إننا نسير في الاتجاه الصحيح. ولقد استطعنا خلال التجديد السادس أن نعبئ من الموارد ما يزيد بنسبة 20% عن التجديد السابق.

وخلال السنوات الثلاث الماضية تمكنا من زيادة حجم برنامج عملنا بنسبة 28%، بحيث وصل إلى مستوى قياسي قدره 500 مليون دولار في السنة. ولم يكن بالمستطاع القيام بذلك دون الاستثمار في إصلاح المؤسسة، وفي

الإدارة المالية، والموارد البشرية، والجودة التشغيلية، وتطوير السياسات، والاتصال، وفي تعزيز الإشراف والتقييم لبرامجنا.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية جهدنا لتدعيم كفاءة الصندوق، وشفافيته، وأثره. ويسهم الاهتمام المعزز بحوار السياسات واستقطاب التأييد في تمكيننا من وضع قضايا التنمية الزراعية والريفية على جدول الأعمال العالمي.

لقد قمنا باستحداث نظام للإرشاد الاستراتيجي يضم الإطار الاستراتيجي والاستراتيجيات البرامجية الإقليمية والقطرية، وهذا ما تستند إليه عملية إعداد ذخيرة المشروعات وبرنامج العمل والميزانية السنوية للصندوق.

كما أنشأنا نظاماً شاملاً لقياس ورصد النتائج، والأثر، والأداء، واستكملناه بمكتب مستقل للتقييم.

ونحن نصب اهتمامنا على الأثر الميداني عبر زيادة الاهتمام بالحضور الميداني وتعميم الابتكار.

وعززنا من قدرات التخطيط الاستراتيجي، والاتصال، والسياسات، والموارد البشرية. كما أن نسبة الموظفات في الفئة المهنية العليا في الصندوق وصلت إلى 40 في المائة.

وعلى مدى السنوات الأربع الماضية بدأنا، أيها المحافظون الموقرون، رحلتنا معاً لتمتين الصندوق كمؤسسة تقدم خدماتها لكم كشركاء في الكفاح ضد الفقر الريفي وفي سعيكم لتحقيق التنمية والكرامة الإنسانية أيضاً لفقراء الريف المنسيين.

وتلقى جهود الصندوق المتعلقة بالتنمية الريفية والحد من الفقر الريفي الإقرار. وقد أسهم تقرير الفقر الريفي لعام 2001 إسهاماً بارزاً في إعادة التنمية الريفية إلى جدول الأعمال الإنمائي.

وتشير مسودة تقرير التقييم الخارجي المستقل إلى أننا على قدم المساواة مع المؤسسات الإقراضية الأخرى متعددة الأطراف وأن معظم مشروعاتنا قد أصابت النجاح. ويمثل ذلك نقطة انطلاق طيبة حينما تلحظون أن برامجنا تنفذ في بعض من أشد أنحاء العالم بعداً وتهميشا. إلا أن ذلك لا يكفي، إذ أن علينا أن نفعل أفضل من ذلك، وهو ما سنفعله بالتأكيد.

وأعرب عن ترحيبي بتقرير التقييم الخارجي المستقل الذي سينجز في أبريل/نيسان. وإني لفخور بأننا خضعنا لمثل هذه الدراسة المستقلة والشفافة تماماً لجوانب الأثر، والعمليات، والتسيير، وإدارة الموارد البشرية في الصندوق. ولقد قرأ الكثير منكم بالفعل أو سمع بما خلص إليه التقرير، لأننا وزعنا كل مسودات التقرير والردود عليها على نطاق واسع في صفوف الموظفين وأعضاء المجلس التنفيذي.

السيد رئيس المجلس،

توفر مبادرات السنوات الأربع الماضية أساساً راسخاً للمستقبل. ويمثل الصندوق ذاته شراكة فريدة بين البلدان النامية، وبلدان منظمة الأوبك، وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعادت هذه الشراكة بفوائد جمة على المؤسسة، وإني أؤمن بأن قيمة مثل هذه الشراكة في عالم اليوم أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى. وخلال

السنوات القادمة فإننا سننخرط بشكل أعمق وأنشط مع كل مجموعات أعضاء الصندوق. إن من الواجب رعاية هذه الشراكة وتطويرها أكثر فأكثر بحيث يمكن لنا بلوغ مستوى أعلى من تجديد الموارد وبرنامجاً أوسع للعمل. ولا بد من أن يستند ذلك على برنامج فعال للتغيير لضمان الاستجابة إلى الاحتياجات والفرص الناشئة.

وفي هذا الصدد، فإن تقرير التقييم الخارجي يزودنا بالكثير من النظرات الثاقبة والتوصيات القيمة بشأن سبل تعزيز هذه المؤسسة.

وسنستجيب استجابة تامة لهذه النظرات والتوصيات.

ونحن نتطلع إلى طرح رد أكثر تفصيلاً وشمولية على توصيات التقييم الخارجي المستقل أمام المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان عام 2005.

ولكي يقوم الصندوق بالمزيد، وبطريقة أفضل، فإنني أعتقد أن علينا التحرك على ثلاث جبهات رئيسية.

علينا أولاً أن نوسع مواردنا بحيث يمكن لنا الوصول إلى عدد أكبر من الناس. وأود أن أرى برنامج عملنا وهو ينمو بنسبة تقرب من 10% على الأقل سنويا. وسيقوم مجلس المحافظين في دورته الحالية بإنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق. وعلينا أن نكفل إكمال المشاورات في وقت مناسب، أي بحلول نهاية هذا العام، وأن نحقق مستوى للتجديد أعلى بكثير.

وعلينا ثانياً أن نستخدم هذه الموارد بصورة أكثر كفاءة لتحقيق أثر أكثر وأشد استدامة. والعنصر الأساسي في تحقيق الأثر هو الملكية القطرية. إننا نحتاج إلى المشاركة بنشاط في صياغة وتنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر التي تقودها وتنسقها البلدان وأن نضمن اتساق جهودنا على أساس أولويات البلدان المقترضة وعملياتها. وضمن الصندوق فإننا سنعزز من فرقنا القطرية للتمكن من الانخراط بنشاط على المستوى القطري في دعم التنفيذ، وحوار السياسات، وإدارة المعارف. وسنعمل على المضي في تدعيم وظيفة السياسات التي نقوم بها وبناء الشراكات.

وفي بيئة متغيرة بسرعة، فإن الابتكار يعتبر عنصراً حاسما. وسنسعى إلى تحقيق الابتكار مع شركائنا في سبيل التوصل إلى حلول جديدة ولترويج عمليات تكرار مثل هذه الحلول وتوسيع نطاقها. وترتبط عملية اعتماد نهج منتظم لإدارة المعارف ضمن المؤسسة ارتباطاً وثيقاً بمسألة الابتكار، وهو ما ينطبق بصورة مكافئة أيضاً على إدارة المعارف مع الشركاء الإنمائيين.

وفي الحقيقة، فإن علاقات الشراكة هي الأساس ذاته الذي يستند إليه نهجنا. ولنا تعاون وثيق راسخ ومتصاعد مع الوكالات الشقيقة في روما، وبقية منظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمؤسسات المالية الأخرى متعددة الأطراف علاوة على الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والمرفق العالمي للبيئة كما أن لدينا علاقات شراكة خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة، ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وعلى سبيل المثال فإننا نقوم بالتعاون مع الائتلاف الدولي المعني بالأراضي بمساعدة سكان الريف على الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية. كما أننا نسهم

مع الآلية العالمية في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. ونقوم مع المرفق العالمي للبيئة بإدماج العناصر البيئية في برامجنا. ويتسم التمويل المشترك مع صندوق الأوبك بالقوة، وهو تمويل آخذ بالتزايد.

وتشمل علاقات الشراكة الثنائية العديدة للصندوق علاقة بعيدة العهد مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة وكذلك مبادرة تعميم الابتكار مؤخراً مع المملكة المتحدة. وبطبيعة الحال، فإن شراكاتنا الأساسية هي مع الدول الأعضاء المقترضة.

وعلينا ثالثاً أن نعزز من قدرة المؤسسة على توفير قدر أكبر وأفضل من الدعم. ويعتبر تفاني الموظفين والتزامهم بهدفنا المشترك لاستئصال الفقر والجوع من العناصر الأساسية لتحقيق ذلك. ويبذل هؤلاء الموظفون جهوداً لا تعرف الكلل. وبغية استخلاص الإمكانيات الكامنة لكل موظف في الصندوق فإننا سنمضي قدماً في تعزيز نظام وقدرات الموارد البشرية. ويعتبر التدريب والتعيين من بين المتطلبات الأساسية لتدعيم قدرات الموظفين.

كما سنواصل تطوير نظم تقارير الأداء، وضمان الجودة، والتقييم الذاتي.

ونحن بحاجة إلى ترسيخ المكاسب المحققة في السنوات الماضية في ميدان إصلاح الإدارة، وفي تنمية الموارد البشرية والمالية.

وبناء على توصيات التقييم وتجربتنا الذاتية فإننا سنخرج بخطة عمل للسنوات الأربع القادمة، خطة تتسم بدقة الهيكلية والإدارة والتمويل. وستتسم الدروس المستقاة من تنفيذ خطط عمل ومن التجديدين الخامس والسادس وبرنامج التغيير الاستراتيجي بأهمية بالغة.

السيد رئيس المجلس،

إن المد الزلزالي الذي أودى بحياة أعداد غفيرة من الناس في ديسمبر/كانون الأول يبرز مدى هشاشة أوضاع الفقراء. على أن التدفق العفوي للمساعدات لا يدل فحسب على السخاء بل وعلى إحساسنا الإنساني المشترك.

إن هذه الكارثة لم تفرق بين الأغنياء والفقراء، فالكل كابد مرارة الفقد. غير أن معاناة الفقراء أشد لأنهم يمتلكون قلة من الأصول فحسب.

وفي الصندوق فإننا نعمل مع بلداننا الأعضاء على مساعدة المجتمعات المحلية المنكوبة بالمد الزلزالي لا في مجال إعادة الإعمار فقط، بل وللتغلب أيضاً على الفقر الذي يجعلهم بهذه الهشاشة في المقام الأول.

ومن المؤكد أن انتباه العالم سيتحول مع مضي الوقت نحو وجهة أخرى. غير أن اهتمام الصندوق سيظل، حينما يحدث ذلك، منصباً على عواقب هذا المد الزلزالي، وعلى المأساة المتواصلة لظاهرة الفقر والجوع الشاملين.

السيد رئيس المجلس،

يقضي الفقراء في مختلف أنحاء العالم نحبهم كل يوم بفعل سوء التغذية، وجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، والأمراض الأخرى، والنزاعات. ويموت أكثر من مائتي ألف كل شهر نتيجة هذه الأسباب في القارة الأفريقية وحدها. كما أن الكوارث الطبيعية مثل المد الزلزالي في آسيا والأعاصير في أمريكا الوسطى تؤدي إلى تفاقم الحرمان المزمن الذي يعاني منه مئات الملايين الآخرين.

وفي الوقت ذاته فإن اللحظة لحظة واعدة. فلقد أرسى إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية إطاراً دولياً معتمداً لاستئصال الفقر.

وعلى غرار أوغندا فإن الكثير من البلدان النامية تبدي تصميماً متيناً على تركيز طاقاتها، وسياساتها، ومواردها لإنهاء الفقر، ولاسيما عبر مساندة وتيرة أسرع للتنمية الريفية.

ومثل بلجيكا، فإن العديد من البلدان المتقدمة تعهدت بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية بشكل كبير خلال السنوات المقبلة.

لقد اتسعت مواردنا في محاربة الفقر في السنوات الأربع الماضية أو لابد من أن تتضاعف في المستقبل. وبطبيعة الحال لن يحدث ذلك بين ليلة وضحاها إلا أن الأيام القليلة القادمة سوف تشهد بداية لعملية ستقترب بنا من تحقيق هذا الهدف.

في العقد الماضي، لم يتم إيلاء التنمية الريفية ما تستحقه من اهتمام من قبل المجتمع الإنمائي. وكان ذلك خطأً فادحاً. إلا أن الفقر الريفي هو جوهر سعي العالم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والوقت مناسب الآن لإعادة تحقيق التوازن المفقود.

إن تجربة الصندوق تظهر بوضوح أن الفقراء، إذا ما منحوا الفرصة، قادرون على زيادة قدراتهم الإنتاجية ودخولهم، والإفلات من هوة الفقر. إن ثلث الواحد في المائة فحسب من المساعدة الإنمائية الرسمية يمر عبر الصندوق، وفي ضوء تحدي الأهداف الإنمائية للألفية وقدرة الصندوق، فإن علينا أن نسأل أنفسنا اليوم ما إذا كانت تلك الأولويات صحيحة. هل نستطيع معاً كشركاء للتنمية أن نغير ذلك؟

إنني أعتقد بأننا نستطيع، لا، بل علينا أن نفعل ذلك.

معاً نستطيع أن نطوي صفحة الفقر الريفي.

وشكراً لكم.

**رسالة صاحب المعالي جان فرانكو فيني،**
**نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في الجمهورية الإيطالية،**
**يلقيها بالنيابة السيد جان لويجي ماغري**
**المحافظ الممثل لإيطاليا لدى الصندوق**

باسم الحكومة الإيطالية، أرحب بكم جميعاً في روما وفي هذه الدورة لمحافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وأود أن أرحب ترحيبا خاصا بفخامة السيد يوري غاغوتا موسافيني، رئيس جمهورية أوغندا، ومعالي السيد غي فيرهوفشتاد، رئيس وزراء مملكة بلجيكا.

ويسرني أن أقرأ رسالة من السيد جان فرانكو فيني، وزير خارجية إيطاليا، الذي يود أن يعرب عن تقديره للدعوة التي وجهتموها إليه لحضور هذه الدورة لمجلس محافظي الصندوق، لكنه بسبب ارتباطات رسمية مسبقة، لم يتمكن من الحضور اليوم:

*"في المرحلة الراهنة من مراحل استراتيجيات التنمية الدولية، والاهتمام المتجدد بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة، أود أن أؤكد التزام إيطاليا بدعم المنظمات الدولية التي تعمل بأنجع طريقة ممكنة على الحد من الفقر وسوء التغذية.*

*تنهض وكالات الأمم المتحدة المعنية بالأغذية والزراعة – وهي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي – التي كان لنا شرف استضافتها في روما، بمهام أكثر ما تكون تحديا. وإن إيطاليا، كجزءٍ من إيمانها القوي بالنهج متعدد الأطراف إزاء التنمية، تبذل باستمرار جهودها لتعزيز تعاونها مع هذه الوكالات، بغية زيادة قيمة المساعدة التقنية والمالية والغذائية المقدمة إلى البلدان النامية.*

*ومنذ أن تولى المجتمع الدولي إنشاء الصندوق بعد المؤتمر الأول للأغذية والزراعة الذي عقد في روما في عام 1974، دأبت إيطاليا على تقديم دعم كبير للموارد الأساسية للصندوق تسليما منها بفعالية العمل الذي يؤديه الصندوق وقيمته المضافة في الحد من الفقر الريفي. فضلا عن ذلك، سمحت المساهمات الطوعية بتنفيذ مبادرات موجهة لأهداف بعينها.*

*وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي في عام 2005، اهتماما خاصا بتركيز توجهات الاستراتيجيات الإنمائية وكذلك الموارد الثمينة المحدودة، على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما التصميم على بلوغ الهدف الإنمائي الأول وهو خفض عدد الجوعى والفقراء إلى النصف بحلول عام 2015.*

*وفي هذه السنة التي تركز فيها الاهتمام على الائتمانات الصغيرة، تود إيطاليا أن تؤكد رغبتها في المشاركة في هذه الأداة الإنمائية لما لها من أهمية خاصة للمناطق الريفية، وذلك بتقديم مساهمة إضافية قدرها خمسة ملايين*

*يورو لدعم عمل الصندوق في هذا الميدان. كما تعتزم تخصيص 30% من هذه المساهمة للبلدان التي ضربها المد الزلزالي المدمر في منطقة المحيط الهندي.*

*واسمحوا لي أن أعرب للصندوق ولجميع البلدان الأعضاء عن أطيب تمنياتنا بنجاح هذه الدورة، كما يحدونا أمل كبير في أن تشكل مداولات المجلس الأساس الذي يقوم على تعزيز قدرة الصندوق على مساعدة فقراء الريف."*

سوف أعرض الآن بعض أفكاري بشأن الصندوق بصفتي عضو في مجلس المحافظين.

في السنوات الأخيرة، حدث تحول كبير في استراتيجيات منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية لمعالجة المشكلات متزايدة الخطورة والمتعلقة بالفقر: مثل انخفاض، مستوى الدخل، والتمايز بين الجنسين، وضعف مستوى التعليم، وانتشار الأمراض وتدهور البيئة.

لقد تغير دور الصندوق منذ أواخر السبعينات عندما كانت مهمته الأصلية هي التركيز على القطاع الزراعي. وفي السنوات الأولى، كانت مهمة الصندوق تنحصر أساسا في تمويل المشروعات التي تتولى منظمات أخرى صياغتها، وكانت عبارة عن تدخلات ليست موجهة بالضرورة إلى مساعدة أشد المناطق الريفية حرمانا. غير أنه واعتبارا من تسعينات القرن الماضي، أخذ الصندوق ينخرط بشكل متزايد في تحديد المشروعات التي تركز على التدخلات التي يمكن أن تحقق أثرا كبيرا من حيث الحد من الفقر.

وكان من العناصر شديدة الأهمية في هذا التطور تزايد الوعي بأن جهود تبذل لزيادة الإنتاج الزراعي لن تكفي لتحسين الأحوال المعيشية لأشد الناس فقرا ما لم تتبع نهجا عريضا لحسم مشكلاتهم، أخذا في الاعتبار الوضع الاقتصادي العام ودور الأسواق، وإقامة الحوار مع المؤسسات، وتحقيق اللامركزية للسلطات الإدارية.

أود في هذا الصدد، أن أعرب عن تأييدي لبرنامج عمل الصندوق لعام 2005، الذي أقره المجلس التنفيذي، وأن أشيد بما حققته المنظمة من إنجازات في عام 2004. كما أرغب في التقدم بالتهنئة إلى الرئيس بوغه وموظفي الصندوق على ما أنجزوه من عمل باهر في تحقيق أهداف الصندوق.

**التزامات إيطاليا**

تدرك إيطاليا تماما مدى أهمية توفير موارد كافية للمنظمة لكي تتمكن من أداء مهمتها. وفي 19 يناير/ كانون الثاني 2005، صدر قانون يرخص بتأدية مساهمات إيطاليا في التجديد السادس لموارد الصندوق. ومن المتوقع أن يوافق البرلمان الإيطالي على هذا القانون في وقت قريب جدا.

وأود أيضا أن أعيد إلى الأذهان ما تقدمه إيطاليا من مساهمات في مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حيث دأبت إيطاليا على مساندة مشاركة الصندوق في صندوق أموال أمانة المبادرة الذي أنشأه البنك الدولي لدعم الجهات المانحة متعددة الأطراف على الصعيدين الإقليمي وشبه الإقليمي.

**موارد الصندوق ومبادراته في مجال الهيكلة**

تؤيد حكومة إيطاليا قرار المجلس التنفيذي بشأن عرض مشروع القرار الخاص بالتجديد السابع للموارد على الدورة الحالية لمجلس المحافظين، غير أنه بناء على توافق الآراء في مؤتمر مونتيري فإن وسائل التعاون المالي الدولي – مهما تكون قد حققت من نجاح في التغلب على الصعوبات الاقتصادية الكلية وفي الاستثمار في البنية الأساسية المهمة في البلدان النامية – ليست كافية في حد ذاتها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في أشد المناطق الزراعية في العالم فقرا إلا إذا حدثت تدخلات هيكلية كبرى واستمر المضي في تحرير الأسواق.

يعتبر برنامج الاستثمار الموجه إلى الترويج للمشروعات الصغيرة في المناطق الريفية من السمات الرئيسية لعمل الصندوق. ونظرا لأن صغار المنتجين الزراعيين معرضون للتقلبات المناخية العنيفة وتغيرات الطلب على منتجاتهم، فإن الترويج للمشروعات الصغيرة قد يخلق طاقات جديدة للنمو، والتي تخلق بدورها فرص العمل الذي يؤدي إلى تحسين الأحوال المعيشية لمعظم الفئات المحرومة من السكان: النساء والشباب والمعدمين. وفي هذا الصدد، ربما ينبغي للصندوق أن يخصص المزيد من الموارد لتطوير آليات لتقديم الائتمانات الصغيرة في المناطق الريفية.

**فعالية المعونة**

انتقل الآن إلى ثلاث مبادرات ترمي إلى تحسين فعالية مساعدات الصندوق وتوزيعاتها وتحقيق التوافق بين هيكل الصندوق ولوائحه التشغيلية وتلك القائمة في المؤسسات المالية الدولية الرئيسية الأخرى.

أولا، يسعدنا أن نلاحظ شفافية الإجراءات المستخدمة في تخصيص الموارد على أساس مستوى أداء البلد المستفيد.

ونلاحظ أيضا التقدم المحرز في مجال تقييم المشروعات. وبما أن الإجراءات التفصيلية لتقييم وإعداد التقارير عن تدخلات الصندوق أصبحت إجراءات راسخة، فإننا نتطلع إلى الحصول على تحليل متعمق لأثر المشروعات جنبا إلى جنب مع طرح اقتراحات مفيدة بشأن التوجه الاستراتيجي لموارد الصندوق المحدودة وإدارتها.

وأخيرا، نعرب عن تأييدنا للجهود التي يبذلها الصندوق من أجل تعزيز حضوره الميداني في البلدان المستفيدة حتى يتمكن من رفع مستوى الحوار مع المؤسسات المحلية، ورصد مختلف مراحل تنفيذ المشروعات بشكل أفضل.

وإني لعلى ثقة كبيرة من أن التناغم الذي حققته كل هذه الوسائل بغرض زيادة فعالية المعونة سوف يسهم في تعزيز دور الصندوق، ويحسن من صورته، ويدعم مكانته في العالم.

**رسالة المدير العام**
**لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،**
**السيد جاك ضيوف،**
**التي ألقاها نيابة عنه السيد ديفيد هارشاريك،**
**نائب المدير العام**

السيد رئيس المجلس،
السيد رئيس الصندوق،
السيد المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي،
المندوبون الموقرون،
سيداتي وسادتي،

يسرني أن أكون اليوم هنا وأن تتاح لي فرصة مخاطبتكم باسم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ومما يؤسف له، أن ارتباطات سابقة قد منعت المدير العام من الحضور شخصيا، ولكنه طلب مني أن أنقل إليكم تحياته وأن أؤكد لكم التزامه القوي بالعمل بصورة وثيقة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، في المعركة المشتركة ضد الجوع والفقر.

ويسرني بصفة خاصة أن أشير إلى أنه ومنذ أن تحدث المدير العام أمام هذا المجلس قبل سنة واحدة بالضبط ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية يواصلان توسيع نطاق تعاونهما وتعميقه.

السيد رئيس المجلس،

وأنا ألحظ أن جدول أعمالكم لهذا العام يتضمن حلقة مناقشات تفاعلية عن *تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: الاستثمارات الريفية والسياسات التمكينية*. وهذا الموضوع سوف يبين بالتأكيد تكاملية مهمات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والتعاون الوثيق فيما بين منظماتنا.

إن إطلاق تقرير مشروع الألفية في الشهر الماضي هنا في روما، قد أتاح في الواقع لوكالات الأمم المتحدة الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي) الفرصة لتؤكد من جديد قيمة العمل معا على تحقيق أهداف إعلان الألفية. وقد صدر في تلك المناسبة، بيان مشترك أعربنا فيه من جديد عن التزامنا بتعزيز الشراكة وإعادة تفعيل التعاون.

إن مهماتنا الخاصة بكل منا تربطنا على أوثق نحو بالهدف الإنمائي الأول للألفية وهو تخفيض الجوع والفقر بنسبة النصف. وفي الوقت الذي حدث فيه تقدم في بعض البلدان، لا يزال هناك أكثر من 850 مليون شخص في العالم يعانون من جوع مزمن. وهذا العدد آخذ الآن في الإزدياد بعد تحسن استمر لفترة عقد من الزمان. والجوع لا يقل، بل يزداد. وفي كل عام يموت أكثر من خمسة ملايين طفل لأسباب متصلة اتصالا مباشرا بسوء التغذية. وأنا أسلم بأن هذا

مظهر من مظاهر الفشل الجماعي للمجتمع الدولي في وضع سياسات وبرامج تعكس رؤية بعيدة المدى. وهناك حاجة إلى استثمارات أكبر – استثمارات أكبر لزيادة الإنتاج الزراعي وتنمية الخدمات المالية والتسويقية الريفية وغيرها من الخدمات الأساسية التي تدعمها تدابير سياساتية مناسبة. وأنا أحثكم على أن تضعوا هذا في الاعتبار عندما تنظرون في تجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في موعد لاحق من هذا الأسبوع. فالتغلب على الفقر والجوع لا يعني المحافظة على الوضع الراهن. يجب علينا جميعا أن نفعل ما هو أكثر. وأملي أن تجودوا بقدر أكبر من الموارد حتى تتاح للصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوسائل التي تمكنه من فعل ما هو اكثر.

والأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن أن تتحقق إلا بتقديم الدعم للفقراء الفاقدين للأمن الغذائي في كفاحهم للخروج من الجوع والفقر. وتشمل الفئات الأسوأ حالا الناس الذين تضرروا من الكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا، وعلى وجه التحديد من تضرروا من الفيضانات والعواصف في منطقة البحر الكاريبي وآسيا، ومن الجراد الذي دمر شمال وغرب إفريقيا ومنطقة الساحل، وبصفة خاصة أولئك المتضررين من المد الزلزالي المهول الذي اجتاح إقليم المحيط الهندي. وهذه حالات بارزة أبانت فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية عمليا فوائد علاقات العمل الوثيقة.

وقد تم في حالة الطوارئ المتعلقة بالجراد الصحراوي، تخصيص منح مساعدة تقنية من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قيمتها 3 ملايين دولار أمريكي لتتمكن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من المساعدة في تعزيز رصد تدابير المكافحة وتقدير أثرها على البيئة، فضلا عن المساعدة في وضع استراتيجية وقائية لمكافحة الجراد تستند إلى عوامل المكافحة البيولوجية. وفيما يتعلق بالتصدي لحالة طوارئ المد الزلزالي، فقد أقيم تعاون وثيق بصفة خاصة بين شعبة آسيا بدائرة إدارة البرامج التابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ودائرة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بغية تقاسم المعلومات وقيام كل منهما بتكميل مبادرات الآخر. وعلاوة على ذلك، يضطلع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في شراكة مع مركز الاستثمار بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ببعثة تسمى "بعثة تقدير احتياجات التصدي للمد الزلزالي."

بيد أننا لا نركز على حالات الطوارئ وحدها، ونحن لم ننس الملايين من الأشخاص الآخرين الذين يعانون من الحاجة الماسة. فعلى سبيل المثال يواصل مركز الاستثمار بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة توفير مجموعة كبيرة من خدمات الدعم التقنية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل تعزيز الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية متى كانت هناك حاجة لذلك. وعلى وجه التحديد، كانت هناك تطورات مثيرة جدا للاهتمام مؤخرا في ما يتعلق بتوفير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للمساعدة التقنية دعما لمشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في باكستان وكينيا فضلا عن زيادة في عدد الحلقات الدراسية المشتركة المتنوعة وغيرها من الأحداث.

ويستفاد أيضا من التعاون الجيد بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا – البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا. ويقوم مركز الاستثمار بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مثلا بدعم صياغة برامج الاستثمار الوطنية متوسطة الأجل والعروض الموجزة للمشروعات الاستثمارية المقبولة مصرفيا التي ينبغي أن تستخدمها قريبا البلدان في الحوارات التي تجريها مع شركائها الإنمائيين الثنائيين أو متعددي الأطراف، بما في ذلك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وهناك أيضا تعاون جيد بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن داء المثقبيات الإفريقي والمدارس الحقلية للمزارعين وبناء القدرات في مجال التمويل الريفي.

السيد رئيس المجلس،

بوسعي أن أعطي أمثلة أخرى. ولكن نظرا لضيق الوقت دعني أختتم كلامي بأن أؤكد لكم أن التعاون بين منظمتينا ومع برنامج الأغذية العالمي، ليس هو في أفضل حالاته فحسب، بل هو أيضا في وضع جيد جدا. والكثير من هذا لم يكن ليتحقق ياليناريت، لولا تفانيكم الشخصي والتزامكم بالشراكة. لكم التهاني، وجزيل الشكر.

وبالنيابة عن المدير العام، أتمنى للمجلس اجتماعا ناجحا غاية النجاح.

**رسالة المدير التنفيذي**
**لبرنامج الأغذية العالمي،**
**السيد جيمس ت. موريس،**
**التي ألقاها نيابة عنه السيد جان-جاك غريس،**
**نائب المدير التنفيذي**

السيد رئيس المجلس،
السيد رئيس الصندوق،
المحافظون الموقرون،
سيداتي سادتي،

إنه لمن دواعي سروري أن أخاطب مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية نيابة عن السيد جيمس ت. موريس مديرنا التنفيذي، الذي يأسف لعدم تمكنه من الحضور هنا شخصيا. وبادئ ذي بدء، دعوني أعرب عن الشكر نيابة عن برنامج الأغذية العالمي للسيد لينارت بوغه لكل العمل الجيد الذي قام به ولكونه شريكا جيدا لبرنامج الأغذية العالمي.

لقد بعثت وكالات الأمم المتحدة مجتمعة، التي تتخذ من روما مقراً لها برسالة عند إطلاق تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في يناير/كانون الثاني. وقد أعربنا مرة أخرى عن التزامنا المشترك بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحدثنا عن الصلة بين الجوع والفقر. إن ساعة الأهداف الإنمائية للألفية تنبض ونحن نرى أفريقيا وبعض الأجزاء الأخرى من العالم تتخلف عن غيرها في بلوغ الأهداف. إن سنة 2005 يمكن أن تصبح عاما "للنجاح أو الفشل": وإذا كان لنا أن نفي بالالتزام بخفض الجوع والفقر بنسبة النصف بحلول عام 2015، فعندئذ يصبح الإسراع بحثّ الخطى أمرا لا بد منه بالنسبة لنا جميعا.

ينبغي التصدي للجوع والفقر معا – فكل منهما سبب للآخر ونتيجة له. وعلى وجه التحديد، يقع على عاتق الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها والتي تركز على الهدف الإنمائي الأول للألفية وهو الجوع والفقر واجب بالغ الأهمية، لأن تحقيق هذا الهدف الأول يقود إلى تحقيق بقية الأهداف أو يساعد عليه.

إن الحد من الجوع والفقر كليهما له أثر حميد فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية: فالغذاء يمكّن الأطفال من إكمال دراستهم ويخفض وفياتهم ويحسن صحة الأم ويساعد على مكافحة الأمراض.

وبينما تتوفر لدينا تقاليد عمل أطول مع منظمة الأغذية والزراعة، لا يزال يتعين علينا استكشاف سبل للعمل مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وفي عام 2004، وردت تقارير من 13 مكتبا قطريا تابعا لبرنامج الأغذية العالمي عن التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن 14 مشروعا مختلفا.

وفي العام الماضي، قدمنا مساعدة إلى سكان الريف في المناطق الجافة من سري لانكا وبصفة خاصة للنساء والشباب وللأشخاص المنحدرين من طوائف اجتماعية دنيا. وتمكن برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية

الزراعية من تحسين الظروف المعيشية لـــ 000 80 أسرة من خلال تعليمهم أساليب الزراعة البعلية وتحديث وسائل الري وزيادة فرص الوصول إلى الادخارات والائتمانات وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق.

ويدعم برنامج الأغذية العالمي برنامج الصندوق لتنمية الري القائم على المشاركة في جمهورية تنزانيا المتحدة عن طريق تزويد المشاركين بالغذاء مقابل العمل في تشييد الطرق. وفي أبريل/نيسان 2004 كانت هناك 225 كيلومترا من الطرق التي تربط القرى بالأسواق قيد التشييد. ويتلقى العمال الذرة الصفراء والبقول وزيت الطعام من برنامج الأغذية العالمي. إن تشييد طرق الوصول إلى الأسواق يسهل توصيل المدخلات إلى المزارع كما يسهل تسويق المحاصيل.

وقد استمر تعاوننا الناجح في الصين طيلة عام 2004. وقد كفلت التدخلات التكاملية لبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصول أفقر المزارعين إلى الائتمانات وارتقاءهم فوق خط الفقر. ومنذ بداية الشراكة في عام 2001، أسهم برنامج الأغذية العالمي بـــ 000 410 طن من الأغذية بلغت قيمتها 69 مليون دولار أمريكي، بينما تمكن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من استقطاب قروض بلغت قيمتها 140 مليون دولار أمريكي مع مساهمة صينية بلغت قيمتها 250 مليون دولار أمريكي.

وهذه بعض الأمثلة الحديثة على تعاوننا في الميدان. فعلى مستوى المقر تحاول وكالتانا في كثير من الأحيان التحدث بصوت واحد سواء كان ذلك في منتديات الدعوة أو خلال الاجتماعات والأحداث التي تجري داخل ساحة الأمم المتحدة وخارجها. وتشكل كل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها جزءا من التحالف الدولي لمكافحة الجوع الذي يستهدف تعزيز التعاون فيما بين المجموعات الكثيرة الملتزمة بمكافحة الجوع، بما في ذلك منتجو الأغذية ومستهلكوها والمنظمات الدولية والحكومات ودوائر الأعمال الزراعية والعلماء والشخصيات الأكاديمية والأفراد وصانعو السياسات والمجموعات الدينية والمنظمات غير الحكومية.

وبالإضافة إلى وحدة الأصوات هذه، التي هي موضع تأييدنا وتقديرنا، نحن نعتقد أن من المهم بالنسبة للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها أن تعمل معا. وتبين لنا خبرتنا أن جهودنا المتضافرة تجلب فوائد إضافية للناس الذين هم في حاجة إلى مساعدتنا. ونحن معا نستطيع أن نجعل عام 2005 عام طفرة في مسارنا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

دعوني أختم حديثي بالإشارة إلى ملايين الأطفال الذين أشار إليهم اليوم رئيس وزراء بلجيكا والسيد هارشاريك. نعم، باستطاعتنا أن نفعل الكثير معا، ولكن العالم الذي كشف عن هذا القدر الكبير من التضامن مع ضحايا المد الزلزالي، يجب أن يبقي مستيقظا. فمازال هناك أطفال أكثر من اللازم، 000 25 طفل، يموتون يوميا في صمت لأسباب لها صلة بالجوع. ولو كان هناك، خاصة في أفريقيا، تلفزيون يصور فيلما عن طائرة بوينغ 747 مليئة بالأطفال وهي تهوي بهم كل نصف ساعة، أو لم يكن ذلك ليدفعنا إلى إلقاء نظرة أخرى على الطيران المدني؟ لقد آن الأوان لكي نلقي نظرة أخرى جادة على المساعدة الإنمائية الرسمية.

# الغايات الإنمائية للألفية:
# الاستثمارات الريفية والسياسات التمكينية

**موجز للمناقشات ألقته**
**نائبة رئيس المجلس**
**معالي السيدة نوبوكو ماتسوبارا**

لقد حظينا بمناقشات مثيرة للاهتمام وتضج بالحيوية حول القضايا المتعلقة بالاستثمارات والسياسات الداعمة للقطاع الريفي والزراعة، وبخاصة للزراعة التي يمارسها أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد تم الاعتراف بأن التنمية الريفية هي محور تحقيق الغايات الإنمائية للألفية. ولهذا، هنالك حاجة لزيادة الاستثمارات بشكل معتبر سواء المحلية منها أو تلك التي تأخذ شكل المعونة الإنمائية للزراعة والتنمية الريفية، بهدف الترويج لنمو اقتصادي عريض القاعدة. ولحسن الحظ، هنالك دلائل على وجود تغييرات بهذا الاتجاه كما يظهر من المبادرات الحديثة للعديد من الحكومات، وتوصيات تقرير مشروع الألفية. الاستثمارات هامة ولكنها غير كافية. ولنتمكن من جني ثمارها لابد لها من أن تترافق بالسياسات التمكينية المصاغة في ضوء وقائع كل بلد على حدة. وقد تم التأكيد على أنه، وفي هذا السياق، لابد للترويج لاستجابات محددة لمواقع معينة كجزء من الجهود الرامية إلى تحديد أكثر التوليفات ملاءمة بين السياسات والموارد. وتم التركيز بوجه خاص على الزراعة التي يمارسها أصحاب الحيازات الصغيرة.

كما تم الاتفاق على أنه حتى ومع أحسن توليفة من السياسات والاستثمارات الوطنية، هنالك حاجة لنظم تجارية وسياسات دولية داعمة. وبهذا الصدد، فإن تحسين وصول المنتجين الفقراء إلى الأسواق الخارجية مظهر أساسي. في الوقت ذاته، من الضروري توفير الحماية والدعم العام لفترة انتقالية بحيث يستطيع المزارعون الإبقاء على سبل معيشتهم وتشجيع القطاع الخاص للعمل في الاقتصاد الريفي. وعند وضع الأولويات الاستثمارية خلال صياغة السياسات المحلية والدولية، لابد من سماع أصوات فقراء الريف أنفسهم. وتلعب مؤسسات المجتمع المدني ورابطات ومنظمات المزارعين الفقراء دورا حاسماً في إسماع هذا الصوت، وفي دعم السياسات الإنمائية المناصرة للفقراء.

والدول الأعضاء في الصندوق مقتنعة بأن تحقيق الغايات الإنمائية للألفية ممكن. وأن القضاء على الفقر يعتمد على خيارات وأعمال البشر. الأمر يعود إلينا مجتمعين من خلال الاستثمارات والحوار الاجتماعي والأعمال الحاسمة، إننا نستطيع أن نجعل الفقر الريفي من الأمور التي عفى عليها الزمن.

**بيان نائبة رئيس مجلس المحافظين**
**معالي السيدة نوبوكو ماتسوبارا**
**في ختام الدورة الثامنة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق**

السيد الرئيس،
السادة المحافظون والمندوبون الموقرون،
سيداتي وسادتي،

وصلنا الآن إلى ختام الدورة الثامنة والعشرين لمجلس المحافظين. لقد كانت هذه الدورة حدثاً بارزاً في تاريخ الصندوق، إذ تناولت عددا من المسائل ذات الأهمية البالغة لمستقبل المنظمة، وأبرزها انتخاب رئيس الصندوق وإنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق. وكانت إعادة تعيين السيد بوغه رئيسا للصندوق وإعادة تأكيد بلدان جميع القوائم الثلاث الأعضاء في الصندوق تأييدهم له حدثاً مشهوداً.

وستظل هذه الدورة ماثلة في ذاكرتنا على الدوام بفضل ما شرفنا به السادة الضيوف الموقرون من كلمات رئيسية في الجلسة الافتتاحية. وتشرف المجلس على وجه الخصوص بالخطاب الملهم الذي ألقاه فخامة الرئيس يوري غاغوتا موسافيني رئيس جمهورية أوغندا. ورغم المكانة الدولية السامية التي يتمتع بها، إلا أن الرئيس موسافيني لم يفقد صلته بالواقع الذي يعيشه الفقراء. وقد برزت أوغندا تحت قيادته كمثالٍ قوي على قدرة أفريقيا على تحقيق النمو وتحسين أحوالها المعيشية. والواقع أن تركيزه على ضرورة إتباع نهج متكامل في مواجهة مشاكل الفقر ضماناً لتحقيق التنمية المستدامة إنما هو دعوة يجب أن نستجيب لها جميعاً بما لدينا من معارف وخبرات وموارد مالية

وألقى رئيس الوزراء البلجيكي معالي السيد غي فيرهوشتاد كلمة مؤثرة عبرت بفصاحة عن الأهمية القصوى للشراكات والتعاون على جميع المستويات. وقد كان صريحاً في دعوته إلى وحدة الصف، ليس فقط في إطار الأمم المتحدة، وإنما أيضاً في إطار الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية حتى يتسنى لنا بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ورحب السادة المحافظون برسالة السيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة التي أكدت من جديد على مدى أهمية الدور الذي يقوم به الصندوق في مكافحة الفقر الريفي ضمن جهود جماعية ترمي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أكد الأمين العام على أن 75% من الذين يعانون من الفقر المدقع يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون في معيشتهم على الأنشطة المتعلقة بالزراعة. وهكذا، فإن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يقتضي بالضرورة الحد من الفقر الريفي على أساس مستدام. وقد ألقى السيد بوغه الضوء في بيانه على التقدم الذي أحرزته المنظمة على مدى السنوات الأربع الماضية وشرح خططه الرامية إلى تعزيز المؤسسة وتوسيع نطاق برامج عملها بهدف الوصول إلى عدد أكبر من فقراء الريف خلال السنوات الأربع القادمة.

وقد سعدنا بما أعرب عنه البلد المضيف من تأييد في الرسالة التي بعث بها صاحب المعالي جان فرانكو فيني نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية الإيطالية، والتي ألقاها بالنيابة عنه صاحب السعادة جان لويجي

ماغري. وأود أن أعرب باسم زملائي المحافظين عن تقديرنا للحكومة الإيطالية على هذا التعبير المجسد عن التزامها تجاه الصندوق والذي شهد عليه الإعلان عن عزمها المساهمة بمبلغ خمسة ملايين يورو إضافية دعماً لنشاط الصندوق في مجال تقديم الائتمانات متناهية الصغر. وهو مثال ينبغي أن يدفعنا إلى التأمل وإلى أن نحذو حذوه جميعاً في خلال فترة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق.

وفي الوقت الذي يبدو فيه عام 2015 قريباً منا ولا يزال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعيداً عنا، كانت الرسالة التي بعث بها السيد جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والتي ألقاها باسمه السيد دافيد هارشاريك، والرسالة التي بعث بها السيد جيمس موريس المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، التي حملها إلينا السيد جان جاك غريس، بمثابة دفعة قوية لشد أزرنا. والواقع أن التعاون الوثيق بين الصندوق والمنظمتين الشقيقتين في روما، والذي أصبح الآن أقوى من أي وقت مضى، قد أتى ثماره من أجل الفقراء والجوعى في العالم. وتثبت الأمثلة والواقع أن نجاح جهودنا المشتركة التي أشارت إليها الرسالتان إنما تشهد على حجم ما نستطيع أن نحققه معاً.

وبالرغم من الفوارق الجغرافية والثقافية، فقد تحدث السادة المحافظون من منطلق فكر واحد تأييدا للمهمة المنوطة بالصندوق، حيث أشادوا بالعمل الجدير بالثناء الذي يجري تحقيقه، ودعوا الصندوق إلى مواصلة جهوده في تخليص البشرية من وصمة الفقر.

وقد أعاد المجلس تعيين السيد لينارت بوغه رئيساً للصندوق لفترة ثانية. واسمحوا لي أن أتوجه، مرة أخرى باسم جميع الحاضرين، بالتهنئة إلى سيادته، ونتعهد بأن نؤيد بلا تحفظ مسعاه في جعل هذه المنظمة أكثر كفاءة وفاعلاً حاسماً في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

السادة المحافظون الموقرون،

بدأنا أعمال هذه الدورة رسمياً بأسلوب إيجابي للغاية، حيث ووفق على طلب العضوية المقدم من جمهورية كيريباتي التي ستصبح الدولة العضو رقم 164 في الصندوق. الذي يقوى بقوة أعضائه. وإنني على ثقة من أنني أعبر بذلك عن رأي جميع السادة المحافظين بانضمام العضو الجديد إلينا.

بعد الاستماع إلى رسائل التأييد من الدول الأعضاء، لمس السادة المحافظون الآثار المالية الإيجابية المشار إليها في التقرير الخاص بالتجديد السادس لموارد الصندوق. وقد بلغت قيمة وثائق المساهمات المستلمة والمدفوعات المؤداة من التعهدات غير المؤيدة بوثائق مساهمات ما يعادل 87.6% من مجموع التعهدات، أي بزيادة نسبتها 21.3% منذ الدورة السابقة. ومع بلوغ المدفوعات 270 مليون دولار أمريكي، أي ما يربو على 50% من قيمة التعهدات، أصبح الصندوق قادراً على زيادة برنامج العمل ومن ثم توسيع نطاق شموله للمستفيدين النهائيين، أي فقراء الريف.

الأمل معقود على أن تكفل الدورة الحالية تكرار ما تحقق من نجاح في التجديد السادس للموارد، بل وتوسيع نطاقه، وأن يكون الصندوق في موقف يسمح له بزيادة مستوى عملياته. وفي هذا الصدد، ومع مراعاة أن فترة التجديد السادس للموارد سوف تنتهي في ديسمبر/كانون الأول 2006، فقد تم إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع

لموارد الصندوق. وقد عهدنا بهذا العمل إلى أعضاء هيئة المشاورات وأتمنى لهم، باسم جميع زملائي المحافظين، كل النجاح في القيام بمهامهم.

إن أهمية هذا العمل أمر غني عن البيان. لقد سمعنا خلال هذه الدورة مراراً وتكراراً، كيف أن العمل الذي يؤديه الصندوق له أهمية قصوى في ضمان بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدها قادة العالم في عام 2000 وتحويل الآمال إلى واقع. وبهذا الصدد فإن إعلان رئيس وزراء بلجيكا عن عزم بلاده على العمل للوصول إلى تحقيق هدف تخصيص 0.7% من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدات إنمائية رسمية قد قوبل بما يسحقه من تقدير. لقد حان الوقت ليقوم كل منا بترجمة هذه الأهداف إلى عمل فعلي، ولنكفل توفير الموارد اللازمة للصندوق لكي يقوم بما هو جدير بالقيام به، وهو مساعدة فقراء الريف على التغلب على الفقر.

لقد اعتمد مجلس المحافظين الميزانية الإدارية للصندوق ولمكتب التقييم المستقل لعام 2005، كما تم اعتماد البند الخاص بمصروفات المقر الجديد للصندوق، وأود أن أغتنم هذه المناسبة لكي أعرب عن تقديرنا العميق للحكومة الإيطالية على تمكينها الصندوق من الحصول أخيرا على المقر الرسمي المناسب له في مبنى واحد، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الوضع الأمني للموظفين، بل وأيضا زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها ككل.

وقد عُرض على مجلس المحافظين تقرير شامل عن التقدم المحرز في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، ورحب المجلس بنتائج تقدير الأداء السنوي الأول ودورة تخصيص الموارد.

وتضمن التقرير الخاص بسير العمل في برنامج التغيير الاستراتيجي أحدث المعلومات المتعلقة بالتوجهات الجديدة لهذا البرنامج في أعقاب إعادة فحصه وتنفيذه بشكل فعال نتيجة للاستعراض الذي تم لأنشطته في عام 2004.

وعرض الائتلاف الدولي المعني بالأراضي الدروس المستفادة من أنشطته في عام 2004، وأبرز حاجة فقراء الريف المستمرة إلى تأمين حصولهم على الأراضي وتوفير الفرص التي تمكنهم من التأثير في اتخاذ القرارات على المستويين الوطني والدولي. كذلك قدمت الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تقريراً عن أنشطتها في عام 2004، مبينةً ما حققته من إنجازات حتى تاريخه في بناء الشراكات وتعبئة الموارد في إطار خطة عمل الآلية العالمية للفترة 2003–2006.

السادة المحافظون الموقرون،

أود الآن أن أعرب عن امتناني للشرف الذي أسبغتموه علي بالعمل في هيئة مكتب مجلس المحافظين. وأتوجه بالشكر إلى رئيس المجلس وزميلي نائب الرئيس على التعاون الرائع الذي اتسمت به رئاستنا الجماعية للدورتين الماضيتين، وأتوجه إليكم جميعاً بالشكر على تفضلكم بتسيير أعمالنا.

ونتوجه بكل الشكر إلى موظفي الصندوق الذين تفانوا في أداء عملهم في تنظيم هذا المؤتمر بهذا الأسلوب المتميز. وأود أن أضيف أيضاً أن أعضاء لجنتي التصويت وفرز الأصوات يستحقون ثناءً خاصاً على ما أبدوه من كفاءة في القيام بهذه المهمة الشاقة والحساسة. كما يجدر توجيه الثناء الخاص إلى جميع من أدوا واجبهم خلف المسرح

والذين بدونهم لن ينجح أي مؤتمر، ويأتي على رأس هؤلاء المترجمون الفوريون والموظفون التقنيون، فضلاً عن من يظهرون للعيان بهذا الأسلوب الهادئ، وأعني بهم السعاة.

أتوجه مرة أخرى بالتهنئة إلى الرئيس بوغه على إعادة تعيينه وعلى العمل الضخم الذي نهض به في فترة ولايته الأولى. فقد شهدت السنوات الأربع الماضية العديد من التغييرات في المنظمة وممارساتها التشغيلية. وهو ما يعبر عن الرؤية الثاقبة لقيادته العليا، وهي الرؤية التي صادق عليها المجلس بالتأكيد على أن السيد بوغه يمكن أن يستمر في قيادة المنظمة لتزداد قوة وفعالية بتأييد من الدول الأعضاء.

سيداتي وسادتي،

إن تاريخ أي منظمة يمر بمنعطفات عديدة، كبرت أم صغرت، وقد برهنت هذه الدورة على مدى أهمية كل من هذه المنعطفات في ترسيخ قواعد هذه المؤسسة ومستقبلها. ويجب أن يستمر عملنا بالتجديد السابع للموارد حيث أن زيادة موارد المنظمة ومن ثم مستوى عملياتها، هو وحده الذي يمكّن الصندوق من تنفيذ المهمة المنوطة به على الوجه الأكمل. فلندع هذه المهمة نصب أعيننا دائماً لأن تمكين الفقراء من التغلب على الفقر هو مهمتنا وهو مسؤوليتنا وهو ما تعهدنا به للمستفيدين. فهيا بنا للوفاء بهذه المهمة.

وبهذا، أعلن ختام أعمال الدورة الثامنة والعشرين لمجلس المحافظين.

Distribution: Limited GC 28/INF.8/REV.2 18 February 2005
Arabic/English
French/Spanish

**الملحق الأول**

**IFAD**
**INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT**
**Governing Council – Twenty-Eighth Session**
Rome, 16-17 February 2005

# قائمة بالمشاركين في الدورة الثامنة والعشرين لمجلس المحافظين

# LIST OF PARTICIPANTS AT THE TWENTY-EIGHTH SESSION OF THE GOVERNING COUNCIL

# LISTE DES PARTICIPANTS A LA VINGT-HUITIEME SESSION DU CONSEIL DES GOUVERNEURS

# LISTA DE LOS PARTICIPANTES EN EL 28° PERÍODO DE SESIONES DEL CONSEJO DE GOBERNADORES

رئيس المجلس:
Chairperson: Nelson Machado (Brazil)
Président: نيلسون ماشادو (البرازيل)
Presidente:

نائبا رئيس المجلس:
Vice-Chairpersons: Nobuko Matsubara (Japan)
Vice-Présidents: نوبوكو ماتسوبارا (اليابان)

Vicepresidentes: Seraj Addin S.A. Essa (Libyan Arab Jamahiriya)
سراج الدين ساسي عيسى (الجماهيرية العربية الليبية)

## الملحق الأول

# الدول الأعضاء

**MEMBER STATES**

**ÉTATS MEMBRES**

**ESTADOS MIEMBROS**

**AFGHANISTAN**

| | |
|---|---|
| Governor | Mostapha ZAHER<br>Ambassador<br>Permanent Representative of the Islamic Republic of Afghanistan to IFAD<br>Rome |
| Alternate Governor | Abdul Razak AYAZI<br>Agricultural Attaché<br>Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Afghanistan to IFAD<br>Rome |

**ALBANIA**

| | |
|---|---|
| Governor | Agron DUKA<br>Minister for Agriculture and Food<br>Tirana |
| Alternate Governor | Pavli ZERI<br>Ambassador of the Republic of Albania to the United Nations Food and Agriculture Agencies<br>Rome |
| Adviser | Arben MOLLA<br>Director<br>Project Coordination<br>Ministry of Agriculture and Food<br>Tirana |

**الملحق الأول**

**ALBANIA (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | Vera CARA<br>Second Secretary<br>Alternate Permanent Representative of the Republic of Albania to the United Nations Food and Agriculture Agencies<br>Rome |

**ALGERIA**

| | |
|---|---|
| Gouverneur | Said BARKAT<br>Ministre de l'agriculture et du développement rural<br>Alger |
| Gouverneur suppléant | Mokhtar REGUIEG<br>Ambassadeur de la République algérienne démocratique et populaire auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Larbi BOUMAZA<br>Directeur d'études<br>Direction générale du budget<br>Ministère des finances<br>Alger |
| Conseiller | Idir BAIS<br>Directeur de la programmation, des investissements et des études économiques<br>Ministère de l'agriculture et du développement rural<br>Alger |
| Conseiller | Nasr-Eddine RIMOUCHE<br>Ministre plénipotentiaire<br>Représentant permanent adjoint de la République algérienne démocratique et populaire auprès du FIDA<br>Rome |

**الملحق الأول**

**ALGERIA (continued)**

| | |
|---|---|
| Conseiller | Habiba DJERIR<br>Secrétaire diplomatique<br>Représentant permanent suppléant<br>de la République algérienne<br>démocratique et populaire<br>auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Rafik MOUDACHE<br>Attaché diplomatique<br>Chargé du Dossier du<br>Fond international pour le<br>développement rural<br>Direction générale pour les<br>relations multilatérales<br>Ministère des affaires étrangères<br>Alger |
| Conseiller | Ait-Amer AOMAR MEZIANE<br>Directeur d'études<br>Ministère de l'agriculture et<br>du développement rural<br>Alger |

**ANGOLA**

| | |
|---|---|
| Gouverneur | Gilberto Buta LUTUCUTA<br>Ministre de l'agriculture et<br>du développement rural<br>Luanda |
| Gouverneur suppléant<br>(provisoire) | Isabel Mercedes DA SILVA FEIJÓ<br>Ministre Conseiller<br>Chargé d'affaires, a.i.<br>Représentant permanent adjoint<br>de la République d'Angola<br>auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Afonso Pedro CANGA<br>Directeur général<br>Institut du développement agraire<br>Ministère de l'agriculture et<br>du développement rural<br>Luanda |

**الملحق الأول**

**ANGOLA (continued)**

| | |
|---|---|
| Conseiller | Pedro Agostinho KANGA<br>Directeur de Cabinet<br>Coopération internationale<br>Ministère de l'agriculture et<br>du développement rural<br>Luanda |
| Conseiller | Tobias LOPES<br>Directeur adjoint<br>Cabinet du Ministre de l'agriculture<br>et du développement rural<br>Luanda |
| Conseiller | Kiala Kia MATEVA<br>Conseiller<br>Représentant permanent adjoint<br>de la République d'Angola<br>auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Carlos Alberto AMARAL<br>Conseiller<br>Représentant permanent suppléant<br>de la République d'Angola<br>auprès du FIDA<br>Rome |

**ARGENTINA**

| | |
|---|---|
| Gobernador | Victorio María José TACCETTI<br>Embajador de la República Argentina<br>ante el FIDA<br>Roma |
| Gobernador Suplente | Hilda GABARDINI<br>Ministra<br>Representante Permanente Adjunta<br>de la República Argentina<br>ante el FIDA<br>Roma |

## الملحق الأول

**AUSTRIA**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Herbert JÄGER<br>Minister<br>Embassy of the Republic of Austria<br>Rome |
| Adviser | Klaus OEHLER<br>Deputy Director<br>International Finance Institutions<br>Federal Ministry of Finance<br>Vienna |

**AZERBAIJAN**

| | |
|---|---|
| Governor | Emil Zulfugar Oglu KARIMOV<br>Ambassador of the Republic of Azerbaijan to IFAD<br>Roma |
| Alternate Governor (acting) | Arif ABBASOV<br>Third Secretary<br>Embassy of the Republic of Azerbaijan<br>Roma |

**BANGLADESH**

| | |
|---|---|
| Governor | M. Saifur RAHMAN<br>Minister for Finance and Planning<br>Dhaka |
| Alternate Governor (acting) | Anwarul Bar CHOWDHURY<br>Ambassador<br>Permanent Representative of the People's Republic of Bangladesh to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Nasrin AKHTER<br>Counsellor (Economic Affairs)<br>Alternate Permanent Representative of the People's Republic of Bangladesh to IFAD<br>Rome |

## الملحق الأول

**BELGIUM**

| | |
|---|---|
| Gouverneur | Jean DE RUYT<br>Ambassadeur du Royaume de<br>Belgique auprès du FIDA<br>Rome |
| Gouverneur suppléant | Philip HEUTS<br>Conseiller<br>Coopération internationale<br>Représentant permanent suppléant<br>du Royaume de Belgique<br>auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Christian PANNEELS<br>Conseiller<br>Chef de la Direction des Programmes<br>multilatéraux et européens<br>Direction générale de la Coopération<br>au développement<br>Service public fédéral des<br>affaires étrangères du<br>Royaume de Belgique<br>Bruxelles |
| Conseiller | John CORNET D'ELZIUS<br>Ministre Conseiller<br>Affaires multilatérales<br>Représentant permanent adjoint<br>du Royaume de Belgique<br>auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Dirk TEERLINCK<br>Chef du service Fonds de survie<br>Direction générale de la Cooperation<br>au développement<br>Service public fédéral des<br>affaires étrangères du<br>Royaume de Belgique<br>Bruxelles |

**BELIZE**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Nunzio D'ANGIERI<br>Ambassador of Belize<br>to Italy<br>Rome |

## الملحق الأول

**BENIN**

| | |
|---|---|
| Gouverneur (provisoire) | Gaston C. DOSSOUHOUI<br>Directeur de Cabinet<br>Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche<br>Cotonou |
| Conseiller | Sébastien ADJAHATODE<br>Directeur de la Programmation et de la prospective<br>Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche<br>Cotonou |
| Conseiller | Abdoulaye Soulé MANIGUI<br>Directeur de l'agriculture<br>Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche<br>Cotonou |

**BHUTAN**

| | |
|---|---|
| Governor | Sangay NGEDUP<br>Minister for Agriculture<br>Thimphu |
| Adviser | Tenzin CHOPHEL<br>Planning Officer<br>Planning and Policy Division<br>Ministry of Agriculture<br>Thimphu |
| Adviser | Chitem TENZIN<br>First Secretary<br>Permanent Mission of the Kingdom of Bhutan to the United Nations<br>Geneva |

**BOLIVIA**

| | |
|---|---|
| Gobernador | Moira PAZ ESTENSSORO<br>Embajadora de la República de Bolivia ante el FIDA<br>Roma |

## الملحق الأول

**BOLIVIA (continued)**

| | |
|---|---|
| Gobernador Suplente | Freddy ABASTOFLOR CÓRDOVA<br>Ministro Consejero<br>Representante Permanente Alterno<br>de la República de Bolivia<br>ante el FIDA<br>Roma |

**BOSNIA AND HERZEGOVINA**

| | |
|---|---|
| Governor | Lukša ŠOLJAN<br>Ambassador of Bosnia and Herzegovina<br>to the United Nations Agencies for<br>Food and Agriculture<br>Rome |
| Alternate Governor | Sabahka RADJO<br>Minister Counsellor<br>Alternate Permanent Representative<br>of Bosnia and Herzegovina to the<br>United Nations Agencies for<br>Food and Agriculture<br>Rome |

**BRAZIL**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Nelson MACHADO<br>Minister of State for Planning,<br>Budget and Management, a.i.<br>Brasilia, D.F. |
| Alternate Governor | José Carlos DA ROCHA MIRANDA<br>Secretary of International Affairs<br>Ministry of Planning, Budget<br>and Management<br>Brasilia, D.F. |
| Adviser | Guilherme CASSEL<br>Vice-Minister for Agrarian Development<br>Brasilia, D.F. |
| Adviser | Flávio MIRAGAIA PERRI<br>Ambassador of the Federative<br>Republic of Brazil to IFAD<br>Rome |

**الملحق الأول**

**BRAZIL (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | Maria Theresa LAZARO<br>Minister Counsellor<br>Deputy Permanent Representative<br>of the Federative Republic<br>of Brazil to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Celso MENDES DE CARVALHO<br>International Adviser<br>Ministry of Agrarian Development<br>Brasilia, D.F. |

**BURKINA FASO**

| | |
|---|---|
| Gouverneur<br>(provisoire) | Salif DIALLO<br>Ministre d'État<br>Ministre de l'agriculture, de l'hydraulique<br>et des ressources halieutiques<br>Ouagadougou |
| Gouverneur suppléant | Mamadou SISSOKO<br>Ambassadeur du Burkina Faso<br>auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Barthélémy YAMEOGO<br>Ministre Conseiller<br>Représentant permanent suppléant<br>du Burkina Faso auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Boubakar CISSÉ<br>Conseiller économique<br>Représentant permanent adjoint<br>du Burkina Faso auprès du FIDA<br>Rome |

**BURUNDI**

| | |
|---|---|
| Gouverneur<br>(provisoire) | Faustin NDISABIYE<br>Ambassadeur de la République<br>du Burundi en Italie<br>Rome |

**BURUNDI (continued)**

| | |
|---|---|
| Conseiller | Ernest NDABASHINZE<br>Conseiller<br>Ambassade de la République du Burundi<br>Rome |

**CAMEROON**

| | |
|---|---|
| Gouverneur | Abdoulaye ABOUBAKARY<br>Secrétaire d'État au Ministère de l'agriculture et du développement rural<br>Yaoundé |
| Gouverneur suppléant | Michael TABONG KIMA<br>Ambassadeur de la République du Cameroun auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Médi MOUNGUI<br>Deuxième Conseiller<br>Représentant permanent adjoint de la République du Cameroun auprès du FIDA<br>Rome |

**CANADA**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Roger EHRHARDT<br>Director-General<br>International Financial Institutions Division<br>Multilateral Programmes Branch<br>Canadian International Development Agency<br>Gatineau, Québec |
| Adviser | Yvon MARSOLAIS<br>Senior Programme Manager<br>International Financial Institutions Division<br>Multilateral Programmes Branch<br>Canadian International Development Agency<br>Gatineau, Québec |

**CANADA (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | James MELANSON<br>Counsellor<br>Deputy Permanent Representative<br>of Canada to the United Nations<br>Food and Agriculture Agencies<br>Rome |
| Adviser | Charles PARKER<br>Counsellor (Development)<br>Alternate Permanent Representative<br>of Canada to the United Nations<br>Food and Agriculture Agencies<br>Rome |

**CHAD**

| | |
|---|---|
| Gouverneur | Laokein MEDARD<br>Ministre de l'agriculture<br>N'Djaména |

**CHILE**

| | |
|---|---|
| Gobernador | Eduardo ARAYA ALEMPARTE<br>Embajador de la República de Chile<br>ante el FIDA<br>Roma |
| Asesor | Sergio INSUNZA<br>Agregado<br>Representante Permanente Alterno<br>de la República de Chile<br>ante el FIDA<br>Roma |

**CHINA**

| | |
|---|---|
| Governor | LI Yong<br>Vice-Minister for Finance<br>Beijing |
| Alternate Governor<br>(acting) | ZHANG Wencai<br>Deputy Director-General<br>Ministry of Finance<br>Beijing |

**CHINA (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | MA Shiqing<br>Minister Plenipotentiary<br>Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Agencies for Food and Agriculture<br>Rome |
| Adviser | HU Yanan<br>Counsellor<br>Alternate Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Agencies for Food and Agriculture<br>Rome |
| Adviser | WANG Bing<br>Director<br>Ministry of Finance<br>Beijing |
| Adviser | WANG Xiaolong<br>Director<br>Ministry of Finance<br>Beijing |
| Adviser | DING Guoguang<br>Director<br>Agricultural Department<br>Ministry of Finance<br>Beijing |
| Adviser | YE Anping<br>First Secretary<br>Alternate Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Agencies for Food and Agriculture<br>Rome |
| Adviser | WU Wenzhi<br>Deputy Director<br>Ministry of Finance<br>Beijing |

**CHINA (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | CHENG Zhijun<br>Secretary<br>Ministry of Finance<br>Beijing |
| Adviser | LI Qian<br>Project Officer<br>Ministry of Finance<br>Beijing |

**COLOMBIA**

| | |
|---|---|
| Gobernador<br>(interino) | Juan Carlos SÁNCHEZ FRANCO<br>Primer Secretario<br>Representante Permanente Alterno<br>de la República de Colombia<br>ante el FIDA<br>Roma |

**CONGO**

| | |
|---|---|
| Gouverneur | Jeanne DAMBENDZET<br>Ministre de l'agriculture, de l'élevage<br>et de la pêche<br>Brazzaville |
| Gouverneur suppléant | Mamadou KAMARA DEKAMO<br>Ambassadeur de la République du Congo<br>auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Rufin Gabriel AMBERO<br>Ministre Conseiller<br>Représentant permanent adjoint<br>de la République du Congo<br>auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Emile ESSEMA<br>Deuxième Conseiller<br>Représentant permanent adjoint<br>de la République du Congo<br>auprès du FIDA<br>Rome |

**CONGO (continued)**

| | |
|---|---|
| Conseiller | Irène IBARA<br>Coordinatrice du Project FIDA<br>Brazzaville |
| Conseiller | Sébastien Magloire NSE<br>Directeur général du Projet d'appui à la commercialisation et aux initiatives locales<br>Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche<br>Brazzaville |
| Conseiller | Guy Jean-Claude OKOULATSONGO<br>Premier Secrétaire<br>Ambassade de la République du Congo<br>Rome |
| Conseiller | Mylène ITOUA<br>Attachée de presse<br>Rome |

**COSTA RICA**

| | |
|---|---|
| Gobernador | Victoria GUARDIA ALVARADO DE HERNÁNDEZ<br>Embajadora de la República de Costa Rica ante el FIDA<br>Roma |
| Gobernador Suplente | Yolanda GAGO PÉREZ<br>Ministra Consejera<br>Representante Permanente Alterna de la República de Costa Rica ante el FIDA<br>Roma |

**CÔTE D'IVOIRE**

| | |
|---|---|
| Gouverneur (provisoire) | Richard Gbaka ZADY<br>Ambassadeur de la République de Côte d'Ivoire auprès des organisations spécialisées des Nations Unies<br>Rome |

**الملحق الأول**

**CÔTE D'IVOIRE (continued)**

| | |
|---|---|
| Gouverneur suppléant (provisoire) | Aboubakar BAKAYOKO<br>Conseiller<br>Représentant permanent adjoint de la République de Côte d'Ivoire auprès des organisations spécialisées des Nations Unies<br>Rome |

**CROATIA**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Vlado MATIJASIC<br>Counsellor<br>Alternate Permanent Representative of the Republic of Croatia to the United Nations Agencies for Food and Agriculture<br>Rome |
| Adviser | Zlata PENIC-IVANKO<br>First Secretary<br>Alternate Permanent Representative of the Republic of Croatia to the United Nations Agencies for Food and Agriculture<br>Rome |

**CUBA**

| | |
|---|---|
| Gobernador Suplente | Alfredo Néstor PUIG PINO<br>Embajador de la República de Cuba ante los Organismos de las Naciones Unidas<br>Roma |

**CYPRUS**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Gabriel ODYSSEOS<br>Agricultural Attaché<br>Alternate Permanent Representative of the Republic of Cyprus to the United Nations Agencies for Food and Agriculture<br>Rome |

## الملحق الأول

**DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA**

| | |
|---|---|
| Governor | KIM Yong Suk<br>Vice-Minister for Agriculture<br>Pyongyang |
| Alternate Governor | CHOE Taek San<br>Ambassador of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD<br>Rome |
| Adviser | YUN Su Chang<br>Minister<br>Deputy Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD<br>Rome |
| Adviser | JONG Sun Won<br>Secretary-General<br>National Committee of the Democratic People's Republic of Korea for FAO<br>Ministry of Foreign Affairs<br>Pyongyang |
| Adviser | RI Yong Ho<br>Second Secretary<br>Alternate Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD<br>Rome |

**DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO**

| | |
|---|---|
| Gouverneur suppléant (provisoire) | Edouard Umba ILUNGA<br>Ambassadeur de la République démocratique du Congo auprès des organisations spécialisées des Nations Unies<br>Rome |

**الملحق الأول**

**DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO (continued)**

| | |
|---|---|
| Conseiller | Innocent MOKOSA MANDENDE<br>Ministre Conseiller<br>Représentant permanent adjoint de la République démocratique du Congo auprès des organisations spécialisées des Nations Unies<br>Rome |
| Conseiller | Ngoie LUBEMBEY BENOÎT<br>Premier Secrétaire<br>Ambassade de la République démocratique du Congo<br>Rome |

**DENMARK**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Kristian HØJERSHOLT<br>Minister<br>Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Denmark to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Jakob SMITH MADSEN<br>Attaché<br>The Royal Danish Embassy<br>Rome |

**DJIBOUTI**

| | |
|---|---|
| Gouverneur | Dini Abdallah BILILIS<br>Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la mer chargé des Ressources hydrauliques<br>Djibouti |
| Gouverneur suppléant<br>(provisoire) | Djama Mahamoud DOUALEH<br>Secrétaire général<br>Ministère de l'agriculture de l'élevage et de la mer<br>Djibouti |

**الملحق الأول**

**DJIBOUTI (continued)**

| | |
|---|---|
| Conseiller | Awes A. AWES<br>Officier du Protocole<br>Consulat de la République<br>de Djibouti<br>Rome |

**DOMINICAN REPUBLIC**

| | |
|---|---|
| Gobernador | Mario ARVELO CAAMAÑO<br>Embajador<br>Representante Permanente de<br>la República Dominicana ante<br>el FIDA<br>Roma |

**ECUADOR**

| | |
|---|---|
| Gobernador | Emilio IZQUIERDO MIÑO<br>Embajador de la República del Ecuador<br>ante los Organismos de las<br>Naciones Unidas<br>Roma |
| Gobernador Suplente | Sandro CELI<br>Primer Secretario<br>Rapresentante Permanente Alterno<br>de la República del Ecuador<br>ante los Organismos de las<br>Naciones Unidas<br>Roma |

**EGYPT**

| | |
|---|---|
| Governor | Ahmed Abdelmoneim ALLEITHY<br>Minister for Agriculture<br>and Land Reclamation<br>Cairo |
| Alternate Governor | Helmy Abdel Hamid BEDEIR<br>Ambassador of the Arab Republic<br>of Egypt to the United Nations<br>Food and Agriculture Agencies<br>Rome |

## الملحق الأول

**EGYPT (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | Abdel Azim AL-TANTAWY<br>Head of the Agricultural Research Center<br>Ministry of Agriculture and Land Reclamation<br>Cairo |
| Adviser | Mariam MOUSSA<br>Minister Plenipotentiary for Agricultural Affairs<br>Deputy Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies<br>Rome |
| Adviser | Yasser SOUROUR<br>Second Secretary<br>Embassy of the Arab Republic of Egypt<br>Rome |

**EL SALVADOR**

| | |
|---|---|
| Gobernador (interino) | María Eulalia JIMÉNEZ ZEPEDA<br>Ministra Consejera<br>Representante Permanente Adjunta de la República de El Salvador ante el FIDA<br>Roma |

**ERITREA**

| | |
|---|---|
| Governor | Arefaine BERHE<br>Minister for Agriculture<br>Asmara |
| Alternate Governor | Zemede TEKLE WOLDETATIOS<br>Ambassador of the State of Eritrea to Italy<br>Rome |

**الملحق الأول**

**ERITREA (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | Yohannes TENSUE<br>First Secretary<br>Alternate Permanent Representative<br>of the State of Eritrea to IFAD<br>Rome |

**ETHIOPIA**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Mengistu HULLUKA DEYAS<br>Ambassador of the Federal<br>Democratic Republic of Ethiopia<br>to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Eshetu YISMA<br>First Secretary<br>Head of Political Affairs<br>Embassy of the Federal Democratic<br>Republic of Ethiopia<br>Rome |

**FINLAND**

| | |
|---|---|
| Governor | Hannu KYRÖLÄINEN<br>Director-General<br>Department for Global Affairs<br>Ministry of Foreign Affairs<br>Helsinki |
| Adviser | Kari JANTUNEN<br>Counsellor<br>Unit for Development<br>Financing Institutions<br>Department of Global Affairs<br>Ministry of Foreign Affairs<br>Helsinki |
| Adviser | Heidi PIHLATIE<br>Minister Counsellor<br>Permanent Representative<br>of the Republic of Finland<br>to the United Nations Food<br>and Agriculture Agencies<br>Rome |

**FINLAND (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | Kaisa KARTTUNEN<br>Counsellor (Agriculture)<br>Deputy Permanent Representative<br>of the Republic of Finland<br>to the United Nations Food<br>and Agriculture Agencies<br>Rome |

**FRANCE**

| | |
|---|---|
| Gouverneur | Odile RENAUD-BASSO<br>Chef du Service des affaires<br>européennes et internationales<br>Direction du Trésor<br>Ministère de l'économie,<br>des finances et de l'industrie<br>Paris |
| Conseiller | Alain GUILLOUËT<br>Ministre Conseiller<br>Chef de la Mission économique<br>Ambassade de France en Suisse<br>Berne |
| Conseiller | Sophie DE-CASTELNAU<br>Adjoint au Chef de Bureau<br>Aide au développement<br>Institutions multilatérales de développement<br>Direction du Trésor<br>Ministère de l'économie,<br>des finances et de l'industrie<br>Paris |
| Conseiller | Marie-Paule FONTAINE<br>Deuxième Secrétaire<br>Représentant permanent adjoint<br>de la République française auprès de<br>l'Organisation des Nations Unies pour<br>l'alimentation et l'agriculture<br>Rome |

**GABON**

| | |
|---|---|
| Gouverneur | Faustin BOUKOUBI<br>Ministre de l'agriculture, de l'élevage<br>et du développement rural<br>Libreville |

**الملحق الأول**

**GABON (continued)**

| | |
|---|---|
| Gouverneur suppléant | Yolande BIVIGOU<br>Directeur national des projets FIDA<br>Ministère de l'agriculture, de l'élevage et du développement rural<br>Libreville |
| Conseiller | Vincent BOULÉ<br>Ambassadeur de la République gabonaise auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Ivone Alves DIAS DA GRAÇA<br>Premier Conseiller<br>Représentant permanent adjoint de la République gabonaise auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Louis Stanislas CHARICAUTH<br>Conseiller<br>Représentant permanent suppléant de la République gabonaise auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Jean-Pierre LEGUAMA<br>Assistant du Ministre de l'agriculture, de l'élevage et du développement rural<br>Libreville |

**GAMBIA**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Yusupha ALIEU KAH<br>Ambassador of the Republic of the Gambia to IFAD<br>Brussels |

**GEORGIA**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Nugzar SARJVELADZE<br>First Deputy Minister for Agriculture<br>Tbilisi |

**GEORGIA (continued)**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Zaal GOGSADZE<br>Ambassador of Georgia<br>to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Noe KHOZREVANIDZE<br>Director<br>Rural Development Programme for<br>Mountainous and Highland Areas<br>Ministry of Agriculture<br>Tbilisi |
| Adviser | Zurab ALEKSIDZE<br>Counsellor<br>Deputy Permanent Representative<br>of Georgia to IFAD<br>Rome |

**GERMANY**

| | |
|---|---|
| Governor | Michael HOFMANN<br>Director-General<br>Federal Ministry of Economic<br>Cooperation and Development<br>Bonn |
| Adviser | Sebastian PAUST<br>Head of Division<br>Regional Development Banks<br>Federal Ministry of Economic<br>Cooperation and Development<br>Bonn |
| Adviser | Andreas VON BRANDT<br>Assistant Head of Division<br>United Nations/Economic and<br>Development Affairs<br>Federal Ministry of Foreign Affairs<br>Berlin |
| Adviser | Bernd DUNNZLAFF<br>Counsellor<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Federal Republic of Germany<br>to IFAD<br>Rome |

**الملحق الأول**

**GERMANY (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | Heiner THOFERN<br>First Counsellor<br>Deputy Permanent Representative<br>of the Federal Republic of Germany<br>to IFAD<br>Rome |

**GHANA**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Kofi DSANE-SELBY<br>Ambassador of the Republic<br>of Ghana to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Kwaku NICOL<br>Minister Counsellor<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Republic of Ghana to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Mallam Issah SEIDU<br>Director<br>Ministry of Food and<br>Agriculture<br>Accra |

**GREECE**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Emmanuel MANOUSSAKIS<br>Minister Plenipotentiary<br>for Agricultural Affairs<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Hellenic Republic to IFAD<br>Rome |

**GUATEMALA**

| | |
|---|---|
| Gobernador<br>(interino) | César FIÓN<br>Viceministro de Seguridad Alimentaria<br>Ministerio de Agricultura, Ganadería<br>y Alimentación<br>Ciudad de Guatemala |

**GUATEMALA (continued)**

| | |
|---|---|
| Gobernador Suplente (interino) | Francisco BONIFAZ RODRÍGUEZ<br>Embajador de la República de Guatemala ante los Organismos de las Naciones Unidas<br>Roma |
| Asesor | Armando PALOMO<br>Jefe de Cooperación Externa<br>Ministerio de Agricultura, Ganadería y Alimentación<br>Ciudad de Guatemala |
| Asesor | Héctor Raúl HERNÁNDEZ FIGUEROA<br>Gerente General<br>Fideicomiso para la Inversión Rural<br>Ministerio de Agricultura, Ganadería y Alimentación<br>Ciudad de Guatemala |
| Asesor | Fernando MOLINA<br>Ministro Consejero<br>Representante Permanente Alterno de la República de Guatemala ante los Organismos de las Naciones Unidas<br>Roma |
| Asesor | Alejandro VELA<br>Ministro Consejero<br>Representante Permanente Alterno de la República de Guatemala ante los Organismos de las Naciones Unidas<br>Roma |
| Asesor | Ileana RIVERA DE ANGOTTI<br>Primera Secretaria<br>Embajada de la República de Guatemala ante la Santa Sede<br>Roma |

**GUINEA**

| | |
|---|---|
| Gouverneur | Jean Paul SARR<br>Ministre de l'agriculture et de l'élevage<br>Conakry |

**GUINEA (continued)**

| | |
|---|---|
| Conseiller | Thierno M. CELLOU DIALLO<br>Ambassadeur de la République<br>de Guinée auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Jean Baptiste GROVUGUI<br>Conseiller politique<br>Ambassade de la République<br>de Guinée<br>Rome |

**HAITI**

| | |
|---|---|
| Gouverneur | Philippe MATHIEU<br>Ministre de l'agriculture,<br>des ressources naturelles<br>et du développement rural<br>Port-au-Prince |
| Gouverneur suppléant | Franck HYPPOLITE<br>Directeur général adjoint<br>Planification et<br>Coopération externe<br>Ministère de l'agriculture,<br>des ressources naturelles<br>et du développement rural<br>Port-au-Prince |
| Conseiller | Eucher-Luc JOSEPH<br>Ministre Conseiller<br>Chargé d'affaires, a.i.<br>Représentant permanent adjoint<br>de la République d'Haïti auprès<br>des organisations spécialisées<br>des Nations Unies<br>Rome |
| Conseiller | Patrick SAINT-HILAIRE<br>Premier Secrétaire<br>Représentant permanent suppléant<br>de la République d'Haïti auprès<br>des organisations spécialisées<br>des Nations Unies<br>Rome |

## الملحق الأول

**HONDURAS**

| | |
|---|---|
| Gobernador | Mariano JIMÉNEZ TALAVERA<br>Secretario de Estado en el Despacho<br>de Agricultura y Ganadería<br>Tegucigalpa, D.C. |

**ICELAND**

| | |
|---|---|
| Governor | Jón Erlingur JÓNASSON<br>Counsellor<br>Political Department<br>Multilateral Development Co-operation<br>Ministry of Foreign Affairs<br>Reykjavik |

**INDIA**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Sudhir Gunvantrai MANKAD<br>Additional Secretary (Fund Banking)<br>Department of Economic Affairs<br>Ministry of Finance<br>New Delhi |
| Adviser | Govindan NAIR<br>Minister (Agriculture)<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Republic of India to the<br>United Nations Food and<br>Agriculture Agencies<br>Rome |

**INDONESIA**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Daeng M. NAZIER<br>Expert Staff to the Minister for Finance<br>for Economic and Finance Relations<br>Department of Finance<br>Jakarta |
| Alternate Governor | Djafar HUSEIN<br>Deputy Chief of Mission<br>Chargé d'affaires a.i.<br>Embassy of the Republic<br>of Indonesia<br>Rome |

**INDONESIA (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | Jannes HUTAGALUNG<br>Expert Staff to the Minister for Finance<br>for Debt Management<br>Department of Finance<br>Jakarta |
| Adviser | Natigor SIAGIAN<br>Assistant Minister for Agriculture<br>for International Cooperation<br>Department of Agriculture<br>Jakarta |
| Adviser | Hardjowirjono MARWANTO<br>Director<br>Bureau of International Cooperation<br>Department of Finance<br>Jakarta |
| Adviser | Esti ANDAYANI<br>Director for Commodity<br>and Standardization<br>Directorate General of Multilateral<br>Affairs on Economy, Finance<br>and Development<br>Department of Foreign Affairs<br>Jakarta |
| Adviser | Mr SOEDJATMIKO<br>Minister Counsellor<br>Embassy of the Republic<br>of Indonesia<br>Rome |
| Adviser | Irdamis AHMAD<br>Minister Counsellor<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Republic of Indonesia to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Ito Mukti SETIARTO<br>Head of the Multilateral Division<br>Bureau of International Cooperation<br>Department of Agriculture<br>Jakarta |

**الملحق الأول**

**INDONESIA (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | Mr RUDJIMIN<br>Third Secretary<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Republic of Indonesia to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Sunggul SINAGA<br>Agricultural Attaché<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Republic of Indonesia to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Yuwono Samodra ARDIANTO<br>Head of Section for International<br>Food and Agriculture Organizations<br>Directorate of Commodity and Standardization<br>Department of Foreign Affairs<br>Jakarta |

**IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Mohammad Saeed NOURI-NAEENI<br>Ambassador of the Islamic Republic<br>of Iran to the United Nations Agencies<br>for Food and Agriculture<br>Rome |
| Alternate Governor<br>(acting) | Farhad Sanami KHEIRI<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Islamic Republic of Iran<br>to the United Nations Agencies<br>for Food and Agriculture<br>Rome |

**IRAQ**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Akram AL-JAFF<br>Ambassador of the<br>Republic of Iraq<br>to IFAD<br>Rome |

**الملحق الأول**

**IRELAND**

| | |
|---|---|
| Governor | John Francis COGAN<br>Ambassador of Ireland to the<br>United Nations Agencies for<br>Food and Agriculture<br>Rome |
| Alternate Governor | Padraic DEMPSEY<br>First Secretary (Agriculture)<br>Alternate Permanent Representative<br>of Ireland to the United Nations Agencies<br>for Food and Agriculture<br>Rome |
| Adviser | Earnan O'CLEIRIGH<br>Senior Development Specialist<br>Development Cooperation Division<br>Department of Foreign Affairs<br>Dublin |

**ISRAEL**

| | |
|---|---|
| Governor | Ehud GOL<br>Ambassador<br>Permanent Representative<br>of the State of Israel to the<br>United Nations Agencies<br>for Food and Agriculture<br>Rome |
| Alternate Governor | Denis-Paul MORDEHAY-RODGOLD<br>Counsellor<br>Alternate Permanent Representative<br>of the State of Israel to the<br>United Nations Agencies<br>for Food and Agriculture<br>Rome |

**ITALY**

| | |
|---|---|
| Gouverneur | Gianluigi MAGRI<br>Sous-Secrétaire d'État<br>Ministère de l'économie<br>et des finances<br>Rome |

**ITALY (continued)**

| | |
|---|---|
| Conseiller | Romualdo BETTINI<br>Ambassadeur<br>Représentant permanent de la République italienne auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Pablo FACCHINEI<br>Fonctionnaire<br>Service chargé des Banques de développement multilatéral<br>Département du Trésor<br>Ministère de l'économie et des finances<br>Rome |
| Conseiller | Danila MALVOLTI<br>Fonctionnaire<br>Bureau du Sous-Secrétaire d'État<br>Ministère de l'économie et des finances<br>Rome |
| Conseiller | Gaetano D'ONOFRIO<br>Fonctionnaire<br>Service chargé des Banques de développement multilatéral<br>Département du Trésor<br>Ministère de l'économie et des finances<br>Rome |
| Conseiller | Daniele ROSATI<br>Consultant IAO<br>Coordination FAO/IFAD/PAM<br>Direction générale de la coopération économique et financière multilatérale<br>Ministère des affaires étrangères<br>Rome |
| Conseiller | Augusto ZODDA<br>Directeur général<br>Affaires générales, personnel et processus organisationnels<br>Département du Trésor<br>Ministère de l'économie et des finances<br>Rome |

**ITALY (continued)**

| | |
|---|---|
| Conseiller | Eugenio CAMPO<br>Ministre plénipotentiaire responsable de la coordination multilatéral<br>Direction générale de la coopération au développement<br>Ministère des affaires étrangères<br>Rome |
| Conseiller | Paolo DUCCI<br>Ambassadeur<br>responsable de la coordination FAO/IFAD/PAM<br>Direction générale de la coopération économique et financière multilatérale<br>Ministère des affaires étrangères<br>Rome |
| Conseiller | Massimo LAVEZZO CASSINELLI<br>Premier Conseiller<br>Représentant permanent adjoint de la République italienne auprès du FIDA<br>Rome |

**JAMAICA**

| | |
|---|---|
| Governor (acting) | Salvatore ALFANO<br>Consul of Jamaica<br>Rome |

**JAPAN**

| | |
|---|---|
| Governor | Nobuko MATSUBARA<br>Ambassador of Japan to Italy<br>Rome |
| Alternate Governor (acting) | Kazumi ENDO<br>Counsellor<br>Deputy Permanent Representative of Japan to the United Nations Food and Agriculture Agencies<br>Rome |

**الملحق الأول**

**JORDAN**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Akef AL-ZOUBI<br>Secretary-General<br>Ministry of Agriculture<br>Amman |
| Alternate Governor<br>(acting) | Muwaffaq AJLOUNI<br>Minister Plenipotentiary<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Hashemite Kingdom of Jordan<br>to the United Nations Agencies<br>for Food and Agriculture<br>Rome |
| Adviser | Radi ALTARAWNEH<br>Assistant to the Secretary-General<br>for Agricultural Projects and Extension<br>Ministry of Agriculture<br>Amman |
| Adviser | Mahmoud AL-SHALAN<br>Director<br>Arab and Islamic<br>Institutions Department<br>Ministry of Planning and<br>International Cooperation<br>Amman |

**KAZAKHSTAN**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Sayan SHARAPIEV<br>Second Secretary<br>Embassy of the Republic<br>of Kazakhstan<br>Rome |

**KENYA**

| | |
|---|---|
| Governor | Kipruto Rono ARAP KIRWA<br>Minister for Agriculture<br>Nairobi |
| Adviser | Bruce Misoga MADETE<br>Ambassador of the Republic<br>of Kenya to IFAD<br>Rome |

**الملحق الأول**

**KENYA (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | Omnrembe IYADI<br>Managing Director<br>Agricultural Finance Corporation<br>Ministry of Agriculture<br>Nairobi |
| Adviser | Susan MURIUKI<br>Deputy Director of Agriculture<br>Ministry of Agriculture<br>Nairobi |
| Adviser | Joseph K. MBURU<br>Agricultural Attaché<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Republic of Kenya to IFAD<br>Rome |

**KUWAIT**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Hesham I. AL-WAQAYAN<br>Deputy Director-General<br>Operations and Disbursement<br>Kuwait Fund for Arab<br>Economic Development<br>Kuwait City |
| Alternate Governor<br>(acting) | Lamya AHMED AL-SAQQAF<br>Permanent Representative of the<br>State of Kuwait to the United Nations<br>Food and Agriculture Agencies<br>Rome |
| Adviser | Anwar KALANDER<br>Director of Public Affairs<br>Embassy of the State<br>of Kuwait<br>Rome |

**LEBANON**

| | |
|---|---|
| Gouverneur<br>(provisoire) | Gloria ABOU ZEID<br>Directeur exécutif du Plan vert<br>Ministère de l'agriculture<br>Beyrouth |

**LEBANON (continued)**

| | |
|---|---|
| Gouverneur suppléant | Rania KHALIL<br>Directeur des Projets<br>du développement<br>Ministère de l'agriculture<br>Beyrouth |
| Conseiller | Hassane ABI AKAR<br>Conseiller<br>Représentant Permanent suppléant<br>de la République libanaise auprès<br>des organisations spécialisées<br>des Nations Unies<br>Rome |

**LESOTHO**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Kabelo Gilbert MAFURA<br>Counsellor<br>Chargé d'affaires, a.i.<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Kingdom of Lesotho<br>to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Mamosala SHALE<br>First Secretary<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Kingdom of Lesotho<br>to IFAD<br>Rome |

**LIBERIA**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Lily Degou BEHNA<br>Ambassador of the Republic<br>of Liberia to the United Nations<br>Agencies for Food and Agriculture<br>Rome |

## الملحق الأول

**LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Seraj Addin S.A. ESSA<br>Counsellor<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Socialist People's Libyan<br>Arab Jamahiriya to IFAD<br>Rome |

**LUXEMBOURG**

| | |
|---|---|
| Gouverneur<br>(provisoire) | Georges HEINEN<br>Directeur<br>Financement du développement<br>multilatéral<br>Ministère des finances<br>Luxembourg-Ville |
| Conseiller | Catherine DECKER<br>Chargée de Mission<br>Ambassade du Grand-Duché<br>de Luxembourg<br>Rome |

**MADAGASCAR**

| | |
|---|---|
| Gouverneur suppléant | Auguste Richard PARAINA<br>Ambassadeur de la République de Madagascar<br>auprès des organisations spécialisées<br>des Nations Unies<br>Rome |
| Conseiller | Monsieur MONJA<br>Conseiller<br>Représentant permanent adjoint<br>de la République de Madagascar<br>auprès des organisations spécialisées<br>des Nations Unies<br>Rome |
| Conseiller | Jean Claude DAMA RAKOTONDRASEDO<br>Conseiller<br>Représentant permanent suppléant<br>de la République de Madagascar<br>auprès des organisations spécialisées<br>des Nations Unies<br>Rome |

## الملحق الأول

**MALAYSIA**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Lily ZACHARIAH<br>Ambassador of Malaysia to the<br>United Nations Agencies for<br>Food and Agriculture<br>Rome |
| Adviser | Hendy ASSAN<br>Counsellor<br>Alternate Permanent Representative<br>of Malaysia to the United Nations<br>Agencies for Food and Agriculture<br>Rome |
| Adviser | Johari RAMLI<br>Agricultural Attaché<br>Alternate Permanent Representative<br>of Malaysia to the United Nations<br>Agencies for Food and Agriculture<br>Rome |
| Adviser | Muhamad Nahar BIN JH. MOHD SIDEK<br>Assistant Agricultural Attaché<br>Alternate Permanent Representative<br>of Malaysia to the United Nations<br>Agencies for Food and Agriculture<br>Rome |

**MALDIVES**

| | |
|---|---|
| Governor | Abdullah KAMALUDEEN<br>Minister for Fisheries, Agriculture<br>and Marine Resources<br>Malé |
| Adviser | Mohamed ZUHAIR<br>Director-General<br>Ministry of Fisheries, Agriculture<br>and Marine Resources<br>Malé |
| Adviser | Faathin HAMEED<br>Assistant Director-General<br>Ministry of Fisheries, Agriculture<br>and Marine Resources<br>Malé |

## الملحق الأول

**MALI**

| | |
|---|---|
| Gouverneur | Seydou TRAORÉ<br>Ministre de l'agriculture<br>Bamako |
| Gouverneur suppléant | Ibrahim Bocar DAGA<br>Ambassadeur de la République du Mali auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Modibo Mahamane TOURÉ<br>Deuxième Conseiller<br>Représentant permanent suppléant de la République du Mali auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Fousseyni DIARRA<br>Conseiller technique<br>Ministère de l'agriculture<br>Bamako |
| Conseiller | Mamadou NADIO<br>Coordinateur national des Projets et Programmes FIDA au Mali<br>Ministère de l'agriculture<br>Bamako |
| Conseiller | Zana COULIBALY<br>Directeur du Projet de diversification des revenus en zone non cotonnière Mali-Sud<br>Ministère de l'agriculture<br>Bamako |
| Conseiller | Hamzata Moussa DIALLO<br>Directeur du Projet de développement dans la zone lacustre<br>Phase II Niafunké<br>Ministère de l'agriculture<br>Bamako |

**MALTA**

| | |
|---|---|
| Governor | Abraham BORG<br>Ambassador of the Republic of Malta to IFAD<br>Rome |

**الملحق الأول**

**MALTA (continued)**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Pierre HILI<br>First Secretary<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Republic of Malta to IFAD<br>Rome |

**MAURITANIA**

| | |
|---|---|
| Gouverneur suppléant | Yahya N'GAM<br>Ambassadeur de la République<br>islamique de Mauritanie<br>auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Limam Ahmed Ould MOHAMEDOU<br>Chef du Service de la<br>Coopération économique<br>Ministère des affaires économiques<br>et du développement<br>Nouakchott |
| Conseiller | Amadou TIDJANE KANE<br>Premier Conseiller<br>Représentant permanent adjoint<br>de la République islamique de<br>Mauritanie auprès du FIDA<br>Rome |

**MAURITIUS**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Denis CANGY<br>Consul of the Republic<br>of Mauritius<br>Rome |

**MEXICO**

| | |
|---|---|
| Gobernador | Rafael TOVAR Y DE TERESA<br>Embajador de los Estados Unidos<br>Mexicanos ante el FIDA<br>Roma |

**MEXICO (continued)**

| | |
|---|---|
| Gobernador Suplente | Víctor Hugo MORALES MELÉNDEZ<br>Ministro<br>Representante Permanente Adjunto<br>de los Estados Unidos Mexicanos<br>ante el FIDA<br>Roma |
| Asesor | Luz Estela SANTOS MALDONADO<br>Consejero<br>Representante Permanente Alterno<br>de los Estados Unidos Mexicanos<br>ante el FIDA<br>Roma |

**MONGOLIA**

| | |
|---|---|
| Governor | Dendev TERBISHDAGVA<br>Minister for Food<br>and Agriculture<br>Ulaanbaatar |
| Adviser | Daydu DALANTAINYAM<br>Director<br>Programme Support Unit<br>of Reduction Programme<br>Ministry of Food and Agriculture<br>Ulaanbaatar |
| Adviser | Daria TSENGEL<br>Attaché<br>Permanent Mission of Mongolia<br>to the United Nations<br>Geneva |

**MOROCCO**

| | |
|---|---|
| Gouverneur | Moha MARGHI<br>Secrétaire général<br>Ministère de l'agriculture,<br>du développement rural<br>et des pêches maritimes<br>Rome |

**MOROCCO (continued)**

| | |
|---|---|
| Gouverneur suppléant | Ali LAMRANI<br>Chef de la Division financière<br>Ministère des finances<br>et de la privatisation<br>Rabat |
| Conseiller | Tajeddine BADDOU<br>Ambassadeur du Royaume<br>du Maroc auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Ahmed FAOUZI<br>Ministre plénipotentiaire<br>Représentant permanent adjoint<br>du Royaume du Maroc<br>auprès du FIDA<br>Rome |

**MOZAMBIQUE**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | António PINTO DE ABREU<br>Executive Director<br>Banco de Mozambique<br>Maputo |
| Adviser | Gabriel Angelo TEMBE<br>National Director of Rural<br>Development<br>Ministry of Agriculture<br>Maputo |
| Adviser | Maria Otília M. SANTOS<br>Deputy National Director<br>of Treasury<br>Ministry of Finance<br>Maputo |
| Adviser | Carla Elisa MUCAVI<br>First Secretary<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Republic of Mozambique to<br>the United Nations Agencies<br>for Food and Agriculture<br>Rome |

**الملحق الأول**

**MYANMAR**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor (acting) | Khin MAUNG AYE<br>Ambassador of the Union of Myanmar to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Aung MYINT<br>Minister Counsellor<br>Alternate Permanent Representative of the Union of Myanmar to IFAD<br>Rome |

**NAMIBIA**

| | |
|---|---|
| Governor | Percy Wachata MISIKA<br>Minister Counsellor (Agriculture)<br>Permanent Representative of the Republic of Namibia to IFAD<br>Paris |

**NETHERLANDS**

| | |
|---|---|
| Governor (acting) | Ewald WERMUTH<br>Ambassador of the Kingdom of the Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture<br>Rome |
| Alternate Governor (acting) | Jeroen T.M.G. STEEGHS<br>Counsellor<br>Deputy Permanent Representative of the Kingdom of the Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture<br>Rome |
| Adviser | Anushka SWALEF<br>Second Secretary<br>Alternate Permanent Representative of the Kingdom of the Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture<br>Rome |

**NETHERLANDS (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | Laura BINS<br>Policy Adviser<br>Coordination and Institutional Affairs Division<br>United Nations and International Financial Institutions Department<br>Ministry of Foreign Affairs<br>Rome |

**NEW ZEALAND**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Tiffany BABINGTON<br>First Secretary<br>Alternate Permanent Representative of New Zealand to the United Nations Agencies for Food and Agriculture<br>Rome |

**NICARAGUA**

| | |
|---|---|
| Gobernador | José CUADRA CHAMORRO<br>Embajador de la República de Nicaragua ante el FIDA<br>Roma |
| Gobernador Suplente | Amelia Silvia CABRERA<br>Ministra Consejera<br>Representante Permanente Adjunta de la República de Nicaragua ante el FIDA<br>Roma |

**NIGER**

| | |
|---|---|
| Gouverneur | Ausseil Mireille FATOUMA<br>Ambassadeur de la République du Niger auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Adam MAÏGA ZAKARIAOU<br>Conseiller<br>Représentant permanent adjoint de la République du Niger auprès du FIDA<br>Rome |

## الملحق الأول

**NIGERIA**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Adamu BELLO<br>Federal Minister for Agriculture<br>and Rural Development<br>Abuja |
| Alternate Governor<br>(acting) | O. O. O. OGUNKUA<br>Permanent Secretary<br>Federal Ministry of Agriculture<br>and Rural Development<br>Abuja |
| Adviser | Gabriel LOMBIN<br>Minister<br>Permanent Representative of the<br>Federal Republic of Nigeria<br>to the United Nations Agencies<br>for Food and Agriculture<br>Rome |
| Adviser | Mallam Baba FADA<br>Director for Agriculture<br>Federal Ministry of Agriculture<br>and Rural Development<br>Abuja |
| Adviser | Suleiman KASSIM<br>Director<br>Multilateral Institutions Department<br>Federal Ministry of Finance<br>Abuja |
| Adviser | Oluwole Samuel ADERBIGBE<br>Deputy Director<br>Federal Ministry of Finance<br>Abuja |
| Adviser | Baba Gana ALKALI<br>Special Assistant to the<br>Federal Minister for Agriculture<br>and Rural Development<br>Abuja |
| Adviser | Salisu INGAWA<br>Director<br>Project Monitoring Unit<br>Federal Ministry of Agriculture<br>and Rural Development<br>Abuja |

**الملحق الأول**

**NIGERIA (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | Nura ABUBAKAR<br>IFAD Projects Coordinator<br>Federal Ministry of Agriculture<br>and Rural Development<br>Abuja |

**NORWAY**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Ingrid GLAD<br>Assistant Director-General<br>Department of Multilateral Affairs<br>Ministry of Foreign Affairs<br>Oslo |
| Adviser | Torgeir FYHRI<br>Senior Executive Officer<br>Ministry of Foreign Affairs<br>Oslo |
| Adviser | Margaret SLETTEVOLD<br>Minister Counsellor<br>Permanent Representative of the<br>Kingdom of Norway to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Daniel VAN GILST<br>Second Secretary<br>Deputy Permanent Representative<br>of the Kingdom of Norway to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Karl KOFOED<br>Second Secretary<br>Royal Norwegian Embassy<br>Rome |

**OMAN**

| | |
|---|---|
| Governor | Khalfan Bin Saleh Mohammed AL NAEBI<br>Under-Secretary<br>Ministry of Agriculture<br>and Fisheries<br>Muscat |

**الملحق الأول**

**OMAN (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | Hafidh Bin Hamad AL RAWAHI<br>First Secretary<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Sultanate of Oman to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Habib A. HASNI<br>Director<br>International Relations Department<br>Ministry of Agriculture<br>and Fisheries<br>Muscat |
| Adviser | Rasmi MAHMOUD<br>Technical Adviser<br>Embassy of the Sultanate<br>of Oman<br>Rome |

**PAKISTAN**

| | |
|---|---|
| Governor | Sikandar Hayat KHAN BOSAN<br>Federal Minister for Food,<br>Agriculture and Livestock<br>Islamabad |
| Alternate Governor | Mirza Qamar BEG<br>Ambassador of the Islamic Republic<br>of Pakistan to the United Nations<br>Agencies for Food and Agriculture<br>Rome |
| Adviser | Ilamuddin MALIK<br>Personal assistant to<br>the Agricultural Counsellor<br>Embassy of the Islamic<br>Republic of Pakistan<br>Rome |

**الملحق الأول**

**PANAMA**

| | |
|---|---|
| Gobernador Suplente | Horacio J. MALTEZ<br>Ministro Consejero<br>Encargado de Negocios, a.i.<br>Representante Permanente Adjunto de la<br>República de Panamá ante el FIDA<br>Roma |

**PARAGUAY**

| | |
|---|---|
| Gobernador | Jorge FIGUEREDO FRATTA<br>Embajador de la República del Paraguay<br>ante el FIDA<br>Roma |
| Gobernador Suplente | Ana María BAIARDI QUESNEL<br>Ministra<br>Representante Permanente Adjunta<br>de la República del Paraguay<br>ante el FIDA<br>Roma |

**PERU**

| | |
|---|---|
| Gobernador | Harold FORSYTH MEJÍA<br>Embajador de la República del Perú<br>ante el FIDA<br>Roma |
| Asesor | Oswaldo DEL ÁGUILA RAMÍREZ<br>Consejero<br>Representante Permanente Alterno<br>de la República del Perú<br>ante el FIDA<br>Roma |

**PHILIPPINES**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Philippe J. LHUILLIER<br>Ambassador of the Republic<br>of the Philippines to IFAD<br>Rome |

## الملحق الأول

**PHILIPPINES (continued)**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor (acting) | Noel D. DE LUNA<br>Agricultural Attaché<br>Deputy Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD<br>Rome |

**PORTUGAL**

| | |
|---|---|
| Governor | Carlos Manuel Inácio FIGUEIREDO<br>National Institute for Agricultural Support<br>Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries<br>Lisbon |
| Alternate Governor | Carlos Manuel DOS SANTOS FIGUEIREDO<br>Head of Department<br>Coordination of International Relations<br>General Directorate for European and International Affairs<br>Ministry of Finance<br>Lisbon |
| Adviser | João Miguel FREITAS<br>Agricultural Counsellor<br>Deputy Permanent Representative of the Portuguese Republic to the United Nations Agencies for Food and Agriculture<br>Rome |

**QATAR**

| | |
|---|---|
| Governor | Hassan Dhabit AL-DOUSARI<br>Minister for Municipal Affairs and Agriculture<br>Rome |
| Alternate Governor | Ali Fahad AL-HAJRI<br>Ambassador of the State of Qatar to IFAD<br>Rome |

**QATAR (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | Mohamed Bin Fahad AL-FIHANI<br>Under-Secretary for Agricultural Affairs<br>Ministry of Municipal Affairs and Agriculture<br>Doha |
| Adviser | Ali Mohamed JABOR AL-KUBAISI<br>Director<br>Department for Agricultural Development<br>Ministry of Municipal Affairs and Agriculture<br>Doha |
| Adviser | Ahmed Ibrahim AL ABDULLA<br>Counsellor<br>Alternate Permanent Representative of the State of Qatar to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Walid Bin Fahad AL-MANAAI<br>Acting Director of the Minister for Municipal Affairs and Agriculture<br>Doha |
| Adviser | Ali Jaber SOROR<br>Public Relations<br>Ministry of Municipal Affairs and Agriculture<br>Doha |
| Adviser | Abdulla Ibrahim AL-UBAIDLY<br>Special Assistant to the Minister for Municipal Affairs and Agriculture<br>Doha |
| Adviser | Akeel HATOOR<br>Adviser<br>Embassy of the State of Qatar<br>Rome |

**الملحق الأول**

**REPUBLIC OF KOREA**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | KIM Kyung-surk<br>Minister<br>Embassy of the Republic of Korea<br>Rome |
| Alternate Governor<br>(acting) | OH Kyung-tae<br>Director<br>Multilateral Cooperation Division<br>Ministry of Agriculture and Forestry<br>Gyeonggi |
| Adviser | KIM Chang-hyun<br>First Secretary<br>Agricultural Attaché<br>Alternate Permanent Representative of the Republic of Korea to IFAD<br>Rome |
| Adviser | JEONG Hyun-chul<br>Deputy Director<br>Multilateral Cooperation Division<br>Ministry of Agriculture and Forestry<br>Gyeonggi |

**REPUBLIC OF MOLDOVA**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Lilia RAZLOG<br>Director<br>Public Debt Department<br>Ministry of Finance<br>Chisinau |
| Adviser | Igor POIA<br>Second Secretary<br>Embassy of the Republic of Moldova<br>Rome |

**الملحق الأول**

**ROMANIA**

| | |
|---|---|
| Gouverneur | Nicolae Flaviu LAZIN<br>Sécretaire d'État<br>Ministère de l'agriculture, des forêts et du développement rural<br>Bucarest |
| Gouverneur suppléant | Cristian Valentin COLTEANU<br>Ambassadeur de la Roumanie auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Gabriela DUMITRIU<br>Conseiller<br>Représentante permanente adjointe de la Roumanie auprès du FIDA<br>Rome |

**RWANDA**

| | |
|---|---|
| Gouverneur (provisoire) | Daphrose GAHAKWA<br>Ministre d'État chargée de l'agriculture<br>Ministère de l'agriculture et de l'élevage<br>Kigali |
| Conseiller | Eric RWABIDADI<br>Responsable du Bureau de Liaison du FIDA<br>Ministère de l'agriculture et de l'élevage<br>Kigali |

**SAUDI ARABIA**

| | |
|---|---|
| Governor (acting) | Ahmad Ben Souleiman AL-AQUIL<br>Minister Plenipotentiary<br>Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO<br>Rome |

**SAUDI ARABIA (continued)**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor (acting) | Bandar AL-SHALHOOB<br>Counsellor<br>Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO<br>Rome |

**SENEGAL**

| | |
|---|---|
| Gouverneur suppléant | Momar GUEYE<br>Ambassadeur de la République du Sénégal auprès des organisations spécialisées des Nations Unies<br>Rome |
| Conseiller | Moussa Bocar LY<br>Ministre Conseiller<br>Représentant permanent adjoint de la République du Sénégal auprès des organisations spécialisées des Nations Unies<br>Rome |
| Conseiller | Moussa BAKHAYOKHO<br>Conseiller technique<br>Ministère de l'agriculture et de l'hydraulique<br>Dakar |

**SOMALIA**

| | |
|---|---|
| Governor | Hassan Mohamed NOOR<br>Minister for Agriculture<br>Nairobi |
| Adviser | Hilal Mohamed ADEN<br>Agricultural Programme Adviser<br>Ministry of Agriculture<br>Rome |
| Adviser | Abbas Musse FARAH<br>Ambassador of the Somali Republic to IFAD<br>Rome |

**الملحق الأول**

**SOUTH AFRICA**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Margaret MOHAPI<br>First Secretary<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Republic of South Africa<br>to the United Nations Agencies<br>for Food and Agriculture<br>Rome |
| Adviser | Catharina DU TOIT<br>First Secretary<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Republic of South Africa<br>to the United Nations Agencies<br>for Food and Agriculture<br>Rome |

**SPAIN**

| | |
|---|---|
| Gobernador | Eduardo IBÁÑEZ LÓPEZ-DORIGA<br>Ministro Consejero<br>Embajada de España<br>Roma |
| Gobernador Suplente | Luis CUESTA CIVÍS<br>Primer Secretario<br>Embajada de España<br>Roma |

**SRI LANKA**

| | |
|---|---|
| Governor | E. Rodney M. PERERA<br>Ambassador of the Democratic<br>Socialist Republic of Sri Lanka<br>to IFAD<br>Rome |
| Alternate Governor | Niluka KADURUGAMUWA<br>Second Secretary<br>Embassy of the Democratic<br>Socialist Republic of Sri Lanka<br>Rome |

## الملحق الأول

**SUDAN**

| | |
|---|---|
| Governor (acting) | Mohamed Hassan JUBARA MOHAMED<br>Director-General<br>International Cooperation and Investment Directorate<br>Ministry of Agriculture and Forestry<br>Khartoum |
| Alternate Governor (acting) | Fiza Awad MOHAMMED OSMAN<br>Deputy Under-Secretary<br>Ministry of Finance and National Economy<br>Khartoum |
| Adviser | Mohamed Said MOHAMED ALI HARBI<br>Counsellor<br>Permanent Representative of the Republic of the Sudan to IFAD<br>Rome |

**SURINAME**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Gerhard Otmar HIWAT<br>Ambassador of the Republic of Suriname<br>Brussels |

**SWAZILAND**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Christopher NKWANYANA<br>Under-Secretary (Development)<br>Ministry of Agriculture and Cooperatives<br>Mbabane |

**SWEDEN**

| | |
|---|---|
| Governor | Ruth JACOBY<br>Director-General for Development Cooperation<br>Ministry of Foreign Affairs<br>Stockholm |

**SWEDEN (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | Ann UUSTALU<br>Minister<br>Permanent Representative of the<br>Kingdom Sweden to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Staffan WRIGSTAD<br>Ambassador of the Kingdom<br>of Sweden to Italy<br>Rome |
| Adviser | Carl-Johan GROTH<br>Ambassador<br>Department for Global Development<br>Ministry of Foreign Affairs<br>Stockholm |
| Adviser | Susanne JACOBSSON<br>Senior Adviser<br>Department for Global Development<br>Ministry of Foreign Affairs<br>Stockholm |
| Adviser | Margaretha ARNESSON-CIOTTI<br>Programme Officer<br>Royal Swedish Embassy<br>Rome |
| Adviser | Petter NILSSON<br>Junior Officer<br>Royal Swedish Embassy<br>Rome |

**SWITZERLAND**

| | |
|---|---|
| Gouverneur | Serge CHAPPATTE<br>Directeur général adjoint<br>Direction du développement<br>et de la coopération<br>Département fédéral des<br>affaires étrangères<br>Berne |

**SWITZERLAND (continued)**

| | |
|---|---|
| Conseiller | Lothar CAVIEZEL<br>Ministre<br>Représentant permanent de la Confédération suisse auprès du FIDA<br>Rome |
| Conseiller | Franz HOSSLI<br>Responsable du Programme<br>Section des Institutions financières internationales<br>Direction du développement et de la coopération<br>Département fédéral des affaires étrangères<br>Berne |

**SYRIAN ARAB REPUBLIC**

| | |
|---|---|
| Governor | Adel SAFAR<br>Minister for Agriculture and Agrarian Reform<br>Damascus |
| Alternate Governor (acting) | Samir AL-KASSIR<br>Ambassador of the Syrian Arab Republic to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Nabi Rachid MOHAMMAD<br>Vice-Minister for Agriculture and Agrarian Reform<br>Damascus |
| Adviser | Khaled CHAWKAT<br>Director of the Project for the Agricultural Development of the Coastal Internal Zone<br>Ministry of Agriculture and Agrarian Reform<br>Damascus |

**SYRIAN ARAB REPUBLIC (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | Mazen ADI<br>Second Secretary<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Syrian Arab Republic<br>to IFAD<br>Rome |

**THAILAND**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Kanok KHATIKARN<br>Inspector-General<br>Ministry of Agriculture<br>and Cooperatives<br>Bangkok |
| Adviser | Pornprom CHAIRIDCHAI<br>First Secretary (Agricultural Affairs)<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Kingdom of Thailand to the<br>United Nations Agencies for<br>Food and Agriculture<br>Rome |

**THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA**

| | |
|---|---|
| Governor | Ivan ANGELOV<br>Ambassador and Head of Mission<br>of The Former Yugoslav Republic<br>of Macedonia to the United Nations<br>Agencies for Food and Agriculture<br>Rome |
| Adviser | Evgenija ILIEVA<br>First Secretary<br>Permanent Mission of The Former<br>Yugoslav Republic of Macedonia<br>to the United Nations Agencies<br>for Food and Agriculture<br>Rome |
| Adviser | Lidija CADIKOVSKA<br>Director of IFAD Project<br>Ministry of Agriculture, Forestry<br>and Water Economy<br>Skopje |

**الملحق الأول**

**THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | Aleksandar UZUNOV<br>Coordinator<br>Agriculture Investment Centre<br>Ministry of Finance<br>Skopje |
| Adviser | Efimija PECINSKA<br>Director<br>Agricultural Credit Discount Fund<br>Ministry of Finance<br>Skopje |
| Adviser | Viktor KALAJDJISKI<br>Credit Officer<br>Agriculture Credit Discount Fund<br>Ministry of Finance<br>Skopje |

**TONGA**

| | |
|---|---|
| Governor | Viela K. TUPOU<br>Counsellor<br>Chargé d'affaires, a.i.<br>High Commission for<br>the Kingdom of Tonga<br>London |

**TUNISIA**

| | |
|---|---|
| Gouverneur<br>(provisoire) | Mohamed Habib HADDAD<br>Ministre de l'agriculture et<br>des ressources hydrauliques<br>Tunis |
| Gouverneur suppléant<br>(provisoire) | Habib MANSOUR<br>Ambassadeur de la<br>République tunisienne<br>Rome |
| Conseiller | Kamel BEN REJEB<br>Directeur général de la coopération<br>financière multilatérale<br>Ministère du développement et<br>de la coopération internationale<br>Tunis |

**TUNISIA (continued)**

| | |
|---|---|
| Conseiller | Mohamed LASSOUAD<br>Directeur général<br>Ministère de l'agriculture et<br>des ressources hydrauliques<br>Tunis |
| Conseiller | Sihem SELTENE<br>Conseiller<br>Représentant permanent adjoint<br>de la République tunisienne<br>auprès des organisations spécialisées<br>des Nations Unies<br>Rome |

**TURKEY**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Serap ÖZCOSKUN<br>First Counsellor<br>Chargé d'affaires, a.i.<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Republic of Turkey to IFAD<br>Rome |
| Alternate Governor<br>(acting) | Mehmet UYANIK<br>Agricultural Counsellor<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Republic of Turkey to IFAD<br>Rome |

**UGANDA**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Semakula KIWANUKA<br>Minister of State for Finance,<br>Planning and Economic<br>Development (Investments)<br>Kampala |
| Alternate Governor<br>(acting) | Henry Oryem OKELLO<br>Minister of State for Foreign Affairs<br>(International Affairs)<br>Kampala |

**UGANDA (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | Israel Kibirige SEBUNYA<br>Minister of State for Agriculture,<br>Animal Industry and Fisheries<br>Entebbe |

**UNITED ARAB EMIRATES**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Abdulla Ahmed Bin ABDUL AZIZ<br>Assistant Under-Secretary<br>for Agricultural Section<br>Ministry of Agriculture and Fisheries<br>Abu Dhabi |
| Alternate Governor<br>(acting) | Majed Ali Ahmed OMRAN AL SHAMSI<br>Assistant Director<br>Revenue Department<br>Ministry of Finance and Industry<br>Dubai |
| Adviser | Abdulla AL MAAINAH<br>Minister Plenipotentiary<br>Alternate Permanent Representative<br>of the United Arab Emirates to the<br>United Nations Food and<br>Agriculture Agencies<br>Rome |
| Adviser | Abdulla Ahmed Saeed AL DHANHANI<br>Third Secretary<br>Embassy of the United<br>Arab Emirates<br>Rome |
| Adviser | Mirghani Hassan OBEID<br>Press Officer<br>Embassy of the United<br>Arab Emirates<br>Rome |

**UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND**

| | |
|---|---|
| Governor | Matthew WYATT<br>Ambassador of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies<br>Rome |
| Alternate Governor | Peter REID<br>First Secretary (Senior Rural Livelihoods Adviser)<br>Alternate Permanent Representative of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies<br>Rome |
| Adviser | Elizabeth NASSKAU<br>Management and Programme Support Officer<br>Permanent Representation of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies<br>Rome |

**UNITED REPUBLIC OF TANZANIA**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Costa Ricky MAHALU<br>Ambassador of the United Republic of Tanzania to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Perpetua M.S. HINGI<br>Agricultural Attaché<br>Alternate Permanent Representative of the United Republic of Tanzania to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Grace MGOVAMO<br>Minister Counsellor<br>Embassy of the United Republic of Tanzania<br>Rome |

## الملحق الأول

**UNITED STATES OF AMERICA**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Mark M. JASKOWIAK<br>Director<br>Office of Multilateral<br>Development Banks<br>Department of the Treasury<br>Washington, D.C. |
| Adviser | Willem BRAKEL<br>First Secretary<br>Alternate Permanent Representative<br>of the United States of America to<br>the United Nations Agencies for<br>Food and Agriculture<br>Rome |

**URUGUAY**

| | |
|---|---|
| Gobernador | Carlos Alejandro BARROS OREIRO<br>Embajador de la República Oriental<br>del Uruguay ante el FIDA<br>Roma |
| Gobernador Suplente | Gabriel BELLÓN<br>Segundo Secretario<br>Representante Permanente Adjunto<br>de la República Oriental del Uruguay<br>ante el FIDA<br>Roma |

**VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)**

| | |
|---|---|
| Gobernador<br>(interino) | Rodrigo Oswaldo CHÁVES SAMUDIO<br>Embajador de la República Bolivariana<br>de Venezuela ante el Gobierno Italiano<br>Roma |
| Asesor | Robert JIMENEZ DURÁN<br>Ministro Consejero<br>Representante Permanente Adjunto<br>de la República Bolivariana de<br>Venezuela ante los Organismos<br>de las Naciones Unidas<br>Roma |

**VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF) (continued)**

| | |
|---|---|
| Asesor | Carlos POZZO BRACHO<br>Ministro Consejero<br>Representante Permanente Adjunto<br>de la República Bolivariana de<br>Venezuela ante los Organismos<br>de las Naciones Unidas<br>Roma |
| Asesor | Freddy LEAL<br>Agregado (Agricultura)<br>Embajada de la República<br>Bolivariana de Venezuela<br>Roma |

**VIET NAM**

| | |
|---|---|
| Governor | LE Thi Bang Tam<br>Vice-Minister for Finance<br>Hanoi |
| Alternate Governor | NGUYEN Thanh Do<br>Deputy Director<br>External Finance Department<br>Ministry of Finance<br>Hanoi |
| Adviser | NGUYEN Chi Thanh<br>Counsellor<br>Deputy Permanent Representative<br>of the Socialist Republic of Viet Nam<br>to the United Nations Agencies<br>for Food and Agriculture<br>Rome |
| Adviser | NGUYEN Lan Huong<br>Deputy Division Chief<br>External Finance Department<br>Ministry of Finance<br>Hanoi |
| Adviser | DUONG Quynh Le<br>Expert<br>External Finance Department<br>Ministry of Finance<br>Hanoi |

**الملحق الأول**

**YEMEN**

| | |
|---|---|
| Governor | Hasan Omar SOWAID<br>Minister for Agriculture<br>and Irrigation<br>Sana'a |
| Alternate Governor<br>(acting) | Mohamed Saleh Ahmed AL-HILALY<br>Ambassador of the Republic<br>of Yemen to Italy<br>Rome |
| Adviser | Abdulrahman Mohammed BAMATRAF<br>Permanent Representative of the<br>Republic of Yemen to FAO<br>Rome |
| Adviser | Mohamed BACHIR<br>President<br>Agricultural Cooperative Union<br>Ministry of Agriculture<br>and Irrigation<br>Sana'a |
| Adviser | Esam Saleh LUQMAN<br>Director-General<br>Fund for Promotion of<br>Agriculture and Fisheries<br>Ministry of Agriculture<br>and Irrigation<br>Sana'a |
| Adviser | Abdulmalik ALTHAWR<br>Director-General<br>Planning and Monitoring<br>Ministry of Agriculture<br>and Irrigation<br>Sana'a |

**ZAMBIA**

| | |
|---|---|
| Governor<br>(acting) | Lucy M. MUNGOMA<br>Ambassador of the Republic<br>of Zambia to the United Nations<br>Food and Agriculture Agencies<br>Rome |

**ZAMBIA (continued)**

| | |
|---|---|
| Adviser | Willie NDEMBELA<br>First Secretary<br>Embassy of the Republic<br>of Zambia<br>Rome |

**ZIMBABWE**

| | |
|---|---|
| Alternate Governor | Mary Margaret MUCHADA<br>Ambassador of the Republic<br>of Zimbabwe to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Michael MUCHENJE NYERE<br>Counsellor<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Republic of Zimbabwe<br>to IFAD<br>Rome |
| Adviser | Rudo Grace MANYARARA<br>Counsellor<br>Alternate Permanent Representative<br>of the Republic of Zimbabwe<br>to IFAD<br>Rome |

**الملحق الأول**

# المراقبون من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة

**OBSERVERS FROM UNITED NATIONS MEMBER STATES**

**OBSERVATEURS D'ÉTATS MEMBRES DES NATIONS UNIES**

**OBSERVADORES DE LOS ESTADOS MIEMBROS DE LAS NACIONES UNIDAS**

**BELARUS**

Dmitry YARMOLYUK
First Secretary
Embassy of the Republic
of Belarus
Rome

**CZECH REPUBLIC**

Pavel SKODA
Counsellor
Permanent Representative of
the Czech Republic to FAO
Rome

**HUNGARY**

Zoltán KÁLMÁN
Agricultural Counsellor
Permanent Representative of the
Republic of Hungary to FAO
Rome

**SAN MARINO**

Daniela ROTONDARO
Counsellor
Permanent Representative of the
Republic of San Marino to FAO
Rome

**الملحق الأول**

**SERBIA AND MONTENEGRO**

Dmitar ZAKULA
Adviser
Directorate for Water
Ministry of Agriculture, Forestry
and Water Management
Novi Beograd

Dragana VUKOVIC LJUBOJEVIC
First Secretary
Embassy of the Republic
of Serbia and Montenegro
Rome

**SLOVAKIA**

Milan PAKSI
Counsellor
Permanent Representative of
the Slovak Republic to FAO
Rome

**SLOVENIA**

Bojana HOCEVAR
Minister Plenipotentiary
Permanent Representative of
the Republic of Slovenia to FAO
Rome

**UKRAINE**

Marina MYKHAILENKO
Counsellor
Embassy of the Republic
of Ukraine
Rome

Oksana DRAMARETSKA
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of Ukraine to FAO
Rome

**الملحق الأول**

# الكرسي الرسولي

**HOLY SEE**

**SAINT-SIÈGE**

**SANTA SEDE**

Renato VOLANTE
Observateur permanent du
Saint-Siège auprès du FIDA
Cité du Vatican

Vincenzo BUONOMO
Observateur permanent suppléant
du Saint-Siège auprès du FIDA
Cité du Vatican

Lelio BERNARDI
Conseiller
Mission permanente
du Saint-Siège auprès du FIDA
Cité du Vatican

**الملحق الأول**

# الممثلون عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

**REPRESENTATIVES OF THE UNITED NATIONS AND SPECIALIZED AGENCIES**

**REPRÉSENTANTS DES NATIONS UNIES ET INSTITUTIONS SPÉCIALISÉES**

**REPRESENTANTES DE LAS NACIONES UNIDAS Y ORGANISMOS ESPECIALIZADOS**

**Food and Agriculture Organization of the United Nations**

David HARCHARIK
Deputy Director-General
Rome

Tesfai TECLE
Director
Investment Centre Division
Rome

Gilbert LANDART
Senior Adviser
Investment Centre Division
Rome

**United Nations Economic and Social Council**

Massimo PIERI
President
COBASE
Rome

Valentina JAPPELLI
Vice-President
COBASE
Rome

**United Nations Office for Project Services**

Carleen GARDNER
Deputy Executive Director
New York

Mohamed CHAALALA
Coordinator
Rome

**الملحق الأول**

**World Food Programme**

Jean-Jacques GRAISSE
Senior Deputy Executive Director
Rome

Natasha NADAZDIN
External Relations Officer
Rome

**الملحق الأول**

# المراقبون من المنظمات الحكومية الدولية

**OBSERVERS FROM INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS**

**OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS INTERGOUVERNEMENTALES**

**OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES INTERGUBERNAMENTALES**

**Arab Bank for Economic Development in Africa**

Wahid HAJRI
Assistant Director-General
of Operations
Khartoum

Abdulmagid H. BURAWI
Project Officer
Operations Department
Khartoum

**Arab Center for the Studies of Arid Zones and Dry Lands**

Farouk Saleh FARES
Director-General
Damascus

Nasr Eldin OUBEID
Director
Administrative Affairs
Damascus

Abdallah DROUBI
Director
Financial Affairs
Damascus

**European Community**

Luis RITTO
Ambassador
Permanent Representative of the
Commission of the European
Community to the United Nations
Agencies
Rome

**European Community (continued)**

Soline DE VILLARD
Counsellor
Alternate Permanent Representative of the
Commission of the European
Community to the United Nations
Agencies
Rome

Simon RENK
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Commission of the
European Community to the
United Nations Agencies
Rome

**League of Arab States**

Fathi ABU ABED
Counsellor
Rome

**OPEC Fund for International Development**

Ali EZZATI
Director
Operations and Public Sector
Vienna

**Organisation for Economic Co-operation and Development**

Wayne JONES
Head
Non-Member Economies Division
Directorate for Food, Agriculture
and Fisheries
Paris

**الملحق الأول**

# المراقبون من المنظمات غير الحكومية

**OBSERVERS FROM NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS**

**OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES**

**OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES NO GUBERNAMENTALES**

**Human Appeal International**

Imad Izzat ZAHIDAH
Secretary-General Consultant
Ajman

**International Development Research Centre**

Alain BERRANGER
Director
Partnerships and Business
Development Division
Ottawa

**International Juridical Organization for Environment and Development**

Mary Ellen BAUGH SIKABONYI
Executive Director
Rome

**Ricerca e Cooperazione**

Arturo PAROLINI
President and Director
Programme Office
Rome

**Society for International Development**

Evelyn PIMENTEL
Director for Latin America
Rome

Distribution: Limited | GC 28/L.1/Rev.1 | 16 February 2005
Original: English | البند 2 من جدول الأعمال | Arabic

**الملحق الثاني**

# الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

**مجلس المحافظين – الدورة الثامنة والعشرون**

روما، 16–17 فبراير/شباط 2005

# جدول الأعمال وبرنامج الأحداث

1 - تمشيا مع الصيغة الجديدة التي أدخلت في السنوات الأخيرة، ستتضمن أعمال الدورة الثامنة والعشرين لمجلس المحافظين جلسة مناقشات تفاعلية عامة، علاوة على الحفل الافتتاحي الاعتيادي واستعراض بنود جدول الأعمال. وكما هو وارد في برنامج الأحداث المرفق، ستعقد جلسة المناقشات التفاعلية العامة في صباح اليوم الثاني من الدورة، ونظرا للأهمية المتزايدة للاستثمارات الريفية والسياسات التمكينية للنمو المناصر للفقراء كعوامل مساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فقد اقترح رئيس الصندوق أن يكون الموضوع العام لجلسة المناقشات التفاعلية هو: *تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: الاستثمار الريفي والسياسة التمكينية.*

2 - بعد ظهر اليوم الأول من الدورة، ستعقد وبصورة متزامنة ثلاث موائد مستديرة. وستكون مواضيعها التالية:

- تحقيق الهدف الإنمائي للألفية، يخفض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015: التشارك في التجارب بين آسيا والمحيط الهادي وأفريقيا الغربية والوسطى
- الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر الريفي: مقارنة بين التجارب
- الحد من الفقر الريفي هو مفتاح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

وقد تم اختيار مواضيع هذه الموائد المستديرة لمناقشة قضايا يمكن التوسع فيها فيما بعد خلال جلسة المناقشات العامة، ولذلك فقد خُطط لعقدها بعد ظهر اليوم الأول من الدورة.

3 - والدعوة موجهة إلى الوفود الوطنية لحضور المائدة المستديرة التي يرغبون بالانضمام إليها. ويمكنهم إذا ما أرادوا تعظيم التفاعل أن يشاركوا بعدة أعضاء في عدد مختلف من اجتماعات الموائد المستديرة.

**الملحق الثاني**

# جدول الأعمال

1 - افتتاح الدورة

2 - اعتماد جدول الأعمال

3 - طلب عضوية غير أصلية

4 - بيان رئيس الصندوق

5 - البيانات العامة

6 - تعيين رئيس الصندوق

7 - تقرير عن التجديد السادس لموارد الصندوق

8 - التجديد السابع لموارد الصندوق

9 - القوائم المالية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2003

10 - الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2005

11 - المصروفات الخاصة بالمقر الجديد للصندوق

12 - تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

13 - تقرير مرحلي عن سير العمل في برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي)

14 - تقرير عن الدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي

15 - تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

16 - مسائل أخرى

إقرار نشر الوثائق

**الملحق الثاني**

# برنامج الأحداث

**الأربعاء، 16 فبراير/شباط 2005**

**الاجتماع الصباحي** **الساعة 10.00 – 13.00**

الساعة 10.00 – 13.00 **الحفل الافتتاحي**

**بدء استعراض بنود جدول الأعمال**

**الاجتماع المسائي** **الساعة 14.30 –18.30**

الساعة 14.30 – 15.50 **متابعة استعراض بنود جدول الأعمال**

الساعة 16.00 – 18.30 **مداولات الموائد المستديرة**

ستعقد ثلاث موائد مستديرة متزامنة حول الموضوعات التالية:

- تحقيق الهدف الإنمائي للألفية، يخفض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015: التشارك في التجارب بين آسيا والمحيط الهادي وأفريقيا الغربية والوسطى
- الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر الريفي: مقارنة بين التجارب
- الحد من الفقر الريفي هو مفتاح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

**الخميس، 17 فبراير/شباط 2005**

**الاجتماع الصباحي** **الساعة 09.30 – 13.00**

الساعة 09.30 – 10.30 **متابعة استعراض بنود جدول الأعمال**

الساعة 10.30 – 13.00 **جلسة مناقشات تفاعلية عامة**

***تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: الاستثمارات الريفية والسياسات الممكنة***

ستوفر جلسة المناقشات العامة التفاعلية هذه الفرصة لفتح حوار حول الموضوع العام للدورة، وستتضمن فترة لطرح الأسئلة والإجابة عليها. وهي ستضم خبراء رفيعي المستوى، إضافة إلى رئيس الصندوق.

**الاجتماع المسائي** **الساعة 15.00 – 18.00**

الساعة 15.00 – 17.50 **متابعة استعراض بنود جدول الأعمال**

الساعة 17.50 – 18.00 **اختتام الدورة**

**الملحق الثالث**

**قائمة بالوثائق التي عرضت على الدورة الثامنة والعشرين**

**لمجلس المحافظين**

| رقم الوثيقة | بند جدول الأعمال | العنوان |
|---|---|---|
| GC 28/L.1 | 2 | جدول الأعمال المؤقت وبرنامج الأحداث |
| GC 28/L.1/Add.1 | 2 | برنامج عمل الدورة |
| GC 28/L.2 | 3 | طلب عضوية غير أصلية |
| GC 28/L.3 + CRP.1 | 6 | تعيين رئيس الصندوق |
| GC 28/L.4 + Add.1 | 7 | تقرير عن التجديد السادس لموارد الصندوق |
| GC 28/L.5 | 8 | إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق |
| GC 28/L.6 | 9 | القوائم المالية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2003 |
| GC 28/L.7 | 10 | برنامج العمل والميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2005 |
| GC 28/L.8/Rev.1 | 11 | المصروفات الخاصة بالمقر الجديد للصندوق |
| GC 28/L.9 | 12 | تقرير مرحلي للعام 2004 عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء |
| GC 28/L.10 | 13 | تقرير مرحلي عن سير العمل في برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي) |
| GC 28/L.11 | 14 | تقرير عن الدروس المستفادة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي: تعزيز حقوق فقراء الريف في الأراضي |
| GC 28/L.12 | 15 | تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا |
| GC 28/INF.1 | | ترتيبات الدورة الثامنة والعشرين لمجلس المحافظين |
| GC 28/INF.2 | | شرائط فيديو للبيانات العامة التي ألقاها المندوبون |
| GC 28/INF.3 | | معلومات أساسية عن أصوات الدول الأعضاء المتعلقة بتعيين رئيس الصندوق |
| GC 28/INF.4 | | مناقشات مائدة مستديرة ــ تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الرامي إلى خفض عدد الفقراء إلى النصف بحلول العام 2015: التشارك في التجارب بين آسيا والمحيط الهادي وأفريقيا الغربية والوسطى |
| GC 28/INF.5 | | مناقشات مائدة مستديرة ــ الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر الريفي: مقارنة بين التجارب |

**الملحق الثالث**

| رقم الوثيقة | بند جدول الأعمال | العنوان |
|---|---|---|
| GC 28/INF.6 | | مناقشات مائدة مستديرة ــ الحد من الفقر الريفي عنصر أساسي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية |
| GC 28/INF.7 | 6 | تعيين رئيس الصندوق (مذكرة معلومات رئيسية عن الإجراءات والشكليات الانتخابية ذات الصلة) |
| GC 28/INF.8/Rev.1 | | قائمة مؤقتة بالمشاركين في الدورة الثامنة والعشرين لمجلس المحافظين |
| GC 28/INF.9 | | جلسة مناقشة عامة – تحقيق الغايات الإنمائية للألفية: الاستثمارات الريفية والسياسات التمكينية |
| GC 28/INF.10 | | مناقشات المائدة المستديرة |
| GC 28/INF.11 | | مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون – التقرير المرحلي لعام 2004 |
| GC 28/INF.12 + Rev.1 + Rev.2 | | ترتيب المتحدثين – البيانات التي قدمت خلال الاجتماعات العامة |
| GC 28/INF.13 | | مواعيد الندوات |
| GC 28/INF.14 | | أبرز الجوانب المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2004 |
| GC 28/Resolutions | | القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته الثامنة والعشرين |
| البيان الختامي | | بيان نائبة رئيس مجلس المحافظين معالي السيدة نوبوكو ماتسوبارا في ختام الدورة الثامنة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية |

Distribution: General **GC 28/Resolutions** 17 February 2005
Original: English Arabic

**الملحق الرابع**

# الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

**مجلس المحافظين – الدورة الثامنة والعشرون**

روما، 16–17 فبراير/شباط 2005

# القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين
# في دورته الثامنة والعشرين

1 – اعتمد مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في دورته الثامنة والعشرين القرارين 135/د–28 و136/د–28 في 16 فبراير/شباط 2005، والقرارات 137/د–28 و138/د–28 و139/د–28 في 17 فبراير/شباط 2005.

2 – وهذه القرارات مرسلة إلى جميع أعضاء الصندوق للإحاطة.

**الملحق الرابع**

# الموافقة على
# عضوية غير أصلية في الصندوق

**القرار 135/د-28**

**الموافقة على عضوية غير أصلية في الصندوق**

**إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،**

**إذ يأخذ علما** بالمادتين 3-2 (ب) و13-1 (جـ) من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبند 10 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق؛

**وبعد أن ناقش** طلب الحصول على العضوية غير الأصلية الذي تقدمت به جمهورية كيريباتي، والمحول إلى المجلس بالوثيقة GC 28/L.2 مع توصية المجلس التنفيذي بشأنه؛

**يوافق** على عضوية جمهورية كيريباتي في الصندوق.

**الملحق الرابع**

# تعيين رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

**القرار 136/د-28**

**تعيين رئيس الصندوق**

**إن مجلس محافظي الصندوق،**

**عملا** بالاقتراح الخاص بتعيين الرئيس والوارد في الوثيقة GC 28/L.3، المؤرخة في 14 يناير/كانون الثاني 2005، والوثيقة GC 28/C.R.P.1، المؤرخة في 16 فبراير/شباط 2005؛

**قرر**، تعيين السيد لينارت بوغه من مملكة السويد رئيسا للصندوق لمدة أربع سنوات اعتبارا من 1 أبريل/نيسان 2005، وذلك عملا بالبند 8(أ) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

**الملحق الرابع**

# إنشاء هيئة مشاورات خاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق

**القرار 137/د-28**

**إنشاء هيئة مشاورات خاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق**

**إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،**

**إذ يشير** إلى البند 3 من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق التي تنص على أنه ضمانا لاستمرار عمليات الصندوق، يستعرض مجلس المحافظين بصفة دورية كفاية الموارد المتاحة للصندوق؛

**وإذ يشير** كذلك أن الفترة المشمولة بالتجديد السادس لموارد الصندوق والتي حددها قرار مجلس المحافظين 130/د-26 سوف تنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006؛

**وقد نظر** في بيان رئيس الصندوق بشأن الحاجة إلى استعراض مدى كفاية الموارد المتاحة للصندوق والوثيقة GC 28/L.5 بشأنها؛

**وإذ نظر أيضا** في الحاجة لإنشاء هيئة مشاورات خاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق؛

**يقرر:**

1 - أن تنشأ هيئة مشاورات خاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق ("هيئة المشاورات") برئاسة رئيس الصندوق لمناقشة جميع المظاهر المتعلقة بالتجديد السابع لموارد الصندوق، وللتفاوض على استكمال ذلك التجديد. وتعقد الدورة الأولى لهيئة المشاورات في أقرب وقت ممكن في عام 2005، في الموعد الذي يحدده رئيس الصندوق بعد التشاور بالصورة الملائمة مع أعضاء هيئة المشاورات، كما قد تعقد دورات أخرى لاحقة حسبما تراه هيئة المشاورات مناسبا.

2 - أن تتألف هيئة المشاورات من جميع الدول الأعضاء من القائمتين ألف وباء وخمس عشرة دولة من الدول الأعضاء في القائمة جيم تعينهم هذه القائمة وتبلغ بهم رئيس الصندوق في موعد غايته 17 فبراير/شباط 2005. ويجوز لهيئة المشاورات أن تدعو بعد ذلك بلدانا أعضاء أخرى للمشاركة في هيئة المشاورات تيسيرا لمداولاتها.

3 - أن تعرض هيئة المشاورات تقريرا عن نتائج مداولاتها وما تتخذه من توصيات في هذا الشأن، من خلال المجلس التنفيذي، على مجلس المحافظين في دورته التاسعة والعشرين، وفي دوراته اللاحقة عند الاقتضاء، بغرض اعتماد القرارات المناسبة.

4 - أن يدعو رئيس الصندوق إلى إحاطة المجلس التنفيذي علما بسير مداولات هيئة المشاورات.

5 - أن يدعو رئيس الصندوق إلى تقديم المساعدة الضرورية لهيئة المشاورات حتى تتمكن من أداء مهامها بفعالية وكفاءة.

**الملحق الرابع**

# الميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم لعام 2005

**القرار 138/د-28**

**الميزانية الإدارية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب التقييم لعام 2005**

**إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،**

**إذ يضع في اعتباره** البند 10 من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق، والمادة سادسا من اللائحة المالية للصندوق؛

**وإذ يلاحظ** أن المجلس التنفيذي قد درس، في دورته الثالثة والثمانين، برنامج عمل الصندوق لعام 2005 ووافق على هذا البرنامج بمبلغ قيمته 337.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وعلى اعتماد شامل لتمويل تجهيز البرامج بقيمة 29.9 مليون دولار أمريكي؛

**وقد نظر** في استعراض المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والثمانين للميزانية الإدارية للصندوق ومكتب التقييم المقترحة لعام 2005؛

**يقر** ميزانية الصندوق الإدارية لعام 2005 كما وردت في الوثيقة GC 28/L.7، بمبلغ 53.3 مليون دولار أمريكي وكذلك 3.6 مليون دولار أمريكي لتغطية التكاليف غير المتكررة للصندوق إلى جانب مبلغ 4.69 مليون دولار أمريكي لمكتب التقييم محتسبة على أساس سعر للصرف يبلغ 0.819 يورو/1.00 دولار أمريكي؛

**يقرر** أنه في حال تغير متوسط قيمة الدولار الأمريكي في 2005 مقابل سعر صرف اليورو المستخدم في احتساب الميزانية، فإن المجموع المعادل بالدولار الأمريكي للنفقات باليورو سيعدل في الميزانية بنفس نسبة الفرق بين سعر الصرف الفعلي في عام 2005 وسعر الصرف الذي استخدم في احتساب الميزانية.

**الملحق الرابع**

# المصروفات الخاصة
# بالمقر الجديد للصندوق

**القرار 139/د-28**

**المصروفات الخاصة بالمقر الجديد للصندوق**

**إن مجلس محافظي الصندوق،**

**إذ يأخذ في الاعتبار** البند 10 من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق والمادة 6 من اللائحة المالية للصندوق؛

وإذ **يلاحظ** أن المجلس التنفيذي أقر في دورته الثانية والثمانين بالحاجة إلى مصروفات خاصة للمقر الجديد للصندوق لفترة ثلاث سنوات؛

وبعد أن **نظر في الاستعراض** الذي قام به المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والثمانين بشأن المصروفات الخاصة للمقر الجديد للصندوق للفترة الممتدة من عام 2005 إلى عام 2007 ضمنا؛

**يقرر:**

1 - الموافقة على المصروفات الخاصة البالغ مقدارها 000 400 3 يورو (000 100 4 دولار أمريكي، بسعر الصرف الساري في شهر يوليو/تموز عام 2004) لتمويل تكاليف المناطق والمرافق العمومية لمقر الصندوق الجديد الواقع في Via Paolo di Dono 44، روما، لمدة ثلاثة أعوام خلال السنوات المالية 2005 وحتى 2007 ضمناً، على نحو ما هو مدرج في الوثيقة GC 28/L.8/Rev.1.

2 - تفويض رئيس الصندوق بالتماس وتلقي المساهمات الطوعية لتمويل بعض المناطق العمومية المساندة في المقر الجديد المذكور وإعلام المجلس التنفيذي سنوياً بكل ما يرد من هذه المساهمات. وقد يتم خفض المبلغ المعتمد في الفقرة 1 أعلاه كنفقات خاصة بمقدار يتناسب مع مثل هذه المساهمات الطوعية.

3 - الطلب إلى رئيس الصندوق أن يتقدم بتقرير عن المصروفات المتكبدة في إعداد المقر الجديد إلى المجلس التنفيذي سنوياً وأن يرفع تقريراً نهائياً عن ذلك إلى مجلس المحافظين في شهر فبراير/شباط عام 2008.